المملكة المغربية

وزارة الإقتصـاد و المـاليـة

مشروع قانون المالية لسـنة 2013

تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمـة	1
القسم الأول: الحصيلة المالية والمحاسبتية للحسابات الخصوصية للخزينة	3
الفصل الأول: تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة	3
الفصل الثاني: حسابات القروض والتسبيقات والانخراط في الهيئات الدولية و العمليات النقدية	5
1.2.1 حسابات القروض والتسبيقات :	5
1.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب نوعية المستفيدين :	5
1.1.1.2.1 المؤسسات البنكية :	6
2.1.1.2.1 مجموعة التهيئـة العمـران :	6
3.1.1.2.1 المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالات توزيع الماء والكهرباء :	6
4.1.1.2.1 المقاولات والمؤسسات العمومية الأخرى و الجمعيات :	6
5.1.1.2.1 الجماعات المحليـة :	6
2.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب المؤسسات المانحة للقروض :	7
3.1.2.1 تحصيل القروض وتسبيقات الخزينة برسم سنة 2012 و2013 :	7
1.3.1.2.1 تحصيل القروض والتسبيقات المبرمجة برسم سنة 2012 :	7
2.3.1.2.1 تحصيل القروض والتسبيقات المبرمجة برسم سنة 2013 :	8
2.2.1 حسابات الانخراط في الهيئات الدولية :	8
1.2.2.1 حساب الانخراط في مؤسسات بروتن وودس :	8
2.2.2.1 حساب الانخراط في الهيئات العربية والإسلامية :	9
3.2.2.1 حساب الانخراط في المؤسسات المتعددة الأطراف :	9
3.2.1 حسابات العمليات النقدية :	10
الفصل الثالث : الموارد و النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011	10
1.3.1 الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :	10
2.3.1 تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :	14
3.3.1 أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :	15
القسم الثاني : حصيلة برامج العمل المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011	17
الفصل الأول: التنمية المحلية	18
1.1.2 حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة :	18
2.1.2 الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات :	20
الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية والبشريـة :	22
1.2.2 صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :	22
2.2.2 مجال التنمية الاجتماعية :	28
1.2.2.2 صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري :	29
2.2.2.2 صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية :	31
3.2.2.2 تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (الإنعاش الوطني) :	33

4.2.2.2 الحساب الخاص بالصيدلية المركزية :	36
5.2.2.2 الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية :	38
6.2.2.2 الصندوق الوطني للعمل الثقافي :	42
7.2.2.2 صندوق التبغ لمنح المساعدات :	43
الفصل الثالث : مجال البنيات التحتيـة	45
1.3.2 الصندوق الخاص بالطرق :	46
2.3.2 الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب :	48
3.3.2 صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي :	50
4.3.2 الصندوق الوطني لتنمية الرياضة :	51
5.3.2 صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات :	53
6.3.2 صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن :	55
7.3.2 صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة :	56
8.3.2 الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة :	59
9.3.2 صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية :	62
10.3.2 صندوق التنمية الطاقية :	64
الفصل الرابع: مجال الفلاحة والصيد البحـري	65
1.4.2 صندوق التنمية الفلاحية :	65
2.4.2 الصندوق الوطني الغابوي :	71
3.4.2 صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية :	73
4.4.2 صندوق التنمية القرويــة والمناطق الجبلية :	74
5.4.2 صندوق تنمية الصيد البحري :	76
الفصل الخامس: الإنعـاش الاقتصـادي والمالـي	77
1.5.2 صندوق النهوض بتشغيل الشباب :	77
2.5.2 صندوق إنعاش الاستثمارات :	80
3.5.2 الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات :	82
4.5.2 صندوق تضامن مؤسسات التأمين :	82
الفصل السادس: مجالات مختلفــة	83
1.6.2 الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة :	83
2.6.2 الصندوق الخاص لدعم المحاكم :	86
3.6.2 الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون :	87
4.6.2 صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني :	88
5.6.2 الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية :	89
6.6.2 الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر :	91
7.6.2 صندوق الدعم لفائـدة الأمـن الوطنـي :	91
8.6.2 صندوق تحديث الإدارة العمومية :	92
لائحــة الملاحــق	93

مقدمـة

تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة من الآليات الأساسية لتفعيل السياسات العامة للتنمية و لإنجاز عمليات الإصلاح والإستراتيجيات القطاعية.

يتم العمل بالحسابات الخصوصية للخزينة، التي تحدث وتُغير وتُحذف من خلال قوانين المالية، حسب الإطار القانوني الذي يحدد الغاية منها وكذا طبيعة المداخيل والمصاريف المرتبطة بها. بالإضافة إلى هذا يتبع التسيير المالي والمحاسبتي لتلك الحسابات القوانين و الأنظمة المعمول بها، وكذا إجراءات تنفيذ ومراقبة النفقات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للميزانية العامة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

عرف الإطار القانوني للحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعتبر من أهم أنواع الحسابات الخصوصية للخزينة، خلال العشرية الأخيرة، مجهودا لتحيينه وتكييفه للسماح لتلك الحسابات بالمساهمة أكثر في تنفيذ توجهات الحكومة الهادفة إلى ضمان توزيع أفضل للموارد الذاتية والميزانية وكذا ترشيد النفقات المبرمجة والمنجزة في إطار هذه الحسابات.

هذا التحيين للإطار القانوني يتم بالموازاة مع حذف الحسابات الخصوصية التي لم يعد لوجودها داع و إحداث حسابات جديدة ضرورية لتفعيل البرنامج الحكومي والبرمجة العملية المتعلقة به.

وقد عرفت الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال سنة 2011 انخفاضا بنسبة 1,34% مقارنة مع سنة 2010، حيث بلغت 101.638 مليون درهم منها 38.354 مليون درهم برسم المداخيل الضريبية وشبه الضريبية والأتاوات وموارد أخرى مخصصة لفائدة هذه الحسابات و 7.531 مليون درهم برسم المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة بالإضافة إلى 55.753 مليون درهم التي تمثل رصيد هذه الحسابات في نهاية سنة 2010.

وهكذا، استفادت القطاعات الوزارية المتوفرة على حسابات مرصدة لأمور خصوصية خلال سنة 2011 من موارد ذاتية بلغت 16.918 مليون درهم، وذلك دون احتساب الموارد المعبأة في إطار صندوق "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" (21.436 مليون درهم). وتمثل هذه الموارد الإضافية 29% من اعتمادات نفقات التسيير، بدون احتساب الأجور، والاستثمار المخصصة لهذه الوزارات برسم نفس السنة، مقابل 33% سنة 2010. كما تشكل هذه الموارد نسبة 8,86% من المداخيل العادية للدولة المنجزة برسم 2011.

أما في ما يخص حسابات النفقات من المخصصات، فقد سجلت مواردها المتأتية من المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة خلال سنة 2011 ما قدره 20.010 مليون درهم، في حين بلغت النفقات 11.272 مليون درهم سنة 2011 مقابل 12.916 مليون درهم سنة 2010، أي بانخفاض يقدر ب 1.644 مليون درهم أو 12,73%.

أما باقي أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة، فقد استفادت خلال سنة 2011 من مداخيل تقدر بمبلغ 280 مليون درهم، في حين سجلت على مستوى النفقات 6.686 مليون درهم مقابل، على التوالي، 280 مليون درهم و6.600 مليون درهم خلال سنة 2010.

ينقسم هذا التقرير المتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة إلى قسمين:

- القسم الأول يتطرق إلى الحصيلة المالية والمحاسبتية للحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2011 بالمقارنة مع ما تم إنجازه خلال سنتي 2009 و2010. كما سيتم التركيز من خلال هذا القسم على أهمية الأرصدة المالية التي توفرها هذه الحسابات مع الإشارة إلى حجم الموارد المعبئة والأرصدة التي يتم ترحيلها. وهكذا، سيتم تقديم هذا القسم في ثلاثة فصول أساسية تتعلق بما يلي:

  - تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة تماشيا مع المجهود المبذول منذ عدة سنوات لترشيدها وكذا مع إحداث حسابات جديدة تهدف إلى التفعيل العملي للاستراتيجيات القطاعية وتمويل بعض البرامج التي تحظى بالأولوية؛
  - حصيلة العمليات المنجزة في إطار حسابات القروض والتسبيقات وحسابات الانخراط في الهيئات الدولية و حسابات العمليات النقدية مع تبيان أهمية حجم التمويل الذي يتم تدبيره في هذا الإطار؛
  - الحصيلة المالية والمحاسبتية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011 وذلك من خلال تحليل الموارد والنفقات المنجزة في هذا الإطار.

- القسم الثاني سيتطرق لأهمية مساهمة الحسابات الخصوصية للخزينة في تفعيل الإستراتيجيات القطاعية وبرامج التنمية السوسيو اقتصادية المستدامة ، وذلك عبر تعبئتها لمواردها الذاتية وكذا لمخصصات الميزانية المرصدة لها. كما سيتم تقديم حصيلة تنفيذ برامج عمل هذه الحسابات المنجزة خلال سنة 2011. كما سيتم عرض البرامج المتوقعة برسم سنتي 2012 و2013، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

  - مجال التنمية المحلية؛
  - مجال التنمية البشرية والاجتماعية؛
  - مجال البنيات التحتية؛
  - المجال الفلاحي والصيد البحري؛
  - مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي؛
  - مجالات أخرى.

القسم الأول: الحصيلة المالية والمحاسبتية للحسابات الخصوصية للخزينة

الفصل الأول: تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2002-2012 بنسبة 40,15%، حيث انتقل من 132 حسابا سنة 2002 إلى 79 حسابا سنة 2012. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى إجراءات الترشيد التي تم اتخاذها من طرف الدولة خلال العشرية الأخيرة من خلال حذف الحسابات الخصوصية التي لم يعد لبقائها جدوى أو دمج تلك التي ترصد نفس العمليات.

لم يتم حذف أي حساب خصوصي للخزينة سنة 2012، عكس السنوات الفارطة، بل عرفت هذه السنة إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يدعى "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" مخصص لتمويل وتدعيم الأعمال الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة. كما تم إحداث حساب قرض يدعى "قرض لشركة التمويل جيدة" الهدف منه تتبع العمليات المتعلقة بدين يبلغ 6 ملايين أورو مقدم من طرف الخزينة لشركة جيدة.

ويتبين من خلال تحليل عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب أصنافها برسم سنة 2012، بأن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية تشكل نسبة 70% من مجموع الحسابات مقابل حوالي 35% خلال سنة 2002.

وتبين الرسوم البيانية التالية تطور توزيع أعداد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب أصنافها للفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2012:

تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب أصنافها

2012

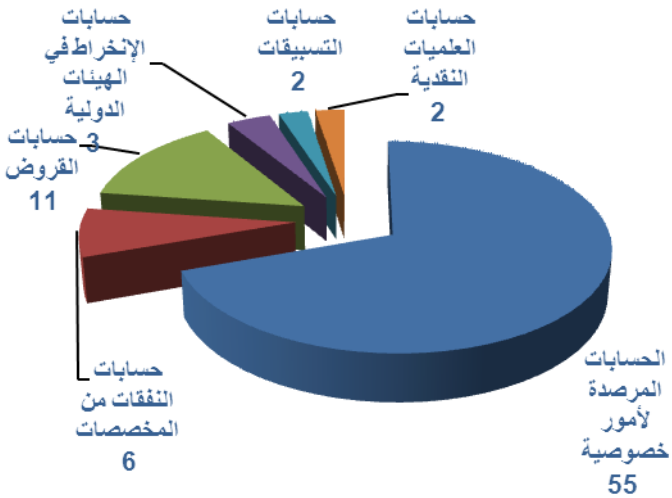

2002

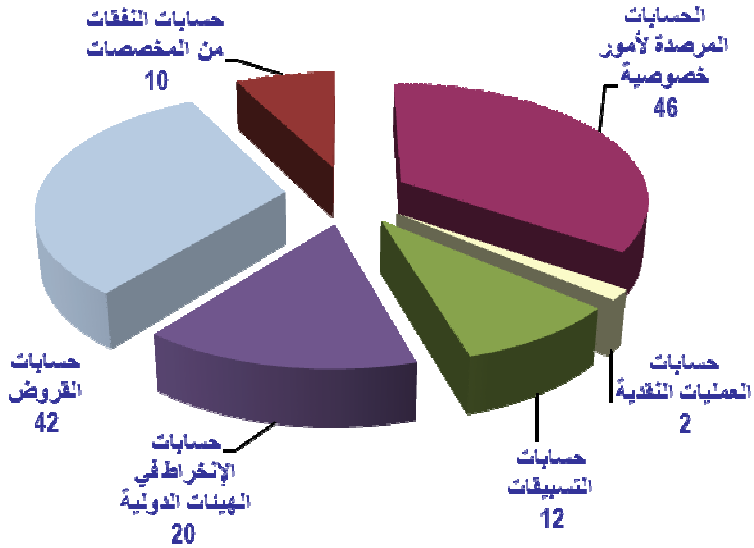

يعتبر الوزير المكلف بالمالية آمرا بالصرف بالنسبة للنفقات المنجزة خلال سنة 2012 في إطار حسابات الانخراط في الهيئات الدولية وحسابات العمليات النقدية وحسابات القروض وكذا حسابات التسبيقات، وذلك نظرا لطبيعة العمليات المدرجة في إطار هذه الحسابات. في حين تتولى مهام الآمر بالصرف السلطات الحكومية المشرفة على 18 قطاعا وزاريا في ما يخص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و4 قطاعات في ما يتعلق بحسابات النفقات من المخصصات.

وتقوم وزارة الاقتصاد والمالية بتدبير 32 حسابا من بين 79 حسابا خصوصيا للخزينة برسم سنة 2012 أي حوالي 40,51% من مجموع هذه الحسابات. وعلى الرغم من ذلك لا تمثل هذه الحسابات سوى 10,64% من المبلغ الإجمالي لسقف نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2012، فيما الباقي تهيمن عليه الحسابات التابعة لوزارة الداخلية (47,32%) وإدارة الدفاع الوطني (18,75%).

و يتبين من خلال تحليل حصة الحسابات التي تعتبر وزارة الاقتصاد والمالية آمرا بالصرف لها، هيمنة 6 حسابات مرصدة لأمور خصوصية هي "صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية" و"الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة" و"صندوق دعم التماسك الاجتماعي" و"صندوق تضامن مؤسسات التأمين" و"مرصدات المصالح المالية" و"صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة" ، الذين يمثلون حوالي 85,18% من المبلغ الإجمالي للنفقات.

تظهر الرسوم البيانية التالية توزيع عدد وحصص الحسابات الخصوصية للخزينة حسب القطاعات الوزارية المعنية برسم سنة 2012.

حصة الحسابات الخصوصية للخزينة من المبلغ الإجمالي للنفقات حسب القطاعات

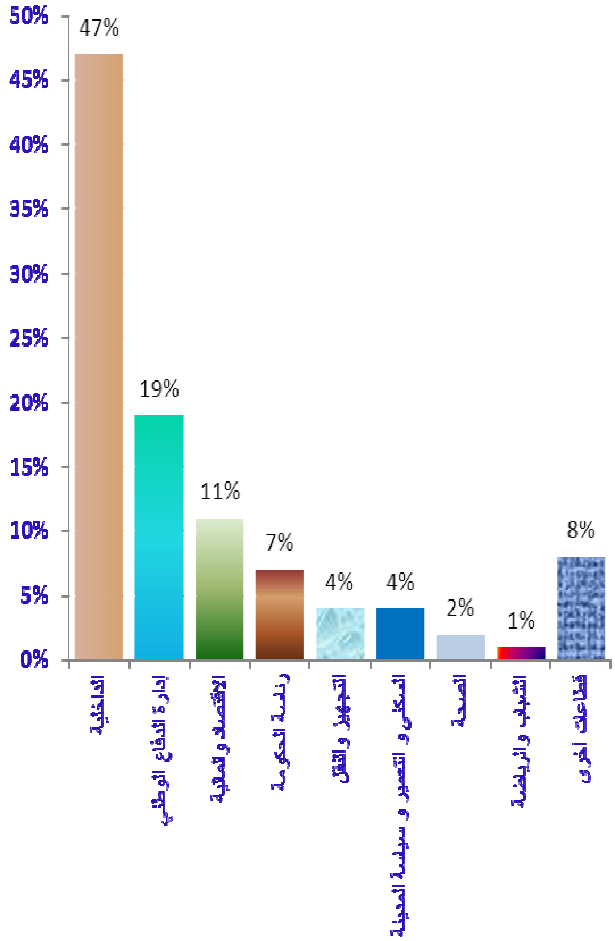

عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب القطاعات

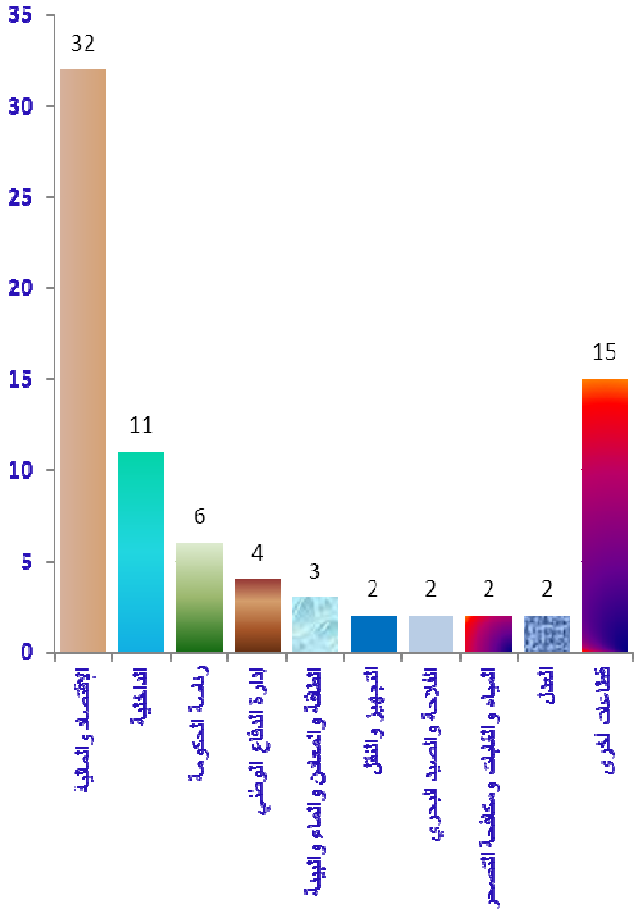

الفصل الثاني: حسابات القروض والتسبيقات والانخراط في الهيئات الدولية و العمليات النقدية:

1.2.1 حسابات القروض والتسبيقات :

تبين حسابات القروض المبالغ المدفوعة في شكل قروض التي تتجاوز مدتها سنتين وتمنحها الدولة لأجل المصلحة العامة أو قروض قابلة للاسترجاع ويتم منحها قصد المساهمة في تمويل مشاريع لتنمية المقاولات والمؤسسات العمومية.

وتظهر حسابات التسبيقات المبالغ المدفوعة في شكل تسبيقات قابلة للاسترجاع التي لا تتجاوز مدتها سنتين والتي تمنحها الدولة من موارد الخزينة لأجل التخفيف من المشاكل المرتبطة بالسيولة بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لرقابة الدولة.

ويبلغ عدد المؤسسات العمومية التي تقوم حاليا بتسديد القروض والتسبيقات ما مجموعه 16 مؤسسة.

وقد انتقل الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسبيقات من 731,17 مليون درهم سنة 2009 إلى 639,26 مليون درهم سنة 2011، أي بانخفاض يقدر بحوالي 91,91 مليون درهم أو 12,58 - %.

تطور جاري حسابات القروض والتسبيقات خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

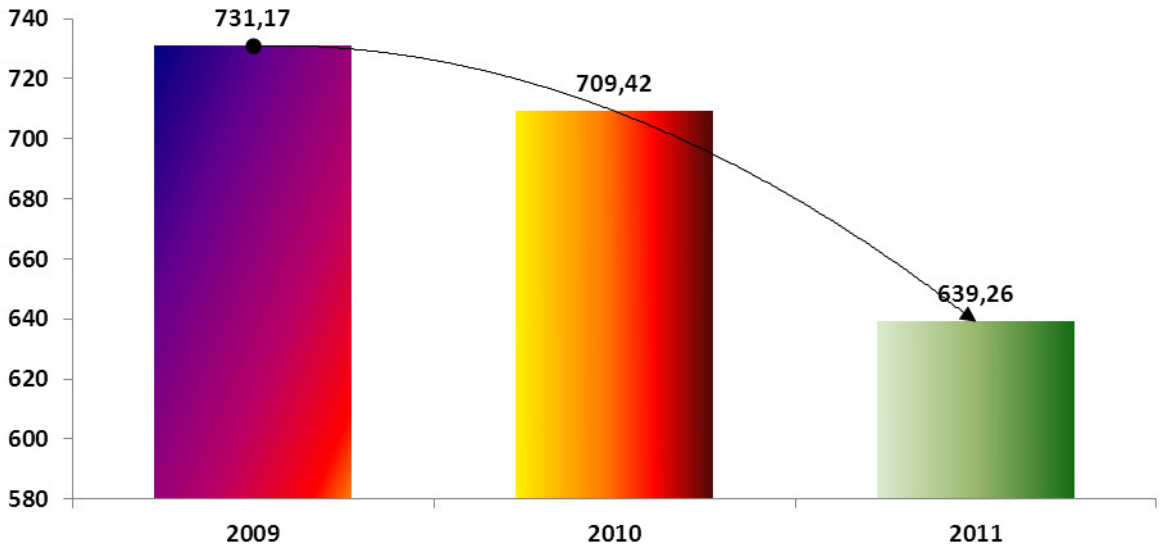

1.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب نوعية المستفيدين :

يتبين من خلال تحليل تطور جاري القروض والتسبيقات حسب نوعية المستفيدين أن المؤسسات البنكية قد استفادت خلال سنة 2011 من 55,59% من جاري هذه القروض.

المستفيدون	الجاري بملايين الدراهم		
	2009	2010	2011
المؤسسات البنكية	366,10	360,79	355,36
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة	208,34	173,84	132,96
مجموعة العمران	88,10	76,76	57,39
المقاولات والمؤسسات العمومية الأخرى والجمعيات	64,41	94,41	90,81
الجماعة الحضرية للدارالبيضاء	4,23	3,62	2,75
المجموع	**731,18**	**709,42**	**639,27**

1.1.1.2.1 المؤسسات البنكية :

استفادت المؤسسات البنكية من عدة قروض للخزينة تمت تعبئتها خاصة قصد تمويل إحداث المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصناعاتية الصغرى والمتوسطة. وقد بلغ جاري هذه القروض برسم سنة 2011 ما قدره 355,36 مليون درهم.

2.1.1.2.1 مجموعة التهيئـة العمـران :

في إطارإنجاز برامج محاربة دور الصفيح وتغطية الخصاص في مجال الإسكان، منحت الدولة قروضا ممولة من طرف هيئات خارجية لمؤسسات السكن قصد تمكينها من وسائل تفعيل هذه البرامج.

وقد انتقل الجاري الإجمالي للقروض المذكورة من 88,10 مليون درهم سنة 2009 إلى 57,39 مليون درهم سنة 2011 وهو ما يمثل 8,98% من مجموع جاري القروض الممنوحة.

3.1.1.2.1 المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ووكالات توزيع الماء والكهرباء :

استفادت وكالات توزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب من تمويلات خارجية تمت تعبئتها من طرف الخزينة لدى عدة مؤسسات دولية مانحة، وذلك لتمويل مشاريع بناء قنوات الماء الصالح للشرب والربط بشبكة الكهرباء.

وانتقل الجاري الإجمالي للقروض المذكورة من 208,34 مليون درهم سنة 2009 إلى 132,96 مليون درهم سنة 2011.

4.1.1.2.1 المقاولات والمؤسسات العمومية الأخرى و الجمعيات :

بلغ جاري القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية المعنية ما مجموعه 50,27 مليون درهم سنة 2011 مقابل 55,98 مليون درهم سنة 2010، أي بانخفاض يقدر بـ 5,71 مليون درهم يمثل المبالغ المسددة من طرف المؤسسات المذكورة. كما بلغ جاري القروض الممنوحة لفائدة جمعيات القروض الصغرى والعصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب 40,54 مليون درهم سنة 2011.

5.1.1.2.1 الجماعات المحليـة :

بلغ جاري القروض الممنوحة للجماعات المحلية وخاصة الجماعة الحضرية للدارالبيضاء، ما قدره 2,75 مليون درهم سنة 2011 مقابل 3,62 مليون درهم سنة 2010 و 4,23 مليون درهم سنة 2009. وقد تم اللجوء إلى هذه القروض من أجل المساهمة في تمويل مشاريع التنمية المحلية وتأهيل البنيات التحتية الأساسية للجماعات المحلية المعنية.

2.1.2.1 جاري القروض والتسبيقات حسب المؤسسات المانحة للقروض:

يتبين من خلال بنية جاري القروض والتسبيقات عند نهاية سنة 2011 أن البنك الأوربي للاستثمار يعتبر أهم دائن بجاري قروض يصل إلى 283,01 مليون درهم (44,27%) متبوعا بالوكالة الأمريكية للإنماء الدولي بمبلغ 129,55 مليون درهم (20,27%) والخزينة بمبلغ 67,44 مليون درهم (10,55%) ثم البنك الدولي للتعمير والتنمية بمبلغ 56,61 مليون درهم (8,86%).

توزيع جاري القروض والتسبيقات حسب المؤسسات المانحة برسم سنة 2011

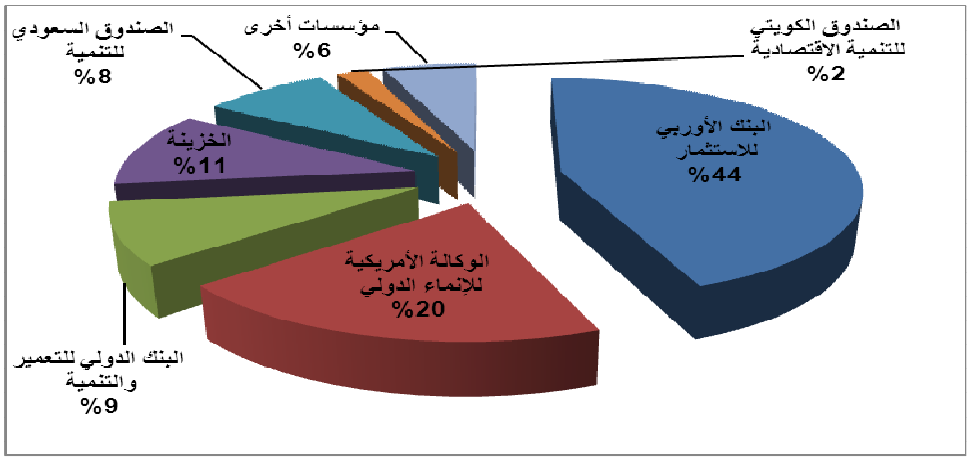

3.1.2.1 تحصيل القروض وتسبيقات الخزينة برسم سنة 2012 و2013 :

1.3.1.2.1 تحصيل القروض والتسبيقات المبرمجة برسم سنة 2012 :

يبلغ مجموع الإستحقاقات المالية المبرمجة برسم سنة 2012 ما يناهز 60,80 مليون درهم بالنسبة لأصل الدين و 12,80 مليون درهم بالنسبة للفوائد موزعة حسب المؤسسات المدينة التالية :

الهيئات المدينة	أصل الدين	الفوائد	المجموع
الوكالات المستقلة	22,41	1,65	24,06
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	11,75	2,64	14,39
مجموعة العمران	17,64	1,74	19,38
الأبناك	5,57	2,38	7,95
جيدة	0,00	2,23	2,23
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	1,95	1,99	3,94
الجماعات المحلية	1,03	0,09	1,12
العصبة	0,45	0,08	0,53
المجموع	**60,80**	**12,80**	**73,60**

2.3.1.2.1 تحصيل القروض والتسبيقات المبرمجة برسم سنة 2013:

لا يتوقع منح تسبيقات أو قروض برسم سنة 2013. أما بالنسبة للقروض الممنوحة في السابق فسيتواصل تحصيل استحقاقاتها حسب الجدول الزمني المتفق عليه مع المؤسسات المدينة :

الهيئات المدينة	أصل الدين	الفوائد	المجموع
الوكالات المستقلة	24,04	1,10	25,14
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	12,03	2,17	14,20
مجموعة العمران	17,64	1,25	18,89
الأبناك	4,77	2,20	6,97
جيدة	2,08	0,96	3,04
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	2,03	1,91	3,94
الجماعات المحلية	1,10	0,03	1,13
العصبة	0,47	0,06	0,53
المجموع	**64,16**	**9,68**	**73,84**

2.2.1 حسابات الانخراط في الهيئات الدولية :

تبين هذه الحسابات المبالغ المدفوعة والمبالغ المسترجعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية، وتتضمن في الجانب المدين مبلغ المشاركة الأصلية والمبلغ الإضافي، وفي الجانب الدائن المخصصات المالية المدفوعة لتصفية مبلغ المشاركة.

وقد تم تجميع الحسابات المذكورة في ثلاثة حسابات جديدة ابتداء من سنة 2005. ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

1.2.2.1 حساب الانخراط في مؤسسات بروتن وودس :

يقوم هذا الحساب بضبط العمليات المتعلقة بانخراط المملكة المغربية في مؤسسات بروتن وودس، خصوصا منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركة المالية الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات. و تتوزع الحصص التي تملكها المملكة المغربية في رأسمال المؤسسات المذكورة كما يلي:

مؤسسات بروتن وودس	حصة المغرب من رأسمال
البنك الدولي للإعمار والتنمية	% 0,32
الشركة المالية الدولية	% 0,39
الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات	% 0,40

2.2.2.1 حساب الانخراط في الهيئات العربية والإسلامية :

يقوم هذا الحساب بضبط العمليات المتعلقة بانخراط المملكة المغربية في الهيئات العربية والإسلامية. ويتعلق الأمر بالهيئات التالية:

الهيئات العربية والإسلامية	حصة المغرب من رأسمال
صندوق النقد العربي	%4,70
الصندوق العربي لضمان الاستثمارات و التامين على التصدير	%3,70
الشركة الإسلامية لتأمين القروض الممنوحة عن التصدير وضمان الاستثمارات	%3,40
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	%2,40
الشركة العربية للاستثمار	%1,71
الحساب الخاص لتمويل مشاريع القطاع الخاص بالدول العربية	%1,60
البنك العربي للتنمية الاقتصادية بإفريقيا	%1,50
المنظمة العربية للاستثمار والتنمية الفلاحية	%0,60
البنك الإسلامي للتنمية	%0,56
الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	%0,20
صندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية	%0,19

بلغت مساهمات المغرب في رفع رأسمال الهيئات العربية والإسلامية برسم سنوات 2009، 2010 و 2011 على التوالي 35,22 مليون درهم و35,66 مليون درهم و52,95 مليون درهم.

3.2.2.1 حساب الانخراط في المؤسسات المتعددة الأطراف :

يهدف هذا الحساب إلى ضبط العمليات المتعلقة بانخراط المملكة المغربية في المؤسسات المتعددة الأطراف كالبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية. وتبلغ الحصص التي تملكها المملكة المغربية في رأسمال هذه المؤسسات برسم سنة 2009 حوالي 1,21 مليون درهم مقابل 1,09 مليون درهم سنة 2008 . كما أن المغرب لم يقم، برسم سنة 2010، برفع حصة انخراطه في هذه المؤسسات. ويمكن تقديم حصة المغرب وفق التوزيع التالي:

المؤسسات المتعددة الأطراف	حصة المغرب من رأسمال
البنك الإفريقي للتنمية	%4,45
عمليات مع شركة شلتر أفريقيا	%0,92
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	%0,32
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية	%0,05

وتتوزع مساهمات المغرب برسم الانخراط في الهيئات الدولية برسم سنوات 2009، 2010 و2011 وكذا توقعات سنتي 2012 و2013 كما يلي:

(بملايين الدراهم)

المؤسسات أو الهيئات	الإنجازات			التوقعات	
	2009	2010	2011	قانون المالية 2012	مشروع قانون المالية 2013
مؤسسات بروتن وودز	17,40	8,70	24,00	16,84	96,50
الهيئات العربية والإسلامية	35,22	36,40	52,94	102,65	123,90
المؤسسات المتعددة الأطراف	1,27	-	158,94	158,94	198,50
المجموع	**53,89**	**45,10**	**235,88**	**278,43**	**418,90**

3.2.1 حسابات العمليات النقدية:

تتضمن هذه الفئة حسابين:

- الحساب المسمى " فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية" الذي يبين الربح والخسارة المتعلقة بعمليات بيع وشراء العملات الصعبة الذي يقوم به بنك المغرب، حيث سجل برسم سنة 2011 موارد وتحملات تصل على التوالي إلى 9,38 مليون درهم و 6,88 مليون درهم.
- تم إحداث حساب جديد سمي "حساب عمليات تبديل نسب الفائدة والصرف للقروض الخارجية" من أجل تغطية الخسائر وتسجيل الأرباح المتعلقة بعمليات التغطية. تعتبر هذه المرة الأولى التي تم فيها استعمال مثل هذا الحساب حيث أن الخزينة كانت تقوم بجميع عمليات التغطية مباشرة مع الدائن.

الفصل الثالث : الموارد و النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011

يتبين من خلال تحليل بنية الموارد والنفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011 مقارنة مع سنتي 2009 و2010 ما يلي :

1.3.1 الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

تبلغ الموارد الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما قدره 101.638 مليون درهم خلال سنة 2011 مقابل 103.022 مليون درهم سنة 2010 و97.998 مليون درهم سنة 2009، أي بزيادة متوسطة خلال الفترة 2009-2011 تصل إلى 1,84% سنويا.

تتكون موارد هذه الحسابات على الخصوص من :

- المداخيل الضريبية والرسوم الخاصة والأتاوات المخصصة لهذه الحسابات؛
- حصيلة البيع أو الخدمات المقدمة أو الغرامات، ومنها على الخصوص حصيلة بيع أراضي الملك الخاص للدولة المخصص للصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة؛
- جزء من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية المخصصة لصندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي ولصندوق دعم الأمن الوطني؛
- القروض الممنوحة من طرف الدولة لتمويل البرامج السوسيو-اقتصادية؛

- إعانات الميزانية العامة؛
- الموارد المتوقعة بواسطة الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والفاعلين العموميين والخواص الموجهة لتمويل عمليات وبرامج التنمية الطاقية؛
- موارد أخرى كالتحويلات المتأتية من المؤسسات العمومية خاصة من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمبالغ المدفوعة برسم مساهمات الجماعات المحلية وتلك المدفوعة في إطار التعاون الدولي والمساهمة من أجل دعم التماسك الاجتماعي التي تتحملها الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات بالإضافة إلى المساهمات في شكل هبات و الوصايا.

و قد تميزت موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية لسنتي 2009 و2011 بهيمنة أرصدة المداخيل المرحلة والموارد الذاتية التي تشكل 92,70% من مجموع الموارد، في حين لم تبلغ حصة إعانات الميزانية العامة من مجموع الموارد سوى نسبة 7,30% من المجموع. من جهة أخرى، لوحظ تحسن ملموس لحصة أرصدة المداخيل المرحلة من مجموع الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، التي انتقلت من 47,79% سنة 2009 إلى 54,85%سنة 2011، كما لوحظ انخفاض واضح لحصة المداخيل الذاتية من المجموع المذكور، التي بلغت 37,74% في سنة 2011 مقابل 44,60% في سنة 2009.

ويوضح الرسم البياني الموالي تطور موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب طبيعتها خلال الفترة 2009-2011.

تطور موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

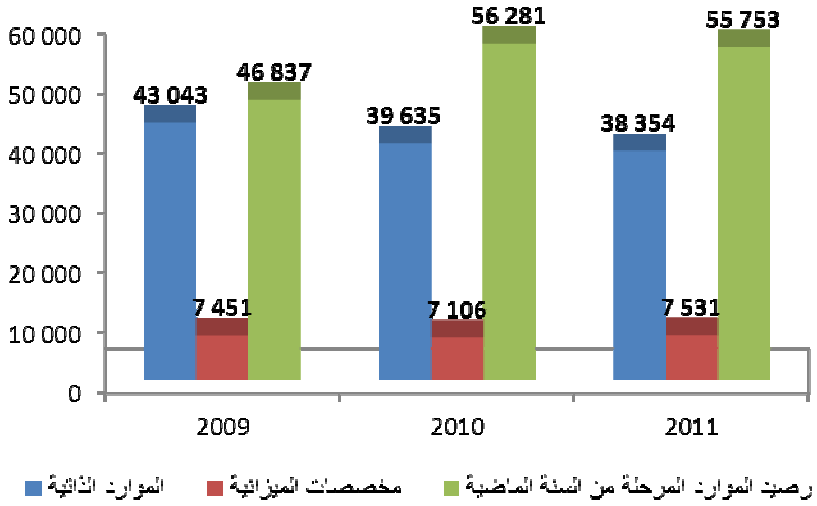

عرفت الموارد الذاتية انخفاضا مضطردا خلال الفترة 2009-2011، حيث بلغ معدل الإنخفاض 5,60%.

كما عرف رصيد الموارد المرحلة انخفاضا طفيفا حيث بلغ 55.753 مليون درهم سنة 2011، وذلك بعد الارتفاع المهم الذي حققه سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009.

وقد استقرت مخصصات الميزانية خلال الفترة 2009-2011 حيث لم يبلغ معدل ارتفاعها سوى 0,54%.

تجدر الإشارة إلى أن الموارد المنجزة في إطار 35 حساب مرصد لأمور خصوصية من أصل 54 تم إحداثها بموجب قوانين المالية لسنوات 2009 إلى 2011، مثلت 97,65% من مجموع الموارد المنجزة، وذلك بعد احتساب الأرصدة المرحلة كما هو مبين في الجدول المدرج بالملحق رقم 3.

تتكون موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال سنة 2011، في حدود 55.753 مليون درهم، من أرصدة الموارد المرحلة عن سنة 2010.

ومن جهة أخرى، ساهمت الموارد الذاتية سنة 2011 في موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية بمبلغ 38.354 مليون درهم، محققة انخفاضا بنسبة 3,23% مقارنة مع سنة 2010. هذه الموارد الذاتية تم إنجازها سنة 2011 على الخصوص في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التالية:

(بملايين الدراهم)

- حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة :..... 21.436
- الصندوق الخاص بالطرق :..... 2.605
- صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري :..... 2.095
- الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة :..... 2.018
- تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة :..... 1.202
- صندوق تضامن مؤسسات التأمين :..... 824
- صندوق التنمية الفلاحية :..... 748
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :..... 693
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات :..... 691
- مرصدات المصالح المالية :..... 686
- الصندوق الخاص لدعم المحاكم :..... 618
- الصندوق الوطني الغابوي :..... 551

إجمالا، سجلت الحسابات التي تتولى تدبيرها القطاعات المكلفة بالداخلية والاقتصاد والمالية والتجهيز والنقل والسكنى والتعمير و سياسة المدينة، حوالي 88,25% من مجموع المداخيل الذاتية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011.

الموارد الذاتية للحسابات المرصدة لأمور خصوصية
حسب القطاع المستفيد برسم سنة 2011 (بملايين الدراهم)

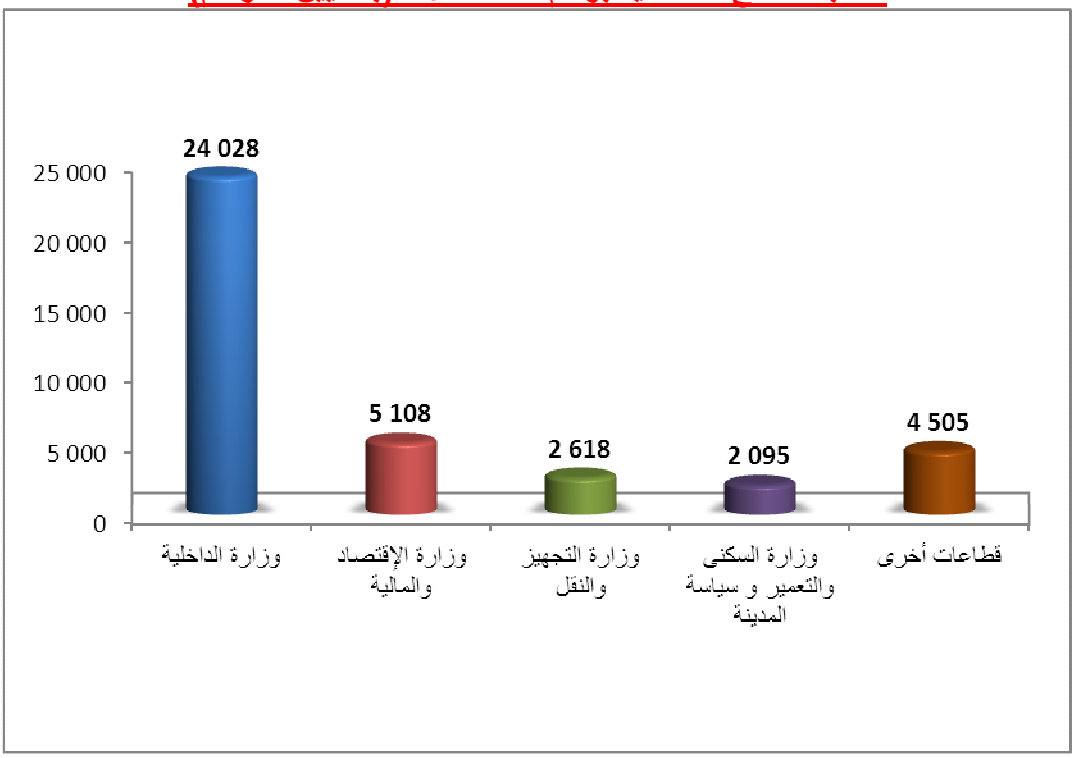

وفي ما يخص إعانات الميزانية العامة التي استفادت منها الحسابات المرصدة لأمور خصوصية سنة 2011، فقد بلغت 7.531 مليون درهم مقابل 7.106 مليون درهم و 7.451 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2010 و2009. وقد همت هذه المبالغ برسم سنة 2011 بالأساس الحسابات التالية:

(بملايين الدراهم)

- صندوق التنمية الفلاحية..... 1.487
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية..... 1.400
- الحساب الخاص بالصيدلية المركزية..... 1.210
- الصندوق الوطني لتنمية الرياضة..... 1.063
- صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية..... 500
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر..... 371
- تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة..... 340
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة..... 331
- الصندوق الوطني لحماية و تحسين البيئة..... 220
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن... 200
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية..... 200
- صندوق تنمية الصيد البحري..... 120

2.3.1 تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

بلغ مجموع النفقات التي تم الأمر بصرفها سنة 2011 في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما قدره 42.489 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2010. يمثل هذا المبلغ 70,29% من المبلغ الإجمالي للنفقات المسجلة على مستوى مجموع الحسابات الخصوصية للخزينة و34,88% من مجموع الموارد المعبأة.

إجمالا، تم تسجيل 89,78% من النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011 من طرف الوزارات المكلفة بالداخلية (58,33%) والاقتصاد والمالية (6,69%) والتجهيز والنقل (6,67%) والفلاحة والصيد البحري (6,16%) والسكنى والتعمير و سياسة المدينة (4,64%) والصحة (3,04%) والشباب والرياضة (2,63%) والمياه والغابات ومحاربة التصحر (1,69%).

وقد همت النفقات المنجزة برسم سنة 2011 في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العمليات الأساسية التالية :

- برامج التنمية الجهوية و المحلية بمبلغ 21.821 مليون درهم، أي 51,36% من النفقات الإجمالية المنجزة. وقد تمت برمجة هذا المبلغ في إطار الحسابين : "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة " و"الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"؛
- عمليات الاستثمار بمبلغ إجمالي يقدر ب 7.915 مليون درهم. ويتعلق الأمر على الخصوص بالعمليات المتعلقة بتأهيل البنيات التحتية بالعالم القروي من خلال شق المسالك الطرقية والتزويد بالماء الصالح للشرب (الصندوق الخاص بالطرق والصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب) وبناء وتجهيز البنيات التحتية الرياضية (الصندوق الوطني لتنمية الرياضة) وإنعاش القطاع الفلاحي وحماية المجالات الغابوية (صندوق التنمية الفلاحية والصندوق الوطني الغابوي) وتعزيز وحماية القدرات الإنتاجية الطاقية (صندوق التنمية الطاقية) والتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة ومحاربة آثار الكوارث الطبيعية (صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية)؛
- القضاء على دور الصفيح و محاربة السكن غير اللائق (صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري) بمبلغ 1.973 مليون درهم؛
- برامج تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة بمبلغ 1.634 مليون درهم؛
- اقتناء المعدات الطبية والمواد الصيدلية (الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية) بمبلغ 1.294 مليون درهم؛
- اقتناء العقارات وكذا بناء وتجهيز المباني المملوكة للدولة (الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة) بتكلفة تقدر ب1.383 مليون درهم؛
- دعم المواد الأساسية كالسكر والدقيق. في هذا الإطار، بلغت دفوعات صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية ما قدره 479 مليون درهم، تضاف إليها النفقات المدرجة في الميزانية العامة (فصل التكاليف المشتركة) والتي بلغت 42.600 مليون درهم، منها 7.624 مليون درهم برسم دعم المواد الغذائية الأساسية و34.976 مليون درهم من أجل تغطية تحملات دعم المواد البترولية. وبذلك، بلغت التحملات الإجمالية المنجزة برسم المقاصة سنة 2011 ما قدره 43.079 مليون درهم ؛

- إنعاش الاستثمار الخاص ودعم تنمية الاقتصاد بكلفة تصل إلى 397 مليون درهم، تم إنجازها على الخصوص في إطار الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات (250 مليون درهم) و صندوق النهوض بتشغيل الشباب (116 مليون درهم) وكذا صندوق إنعاش الاستثمارات (24 مليون درهم)؛
- التنمية البشرية عبر إنجاز برامج تقليص العجز الاجتماعي ومحاربة الهشاشة وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل. وقد بلغت النفقات المنجزة خلال سنة 2011 برسم هذه البرامج في إطار صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما قدره 1.323 مليون درهم.

هذا، وقد تم تسجيل أكثر من 83,12% من النفقات المدرجة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011 من طرف الحسابات التالية :

	(بملايين الدراهم)
حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	21.241
الصندوق الخاص بالطرق	2.826
صندوق التنمية الفلاحية	2.525
صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري	1.973
تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1.634
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1.383
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1.323
الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1.294
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1.116

3.3.1 أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

يتبين من خلال مقارنة المبلغ الإجمالي للموارد السنوية ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية بما فيها الرصيد المرحل، أن هذه الحسابات حققت رصيدا إيجابيا يصل إلى 59.149 مليون درهم سنة 2011 مقابل 55.753 مليون درهم و56.281 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2010 و2009، أي بزيادة متوسطة برسم السنوات المعنية تصل إلى حوالي 2,52%. وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد الإجابي المسجل يمثل الفرق بين موارد ونفقات السنة الواحدة وبعد الأخذ بعين الاعتبار الرصيد المرحل.

(بملايين الدراهم)

بيـــان	2009	2010	2011 (مؤقتة)
مجموع الموارد	97.998	103.022	101.638
مجموع النفقات	41.717	47.269	42.489
الرصيد المرحل للسنة الموالية	**56.281**	**55.753**	**59.149**

تطور الرصيد المرحل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية من سنة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

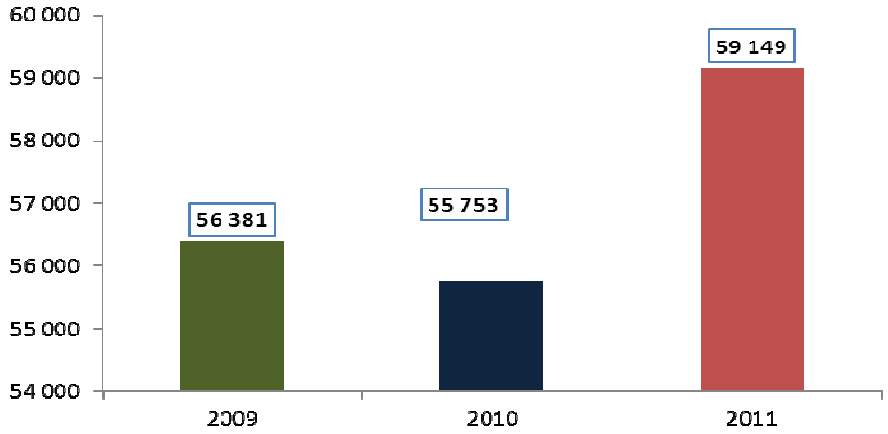

وفي ما يخص الرصيد السنوي، الذي يمثل الفرق بين المداخيل والنفقات المنجزة خلال السنة، فقد بلغ على التوالي خلال سنوات 2009 و2010 و2011 ما قدره 9.444 مليون درهم و528- مليون درهم و3.396 مليون درهم.

تطور الرصيد السنوي للحسابات المرصدة لأمور خصوصية خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

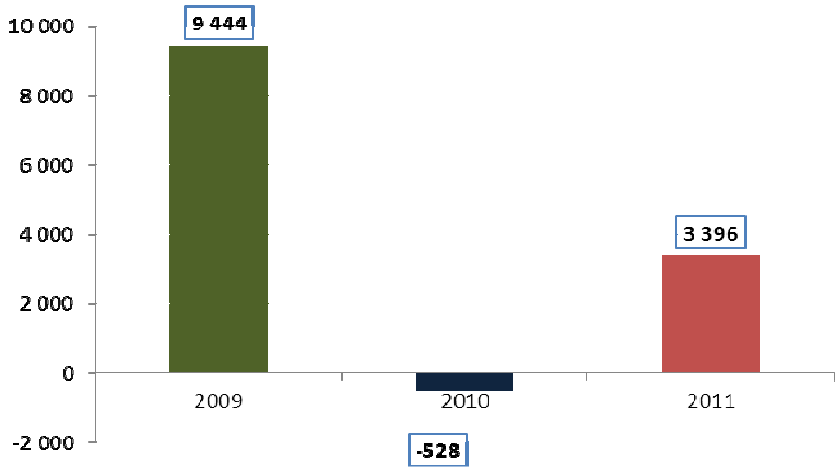

ويلاحظ أنه تم تسجيل نسبة 77,47% من رصيد سنة 2011 على مستوى الحسابات التالية:

- صندوق تضامن مؤسسات التأمين.....: 824 مليون درهم؛
- الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة.....: 635 مليون درهم؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .....: 770 مليون درهم؛
- صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة.....: 402 مليون درهم.

القسم الثاني : حصيلة برامج العمل المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011

تبين حصيلة أهم إنجازات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ، حسب مجالات عملها ، أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل المساهمة في التنمية المجالية والنهوض بالاستثمار العمومي وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وقد بلغ مجموع النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2011 ما قدره 42.489 مليون درهم مقابل 47.269 مليون درهم و 41.717 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009 أي بزيادة سنوية بنسبة 1%.

وتتوزع النفقات المنجزة برسم سنة 2011 حسب مجالات التدخل كما يلي:

(بملايين الدراهم)

- مجال التنمية المحلية..... 21.821 أي 51%؛
- مجال التنمية الاجتماعية و البشرية ..... 7.006 أي 16%؛
- مجال البنيات التحتية..... 5.377 أي 13%؛
- المجال الفلاحي والصيد البحري..... 3.886 أي 9%؛
- مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي..... 397 أي 1%؛
- مجالات أخرى..... 4.002 أي 9%.

توزيع النفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجالات تدخلها (بملايين الدراهم)

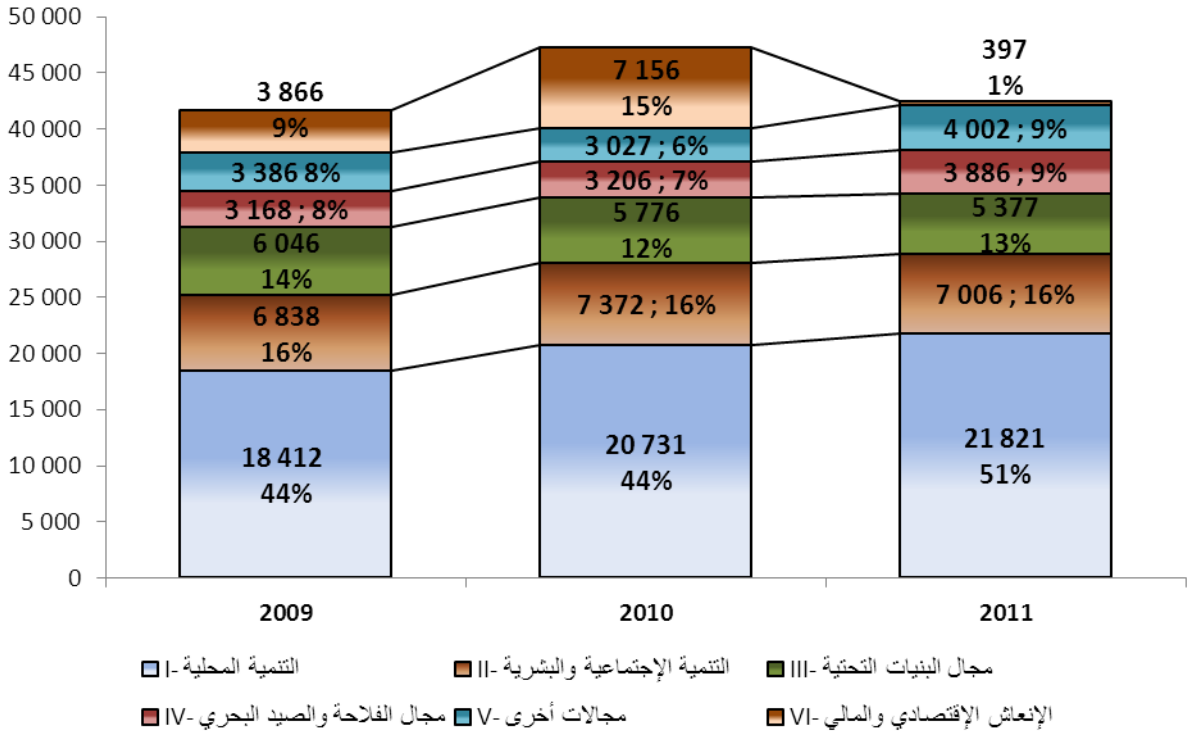

الفصل الأول: التنمية المحلية

يعتبر كل من الحساب المرصد لأمور خصوصية "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" وحساب "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" من الآليات الفاعلة في مجال التنمية المحلية حيث يمثلان إجمالا 51,35% من مجموع النفقات المنجزة برسم سنة 2011 في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

تطور مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية في مجال التنمية المحلية برسم سنوات 2009 و2010 و2011 (بملايين الدراهم)

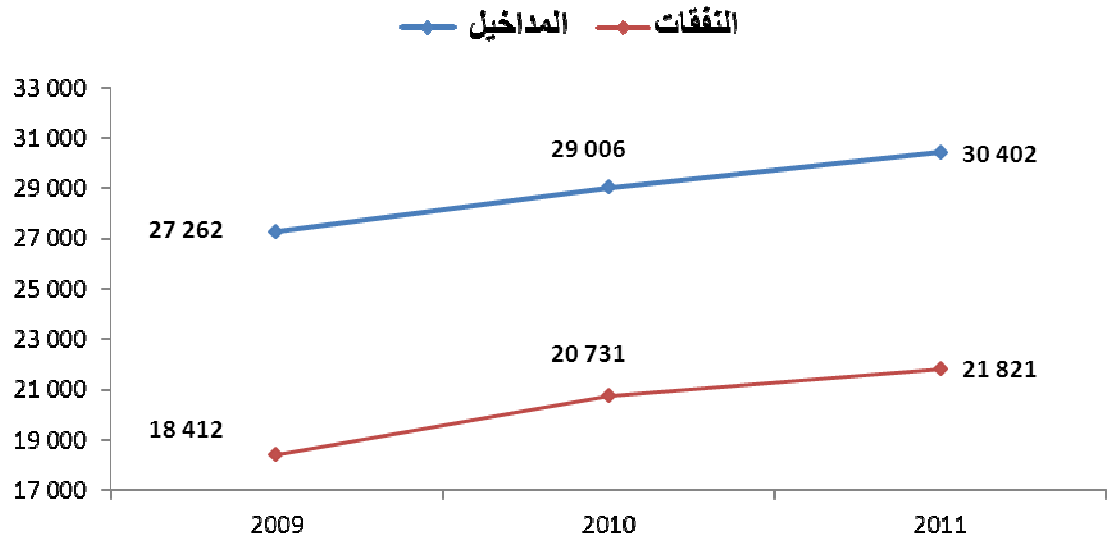

1.1.2 حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة :

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" سنة 1986 ويهدف إلى ضبط الحصة المرصدة للجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة وذلك طبقا لمقتضيات المادة 65 من القانون رقم 30.85 بشأن الضريبة على القيمة المضافة.

وتندرج هذه الحصة من الضريبة ضمن مداخيل ميزانيات الجماعات المحلية. وتهدف إلى تغطية مختلف النفقات التي تتحملها.

بلغ الحد الأقصى لموارد ونفقات حساب "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" المتوقع في قانون المالية لسنة 2011 ما قدره 20.093,57 مليون درهم.

في حين بلغت المداخيل المنجزة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2011، حوالي 21.436,35 مليون درهم مقابل 19.573,87 مليون درهم خلال سنة 2010 و16.511,66 مليون درهم سنة 2009. وقد عرفت الإعتمادات المرصدة في إطار هذا الحساب ارتفاعا ملحوظا بمعدل سنوي بنسبة 9,4%، إذ انتقلت من 17.752 مليون درهم خلال سنة 2009 إلى 21.241 مليون درهم سنة 2011 وذلك من أجل تعزيز الدعم المالي لتدخلات الجماعات المحلية.

وأخذا بعين الاعتبار للفائض المسجل خلال سنة 2010، تم رفع الحد الأقصى للموارد والنفقات سنة 2011 بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية إلى 23.442,15 مليون درهم مقابل 25.311,31 مليون درهم خلال سنة 2010، منها مبلغ 21.240,98 مليون درهم أي 90,61% يمثل النفقات المنجزة.

وتبين برامج استعمال نفقات حساب "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" حسب طبيعتها وأصناف الجماعات المحلية المستفيدة، ما يلي:

(بملايين الدراهم)

المخصصات	2010	2011	الفرق ب%
مخصصات إجمالية (التسيير)	**10.953,94**	**11.386,88**	**3,95**
- العمالات والأقاليم	**2.839,84**	**2.872,08**	**1,14**
- الجماعات الحضرية	**4.363,25**	**4.569,31**	**4,72**
- الجماعات القروية	**3.750,85**	**3.945,49**	**5,19**
مخصصات خاصة و المخصصات المحولة (التجهيز)	**9.829,74**	**6.464,62**	**-34,23**
مخصصات التكاليف المشتركة	**4.527,63**	**5.590,65**	**23,48**
المجموع	**(*) 25.311,31**	**(*) 23.442,15**	**-7,38**

(*) أخذا بعين الاعتبار رفع الحد الأقصى للتحملات.

وقد بلغت المخصصات الإجمالية 11.386,88 مليون درهم، أي 49% من مجموع حصة الضريبة على القيمة المضافة الموجهة للجماعات المحلية، وساهمت في تمويل نفقات تسيير هذه الجماعات. و وجهت مخصصات إضافية بلغت 440,20 مليون درهم لإعادة التوازن لمالية بعض الجماعات المحلية، حيث بلغ متوسط ارتفاع هذه المخصصات نسبة 95,89% خلال الفترة 2009-2011.

في حين بلغت المخصصات الخاصة و المحولة المتعلقة بالتجهيز برسم سنة 2011 ما قدره 6.464,62 مليون درهم، أي 28% من مجموع حصة الضريبة على القيمة المضافة ومكنت من تمويل عمليات ذات طابع استثنائي أو ظرفي تتعلق بمجهودات الجماعات المحلية في مجال إنجاز البنيات التحتية والتأهيل والتنمية الحضرية وحماية البيئة (التطهير السائل وتدبير النفايات الصلبة) ومكافحة الأوبئة وآثار الكوارث الطبيعية.

وقد بلغت مخصصات التكاليف المشتركة 5.590,65 مليون درهم و تهدف إلى تغطية النفقات المشتركة للجماعات المحلية وكذا تلك المرتبطة بمساهمة هذه الجماعات في تمويل بعض البرامج السوسيو اقتصادية المنجزة على الخصوص في إطار الإنعاش الوطني والوقاية المدنية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

توزيع النفقات حسب طبيعتها برسم سنة 2011

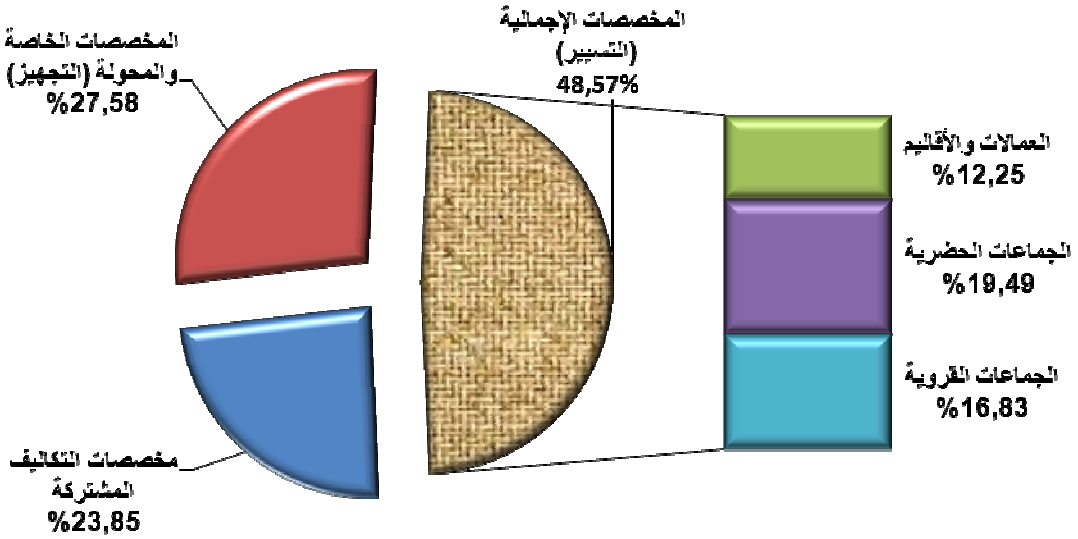

ومن ناحية أخرى، تقدر التحملات المتوقعة لهذا الحساب برسم سنة 2012 بحوالي 22.910 مليون درهم، تتوزع حسب طبيعتها كما يلي :

	(بملايين الدراهم)
المخصصات الإجمالية للتسيير.....	11.742,03
مخصصات التجهيز (الخاصة والمحولة).....	7.759,07
مخصصات التكاليف المشتركة.....	3.409,00

2.1.2 الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات :

تم إحداث هذا الحساب سنة 1999 وتدرج فيه حصص الجهات من حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة من طرف الدولة للجهات، ويوزع النصف الأول من موارد هذا الصندوق بحصص متساوية بين الجهات أما النصف الثاني فيُوزع حسب معايير ترتبط بعدد سكان ومساحة الجهات المستفيدة.

وقد بلغت حصة الضرائب على الشركات وعلى الدخل المرصدة للجهات برسم سنة 2011 ما قدره 580 مليون درهم مقابل 480 مليون درهم و660 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2010 و2009.

تطور المبلغ الإجمالي لحصة الجهات من حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل برسم الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

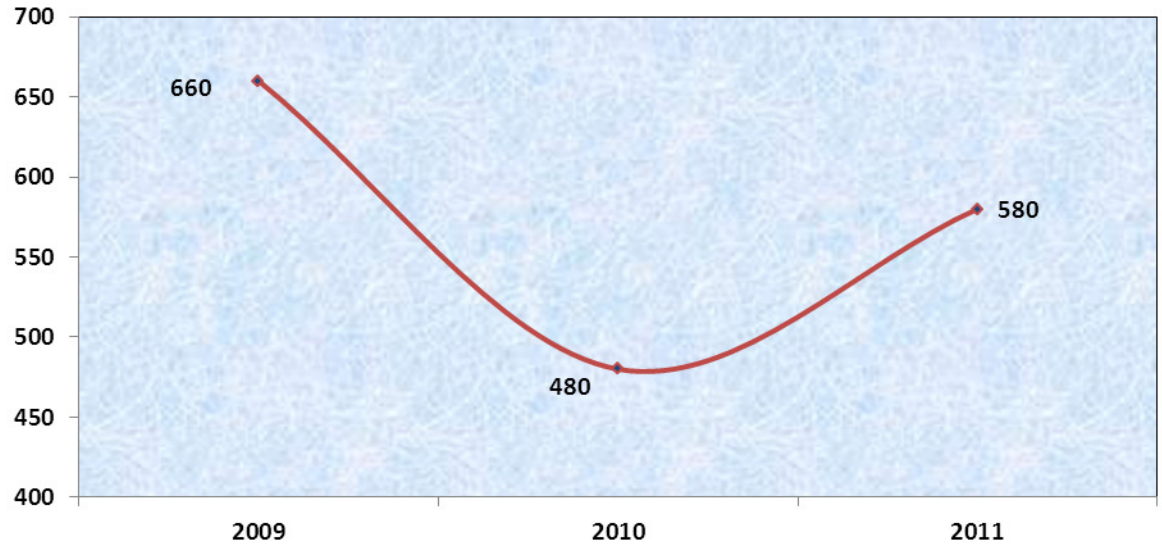

هذا، وقد وصل سقف الاعتمادات المبرمجة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2011 إلى 667,02 مليون درهم مقابل 652,19 مليون درهم و 723,83 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009، تم توزيع هذا المبلغ على الجهات 16 كما يلي:

(بملايين الدراهم)

الجهة	الحصص من الضرائب المدفوعة		
	2009	2010	2011
واد الذهب- لكويرة	40,18	36,20	37,03
العيون- بوجدور- الساقية الحمراء	34,91	31,45	32,17
كلميم - السمارة	43,52	39,21	40,10
سوس- ماسة - درعة	60,21	54,25	55,49
الغرب- شراردة - بني حسن	40,64	34,85	35,64
الشاوية - ورديغة	39,80	35,86	36,67
مراكش- تانسيفت - الحوز	54,85	49,42	50,55
الجهة الشرقية	50,30	45,31	46,35
الدار البيضاء الكبرى	55,72	50,21	51,35
الرباط- سلا -زمور - زعير	45,41	40,92	41,85
دكالة- عبدة	42,33	38,14	39,00
تادلة- أزيلال	37,98	34,22	35,00
مكناس تافيلالت	49,75	44,83	45,85
فاس- بولمان	39,45	35,55	36,35

تازة –الحسيمة- تاونات	42,10	37,94	38,80
طنجة -تطوان	46,68	43,83	44,82
المجموع	**723,83**	**652,19**	**667,02**

ومن المتوقع أن يصل مبلغ التحملات برسم هذا الحساب إلى 712,14 مليون درهم خلال سنة 2012.

تهدف هذه التحملات إلى تمويل تدخلات الجهات على المستوى المحلي والتي تتعلق أساسا بما يلي:

- إنعاش الإستثمار عبر إحداث مناطق صناعية ومناطق للأنشطة الاقتصادية؛
- حماية البيئة؛
- إنعاش التكوين المهني والتشغيل والأنشطة السوسيو ثقافية؛
- إنجاز مشاريع التجهيز المدرسي والبنيات التحتية الأساسية للصحة.

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية والبشريــة:

1.2.2 صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تم إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" سنة 2005 بمقتضى مرسوم صادق عليه البرلمان في إطار قانون المالية لسنة 2006 والذي تم تغييره سنة 2012. ويهدف هذا الحساب، الذي يعتبر رئيس الحكومة هو الآمر بصرفه، إلى ضبط موارد ونفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقد تمت ترجمة هذه المبادرة إلى برامج و مشاريع مندمجة وملموسة تهدف أساسا إلى تحسين ظروف عيش السكان المحرومين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة قد دخلت في مرحلتها الثانية 2011-2015 التي تهتم بتوسيع الاستهداف الترابي والفئوي حيث سيتم استهداف 701 جماعة قروية و530 حيا حضريا.

المبلغ الإجمالي المخصص للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم تحديده في مبلغ 17 ملايير درهم ويتوزع كما يلي:

(بملايين الدراهم)

الشركاء	المساهمات
الدولة	9.400
الجماعات المحلية	5.600
المؤسسات العمومية	1.000
التعاون الدولي	1.000
المجموع	**17.000**

1- مكونات برنامج 2011-2015 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

- **برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي** ويهم 701 جماعة منها 299 جماعة قروية جديدة بنسبة فقر تساوي أو تفوق 14% و403 جماعة تنتمي إلى المرحلة الأولى بنسبة فقر تساوي أو تفوق 30%. ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص العجز الاجتماعي عبر تحسين الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة ومحاربة الأمية والتزويد بالماء الصالح للشرب والربط بالشبكة الكهربائية والطرق وتنمية الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. ويتم تحديد الغلاف المالي المخصص لكل إقليم أو عمالة على أساس نسبة الفقر على أن يكون المبلغ الأدنى ما بين 2 مليون درهم و4 مليون درهم.

- **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري** ويهم 530 حيا خاصة بالتكتلات الحضرية الصاعدة. ويتم تحديد الغلاف المالي المخصص لفائدة كل إقليم أوعمالة على أساس عدد الأحياء المستهدفة بكل تكتل حضري يتراوح عدد سكانه مابين 20.000 و100.000 نسمة ومبلغ 8 مليون درهم كحد أدنى لكل حي مستفيد. ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي عبر تحسين الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم ومحاربة الأمية والقضاء على السكن غير اللائق والربط بشبكة التطهير وتنمية الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل.

- **برنامج محاربة الهشاشة** ويهم الأشخاص الذين يعانون من التهميش ويوجدون في وضعية صعبة. ويرمي هذا البرنامج إلى تشجيع إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص والرفع من جودة الخدمات المقدمة من طرف المراكز المتخصصة وإحداث قدرات إضافية للاستقبال. وتتوزع العمليات المبرمجة في إطار هذا البرنامج على أربع مجالات للتدخل، ويتعلق الأمر بتأهيل مراكز الاستقبال والإدماج العائلي والاقتصادي والسوسيومهني والدعم المادي للجمعيات المتدخلة في ميادين محاربة الهشاشة. ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج خلال الفترة 2011-2015 ما قدره 1,4 مليار درهم. ويوزع هذا الغلاف بمبلغ ثابت لكل إقليم يقدر ب1,7 مليون درهم ومن مساهمة تكميلية تحدد حسب عدد الساكنة المعنية بالإقليم.

- **البرنامج الأفقي** ويهدف إلى تمويل عمليات ذات تأثير قوي على التنمية البشرية عبر عروض المشاريع وعمليات لتعزيز القدرات المحلية للمتدخلين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما يرمي هذا البرنامج إلى تقديم الدعم للمشاريع والعمليات الأفقية الهادفة إلى إنعاش وضمان ديمومة مقاربة المبادرة الوطنية والسهر على التنفيذ و الإشراف على عملياتها من خلال التكوين وتقديم المساعدة التقنية للمتدخلين المحليين. يبلغ الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج 2,8 مليار درهم خلال الفترة 2011-2015. يتكون هذا البرنامج من جزء قار يقدر بـ 2,5 مليون درهم لكل إقليم ومن جزء إضافي يحدد حسب عدد السكان المعنيين، هذا مع العلم أن 40% من هذا الغلاف سيخصص للأنشطة المدرة للدخل.

برنامج التأهيل الترابي الذي يهدف إلى تحسين ظروف عيش حوالي مليون شخص موزعين على 3.300 دوار ب503 جماعة واقعة بالمناطق الجبلية أو صعبة الولوج. ويهدف هذا البرنامج كذلك إلى تقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية وإلى تجهيزات وخدمات القرب بالاضافة إلى إدراج هذه المناطق في الدينامية الناجمة عن المبادرة. وقد تم تخصيص غلاف مالي لهذا البرنامج يناهز 4.912 مليون درهم برسم الفترة 2011-2015، يتوزع على الشكل التالي:

برنامج العمل للفترة 2011-2015	بملايين الدراهم
فك العزلة عن طريق إنشاء 2.500 كلم من الطرق القروية و86 مُنشئة فنية	**2.500**
الكهربة القروية لفائدة 35.000 أسرة تقطن ب1.148 دوارا	**1.162**
الربط بالماء الصالح للشرب لفائد 550.000 نسمة تقطن ب 1.349 دوار	**725**
بناء 3.008 مسكن لفائدة 4.450 مدرس ومدرسة	**450**
بناء 8 مراكز للصحة و250 سكن وظيفي و50 وحدة طبية متنقلة	**75**
المجموع	**4.912**

2- حصيلة إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم الفترة 2005-2010:

تجسدت المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإتباع منهجية إلتقائية للسياسات العمومية القطاعية. ولقد خُصص غلاف مالي إجمالي يناهز 10 مليار درهم لهذه المرحلة خلال الفترة 2005-2010، حسب الجدول التالي:

(بملايين الدراهم)

	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	%
الميزانية العامة	1.000	1.100	1.200	1.300	1.400	6.000	60%
الجماعات المحلية	300	350	400	450	500	2.000	20%
التعاون الدولي	200	300	400	500	600	2.000	20%
المجموع	**1.500**	**1.750**	**2.000**	**2.250**	**2.500**	**10.000**	**100%**

و قد تم إعطاء الانطلاقة ل23.721 مشروع خلال الفترة 2005-2010، لفائدة 5.690.000 مستفيد مباشر. بلغ التمويل الاجمالي لهذه المشاريع 14 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 8.400 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة 60% من الكلفة الإجمالية.

وتتوزع هذه المشاريع حسب البرامج على الشكل التالي:

برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي :

- 7.073 مشروعا استفاد منه حوالي 1.700.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلى 2.800 مليون درهم، ساهم فيه حساب دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 2.000 مليون درهم، أي بنسبة 71%.

برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري :

- 4.351 مشروعا استفاد منه حوالي 1.700.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلى 4.100 مليون درهم، ساهم فيه هذا الحساب بمبلغ 2.200 مليون درهم، أي بنسبة 53%.

برنامج محاربة الهشاشة :

- 2.360 مشروعا استفاد منه حوالي 590.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلى 2.900 مليون درهم، ساهم فيه هذا الحساب بمبلغ 1.900 مليون درهم، أي بنسبة 65% .

البرنامج الأفقـي :

- 9.937 مشروعا استفاد منها حوالي 1.700.000 نسمة بمبلغ إجمالي يصل إلى 4.300 مليون درهم، ساهم فيه هذا الحساب بمبلغ 2.300 مليون درهم، أي بنسبة 53%.

حصيلة إنجازات برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
برسم الفترة 2005-2010

البرنامج	عدد المشاريع	الكلفة الإجمالية بملايين الدراهم	مساهمة الحساب بملايين الدراهم	نسبة التأثير المتوقعة
البرنامج القروي	7.073	2.800	2.000	% 71
البرنامج الحضري	4.351	4.100	2.200	% 53
برنامج محاربة الهشاشة	2.360	2.900	1.900	% 65
البرنامج الأفقي	9.937	4.300	2.300	% 53
المجموع	23.721	14.100	8.400	% 60

توزيع عدد مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب البرامج خلال الفترة 2005-2010

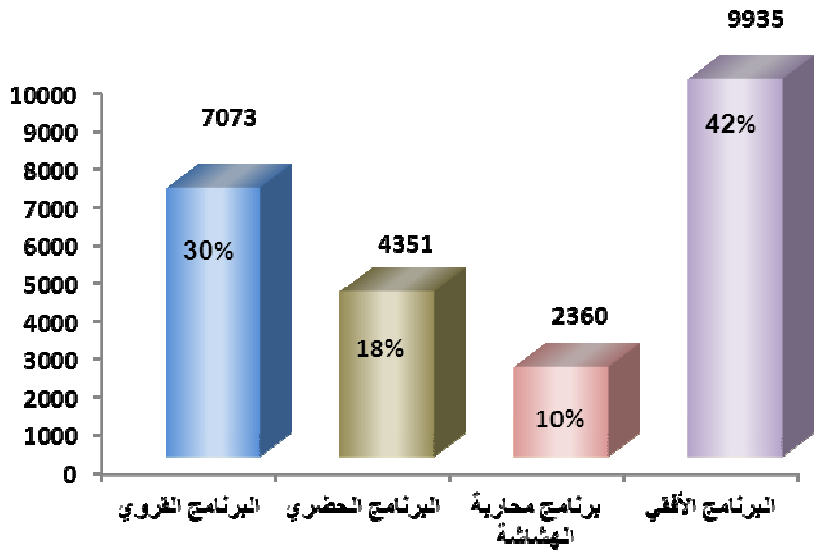

هذا، وساهم صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويل عملية "1.000.000 محفظة" لفائدة 3.677.034 تلميذا بالتعليم المدرسي الابتدائي والإعدادي بمبلغ إجمالي يصل إلى 60 مليون درهم.

انتقلت الإعتمادات المالية المفوضة برسم الفترة 2006-2011 من 1.467,87 مليون درهم إلى 3.546,29 مليون درهم مسجلة بذلك معدل ارتفاع سنوي بنسبة 19,29%.

أما فيما يخص الإعتمادات الملتزم بها و التي تم إصدارها فقد تطورت على التوالي بنسبة 17,85% و30,73% كمعدل سنوي خلال نفس الفترة. وبلغت هذه النسب برسم سنة 2011 على التوالي 69% و37% مقابل 74% و24% سنة 2006.

يتم تمويل إنجاز المشاريع المبرمجة برسم الفترة 2006-2011 حسب الرسم البياني التالي:

تطور الاعتمادات الملتزم بها و التي تم إصدارها خلال الفترة 2006-2011 (بملايين الدراهم)

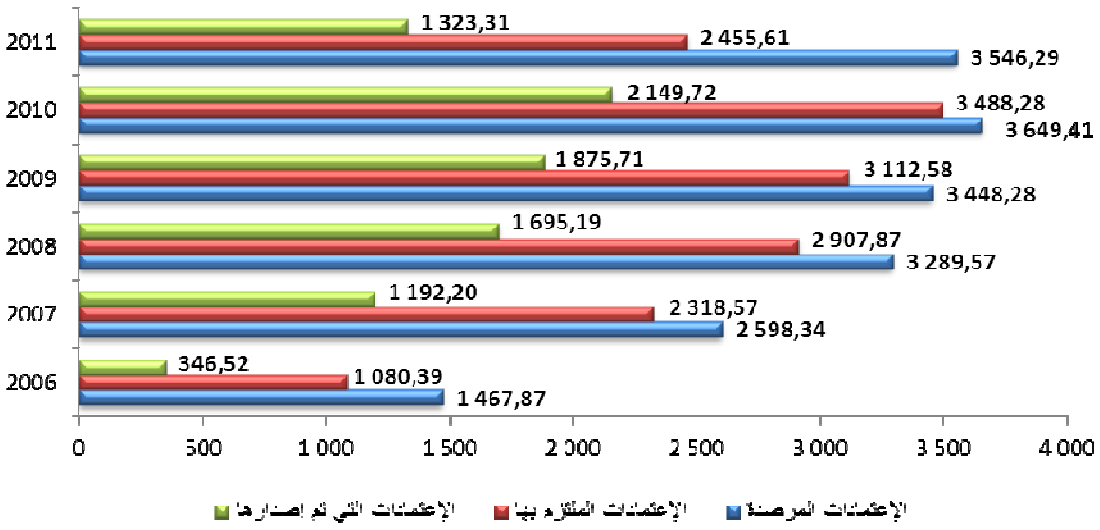

تطور الاعتمادات المرصدة حسب البرامج برسم الفترة 2006-2011 (بملايين الدراهم)

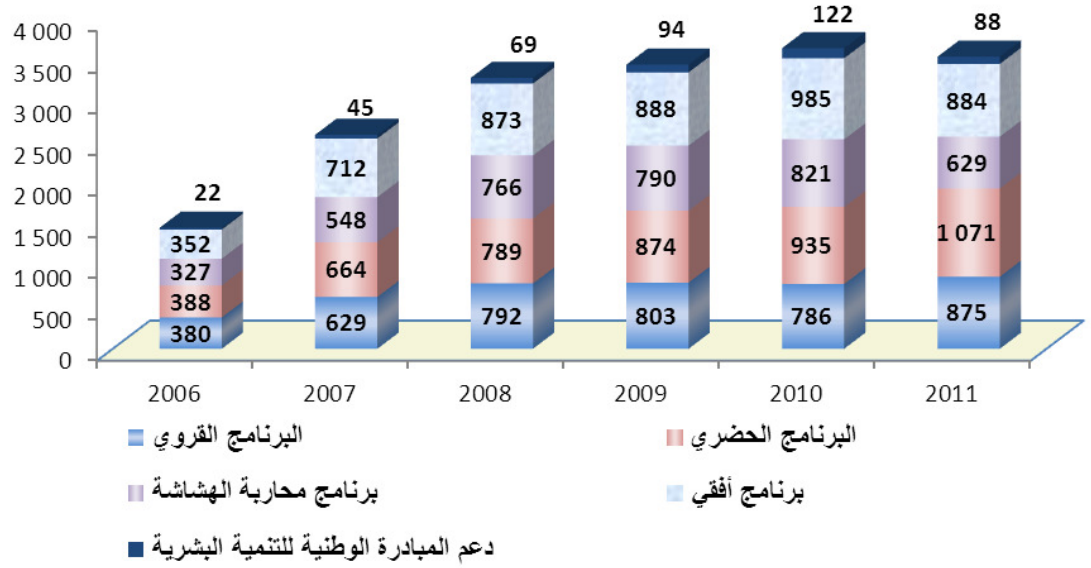

بلغت التكلفة الإجمالية للعمليات المبرمجة سنة 2012، في إطار المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2.239,7 مليون درهم تتوزع كما يلي:

- كهربة 1.626 قرية..... : 1.225,0 مليون درهم؛
- بناء 570 كلم من الطرق القروية و17 منشئة فنية.....: 636,7 مليون درهم؛
- ربط 230 دوار بالماء الصالح للشرب.....: 320,3 مليون درهم؛
- بناء 527 مسكن لفائدة العاملين بالقطاع الصحي والتربوي..: 57,7 مليون درهم.

الافتحاص والتقييم

بالموازاة مع تبسيط مساطر تنفيذ العمليات المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم تعزيز تتبع الإنجازات والتقييم المستمر للعمليات المعتمدة. وفي هذا الإطار، نص المرسوم الذي تم بموجبه إحداث هذا الحساب في مادته 13 على أن العمليات المنجزة في إطار الحساب المذكور تخضع تلقائيا لافتحاص مشترك لكل من المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية.

هذا، ولم تعرف عمليات الافتحاص المنجزة أي رفض للإشهاد خلال الفترة 2005-2010، في حين انخفض عدد الملفات المعنية بالإشهاد بتحفظ من 15 حالة سنة 2005 إلى 8 حالات سنة 2010.

حصيلة الافتحاصات السنوية المنجزة من طرف المفتشية العامة للإداراة الترابية والمفتشية العامة للمالية في ما يخص الإشهاد على مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال الفترة 2005-2010

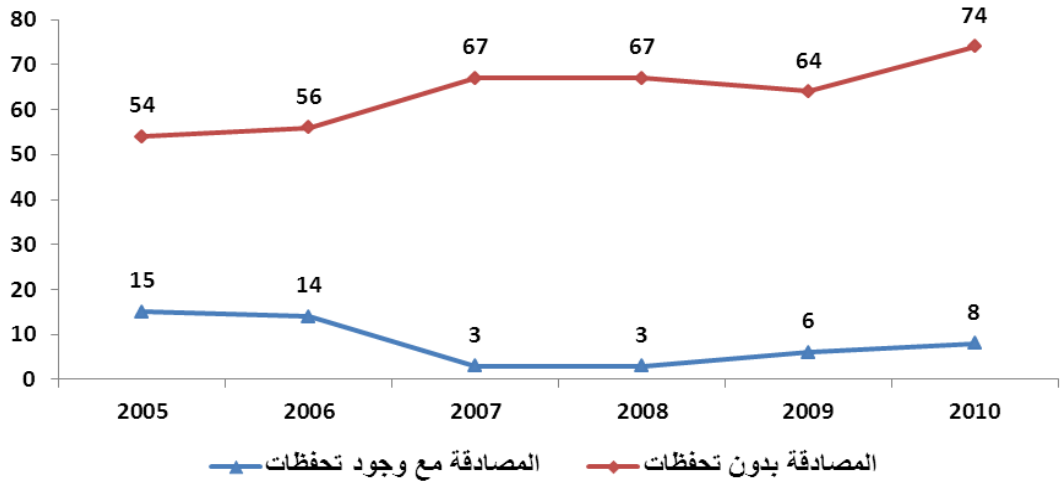

تمحورت أهم ملاحظات وتوصيات التقارير المنجزة سنة 2011 حول النقط التالية:

- تمويل برامج لاتستجيب للمعايير المحددة بدليل المساطر؛
- الاستعمال الغير المبرر لأوامر الشراء من أجل الالتزام ببعض النفقات؛
- عدم تطابق الوثائق الإثباتية وملحقات البيانات المالية وتضمنها لمجموعة من الأخطاء.

2.2.2 مجال التنمية الاجتماعية :

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الاجتماعي 9 حسابات. و قد بلغت المداخيل والنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات برسم سنة 2011 على التوالي 9.736 مليون درهم و5.684 مليون درهم، أي 9,6% و13,4% من مجموع مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (راجع التفاصيل بالجدول رقم 4 المرفق بالملحق).

تطور منجزات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الإجتماعي خلال الفترة 2009-2011

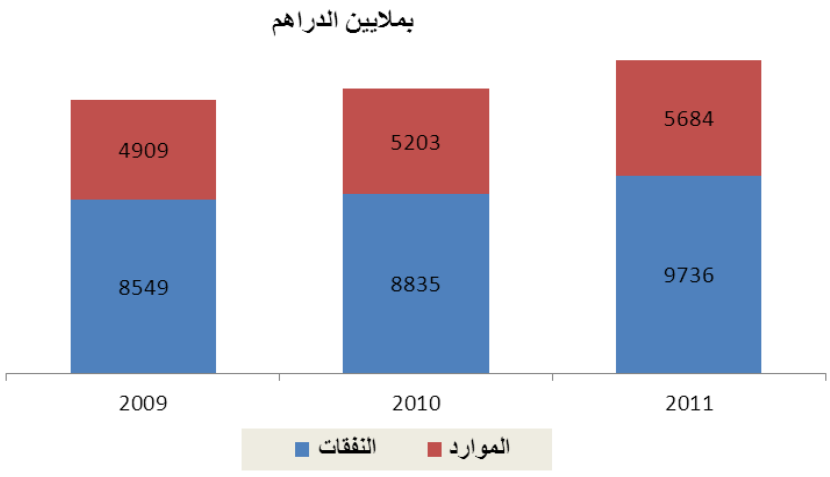

حصة الموارد المنجزة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في المجال الإجتماعي برسم سنة 2011

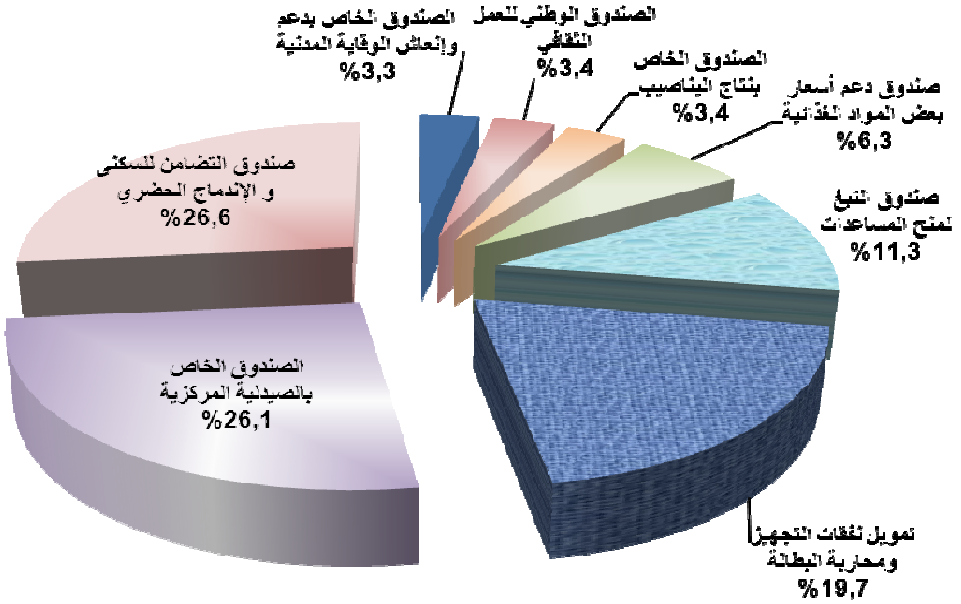

1.2.2.2 صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري :

يقوم هذا الحساب بتتبع العمليات المتعلقة بمشاريع السكن الإجتماعي وبرامج محاربة السكن الغير اللائق وشراء و تهيئة وتجهيز الأراضي المخصصة لتنمية السكن الاجتماعي والاقتصادي.

و قد تم تغيير تسمية الحساب سنة 2012 من "صندوق التضامن للسكنى" إلى " صندوق التضامن للسكنى و الإندماج الحضري" لكي يتمكن من تحمل مساهمة وزارة السكنى و التعمير و سياسة المدينة فيما يتعلق بالبرامج و المشاريع المندمجة الرامية إلى تحسين الإطار السكني و التجهيزات و توفير الخدمات في المناطق الحضرية المهمشة.

ومن المتوقع أن تعرف موارد هذا الحساب المتأتية أساسا من الرسم الخاص المفروض على الإسمنت تحسنا ملموسا نتيجة زيادة سعر هذا الرسم من 0,10 درهم للكلغ ليصل إلى 0,15 درهم للكلغ سنة 2012. وقد خصصت 65% من حصيلة هذا الرسم لتغطية النفقات المتعلقة ببرامج القضاء على دور الصفيح بما في ذلك البرنامج الخاص بالأقاليم الجنوبية.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق 2.092,50 مليون درهم سنة 2011 مقابل 1.668,37 مليون درهم و1.696,10 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009، مسجلة ارتفاعا بمعدل سنوي يبلغ 20,53%. و يتضمن المبلغ المسجل سنة 2011 مساهمة من الميزانية العامة تقدر ب 435 مليون درهم خصصت لتغطية الإلتزامات الهامة للصندوق المذكور.

تطور الموارد السنوية لصندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

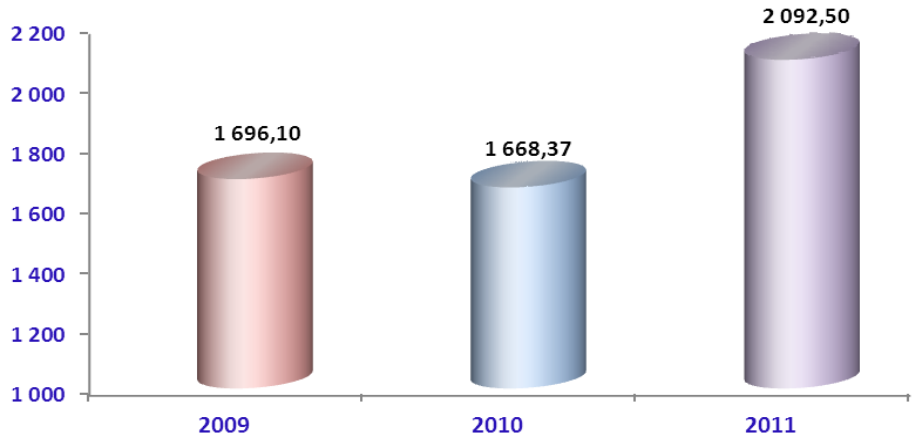

انخفضت المبالغ المدفوعة من طرف هذا الصندوق خلال الفترة 2009-2010 بنسبة 14,5% في المتوسط، إذ انتقلت من 1.843,38 مليون درهم سنة 2009 إلى 1.576,87 مليون درهم سنة 2010. كما ارتفعت هذه المبالغ بنسبة 25% بين سنتي 2010 و2011 لتصل إلى 1.973,25 مليون درهم سنة 2011. وتتوزع المبالغ المدفوعة في إطار تفعيل برنامج محاربة السكن غير اللائق على الشكل التالي:

مساهمة صندوق التضامن للسكنى و الإندماج الحضري في برنامج محاربة السكن غير اللائق خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

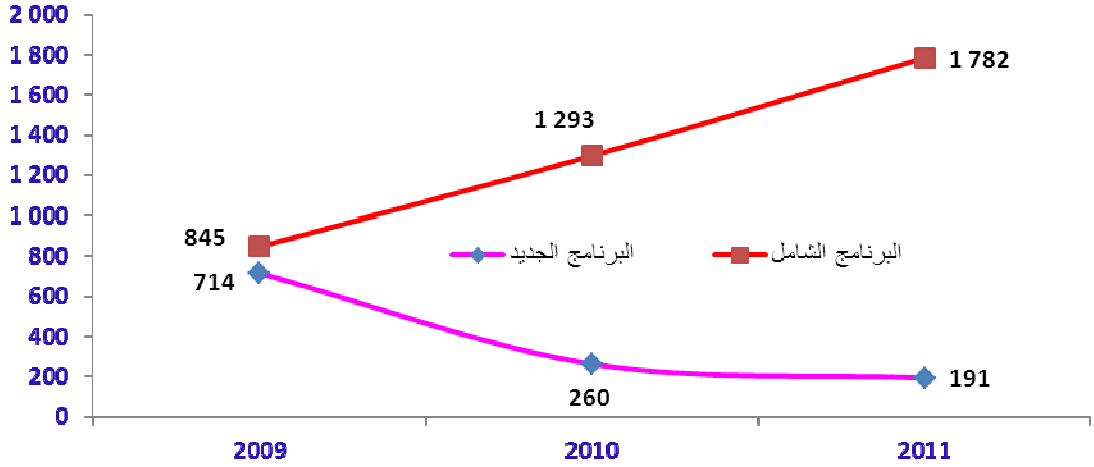

خصصت هذه الاعتمادات لتمويل البرامج التالية :

1. مواصلة إنجاز برنامج "مدن بدون صفيح" الذي يرمي إلى القضاء على جميع دور الصفيح المتواجدة ب 85 مدينة وجماعة حضرية، ويهم 347.489 أسرة تقطن بحوالي 1.000 حي صفيحي. ويتم إنجاز هذا البرنامج في إطار شراكة مع السلطات الجهوية والمحلية من خلال إبرام "عقود المدينة". وتبلغ تكلفته الإجمالية حوالي 25.000 مليون درهم، منها 10.000 مليون درهم في شكل مخصصات للدولة ستتم تعبئتها في إطار صندوق التضامن للسكنى و الإندماج الحضري. وهكذا، وصل عدد المدن التي تم إعلانها مدن بدون صفيح إلى غاية متم شهر غشت 2012 إلى 45 مدينة. ويتعلق الأمر على الخصوص بمدن بني ملال وأكادير والصويرة والعيون والجديدة وسيدي إفني وآسفي وخريبكة وفيكيك وصفرو ووزان والناضور والسعيدية وواد زم وخنيفرة.

2. مواصلة إنجاز برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية الذي تم إعداده بتنسيق مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية و شركة العمران جنوب. ويرمي هذا البرنامج إلى القضاء على أحياء الصفيح والمخيمات وكذا تأهيل أحياء السكن العشوائي التي تعرف ضعفا في التجهيزات الأساسية، لفائدة ساكنة إجمالية تقدر بـ 46.686 أسرة. وتصل الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج إلى 4.096 مليون درهم يتحمل الصندوق المذكور 52 % منها. و قد بلغت الإعانة المدفوعة من طرف الصندوق لفائدة هذا البرنامج إلى غاية متم غشت 2012 ما قدره 1.136 مليون درهم.

3. مواصلة برنامج هيكلة الأحياء الضعيفة التجهيز و التأهيل الحضري الذي يروم إلى إنجاز التجهيزات الأساسية و تحسين الطابع المعماري لهذه الأحياء و ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية. و قد تم إبرام 226 اتفاقية ما بين سنتي 2002 و 2012 في إطار هذا البرنامج، يساهم فيها الصندوق بمبلغ 5,48 مليار درهم من الكلفة الإجمالية التي تقدر ب 8,87 مليار درهم، و هذا يمثل 62 % من مساهمة الصندوق.

4. مواصلة إنجاز برنامج بناء 80.000 سكن اجتماعي بجميع أنحاء التراب الوطني الذي انطلق منذ سنة 2007. ويهم هذا البرنامج الموظفين المدنيين والعسكريين لإدارة الدفاع الوطني بتكلفة إجمالية تقدر ب 16.000 مليون درهم، منها 600 مليون درهم كمساهمة من صندوق التضامن للسكنى و الإندماج الحضري تم دفع 400 مليون درهم منها إلى غاية متم غشت 2012.

5. إحداث صندوق للضمان قصد تنمية و تلبية الطلب المتعلق بالسكن الاجتماعي و ذلك عبر تحسين شروط الاستفادة من القروض قصد اقتناء السكن المذكور. ولهذه الغاية تم إحداث فوكاريم و فوكالوج اللذان تم جمعهما بالحساب المسمى "ضمان السكن" سنة 2009. بلغ عدد المستفيدين من القروض المضمونة من طرف هذا الحساب ما يناهز 89.815 شخص إلى متم يونيو 2012 و وصل الجاري الإجمالي للقروض إلى ما يقارب 14.758 مليون درهم.

خلال سنة 2013، ستقوم وزارة السكنى و التعمير و سياسة المدينة، بصفتها آمرة بالصرف لهذا الصندوق، بمواصلة البرامج التي تم الشروع فيها خاصة برنامج مدن بدون صفيح و ذلك قصد إعلان سبع مدن أخرى بدون صفيح (الدروة، بوعرفة، وجدة، سوق السبت – ولد نما، طنجة، تركيست، تويسيت)، و إبرام عقد مدينة تازة و مجموعة من اتفاقيات التمويل المتعلقة ببرنامج مدن بدون صفيح الخاص بالصخيرات و تمارة، بالإضافة إلى برنامج تأهيل الأنسجة العتيقة و برنامج الجنوب. وقد قامت الوزارة كذلك بتحسين حكامة الصندوق عبر إرساء وسائل التسيير و المراقبة و تدقيق الحسابات.

2.2.2.2 صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية :

تم إحداث هذا الحساب سنة 1995 ويتولى الوزير المكلف بالمالية مهمة الآمر بصرف نفقاته وقبض موارده، وتدرج فيه العمليات المرتبطة بحماية بعض المنتوجات الفلاحية المنصوص عليها في القانون رقم 13.89 بشأن التجارة الخارجية، وذلك على شكل رسم على الاستيراد يساوي الفرق بين الثمن المرجعي والثمن الفعلي عند الاستيراد. إلى جانب الإعتمادات المبرمجة سنويا في قانون المالية، تخصص الموارد المعبئة في هذا الإطار للمساهمة في تمويل نظام دعم السكر والدقيق وحماية القدرة الشرائية للسكان ذوي الدخل المحدود وضمان استقرار أسعار بيع هاتين المادتين.

وتتكون هذه الموارد من الأقساط التي تفوق على التوالي 27,5% و 17,5% من القيمة الجمركية فيما يتعلق بالرسم المفروض على السكر الخام وعلى القمح الطري، بالإضافة إلى المكافآت التعويضية عن منح حق استيراد القمح اللين المستفيد من الحصة التعريفية التفضيلية في إطار اتفاقيات الشراكة، لاسيما مع الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تقديم الموارد والنفقات المنجزة خلال الفترة 2005-2011 برسم صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية و كذا نسب مساهمته في تحمل دعم تلك المواد، كما يلي:

(بملايين الدراهم)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الموارد	**2.371 ,90**	**1.306,49**	**1.176,24**	**669,34**	**749,29**	**1.062,56**	**616,19**
الموارد المرحلة	127 ,35	248, 21	166,28	147,68	125,31	155,55	182,75
موارد السنة	2.244 ,55	1.058,28	1.009,96	521,66	623,97	907,01	433,45
النفقات	**2.123, 69**	**1.140, 20**	**1.028,56**	**544,04**	**593,74**	**879,8**	**479**
المساهمة في دعم أسعار بعض المواد الأساسية	**50,51%**	**25,22%**	**17,56%**	**7,4 %**	**12,3%**	**42%**	**5%**

و قد عرفت موارد صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية منحى انخفاضي منذ سنة 2005، حيث انتقلت من 2.244,55 مليون درهم إلى 433 مليون درهم سنة 2011، أي بانخفاض بلغ 1.811 مليون درهم مقارنة مع سنة 2011 (80,70-%).

تطور موارد صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية

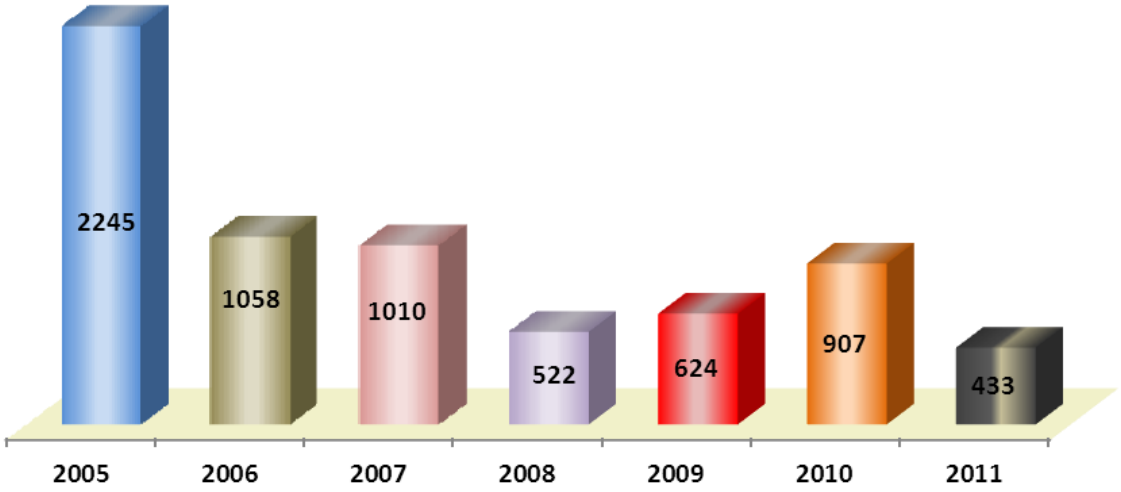

يمكن تفسير تذبذب موارد هذا الصندوق بالإجراءات الجمركية التي تم اتخاذها من أجل مواجهة ارتفاع أسعار القمح الطري و السكر الخام بالأسواق الدولية، حيث انتقلت هذه الموارد من 907 مليون درهم سنة 2010 إلى 433 مليون درهم سنة 2011، مسجلة انخفاضا بنسبة 52-%.

سجلت مساهمة هذا الصندوق في تمويل كلفة دعم أسعار المواد الغذائية انخفاضا مهما حيث انتقلت من 51% سنة 2005 إلى 18% سنة 2010، ليبلغ أدنى مستوى له منذ اعتماد هذا الصندوق بنسبة 5% سنة 2011. و بالمقابل، عرفت مساهمة الميزانية العامة في تمويل هذه الكلفة ارتفاعا مهما، حيث بلغت نسبة 80% سنة 2007 لتنتقل إلى نسبة 95% سنة 2011.

مساهمة صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية

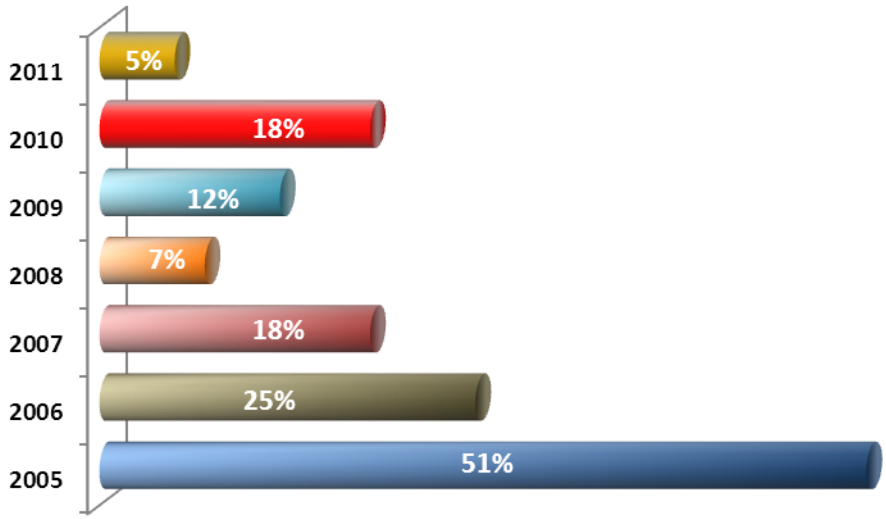

بلغت الموارد المنجزة من طرف صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية برسم الأسدس الأول من سنة 2012 ما قدره 151 مليون درهم، حيث عرفت الفترة الممتدة من شهر يناير إلى شهر مايو 2012 حذف الرسوم الجمركية المفروضة على القمح اللين. وستبلغ الموارد المتوقعة لهذا الحساب 400 مليون درهم خلال الأسدس الثاني من سنة 2012 و يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار القمح اللين في الأسواق الدولية بالرغم من تراجع أسعار السكر الخام وارتفاع وارداته (+15% بالمقارنة مع سنة 2011).

3.2.2.2 تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (الإنعاش الوطني) :

يهدف هذا الحساب إلى ضبط حسابات العمليات المرتبطة ببرامج الإنعاش الوطني والهادفة إلى تعبئة اليد العاملة من أجل إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة، وذلك بالاستعانة بالوسائل التقنية المتوفرة محليا والتي يمكن استعمالها من طرف يد عاملة غير مؤهلة.

وهكذا، تساهم البرامج المذكورة في إحداث مناصب شغل عبر إنجاز مشاريع ذات منفعة محلية و تهدف كذلك إلى محاربة الفقر والإقصاء. وتعرف هذه البرامج حاليا قفزة نوعية من خلال تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا، وقد بلغت موارد هذا الحساب سنة 2011 ما قدره 1.912,55 مليون درهم مقابل 1.724,58 مليون درهم و 1.585,96 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 9,81%. في حين انتقلت النفقات المنجزة خلال الفترة 2009-2011 في إطار الإنعاش الوطني من 1.187,40 مليون درهم سنة 2009 إلى 1.354,09 مليون درهم سنة 2010 لتصل إلى 1.606,03 مليون درهم سنة 2011، أي بزيادة متوسطة تقدر ب 16,30% سنويا.

وقد ساهمت هذه النفقات في إنجاز مشاريع تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية والتحكم في الهجرة القروية وتقليص الفوارق الجهوية. ويمكن تجميع هذه المشاريع في ثلاثة برامج: برنامج التجهيز وبرنامج تنمية الأقاليم الصحراوية وكذا برنامج العمل الاجتماعي عن قرب.

تطور النفقات المنجزة في إطار حساب "تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة" خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

برامج العمل	2009	2010	2011
- برنامج التجهيز	697,54	804,57	902,37
- برنامج تنمية الأقاليم الصحراوية	382,53	439,18	578,27
- برنامج العمل الاجتماعي عن قرب	2,45	0,53	1,05
- نفقات أخرى	104,88	109,78	124,34
المجموع	**1.187,40**	**1.354,09**	**1.606,03**

الحصيلة المحاسباتية لحساب "تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة" خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

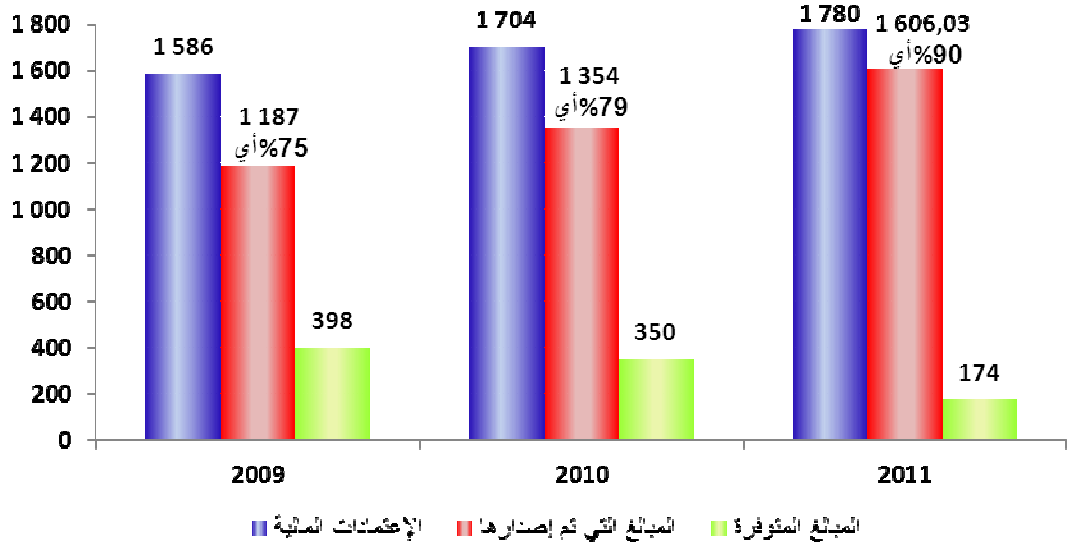

برنامج التجهيز :

يضم هذا البرنامج عمليات تثمين وتطوير البنيات الأساسية المحلية وتجهيز المناطق الحضرية. ويتعلق الأمر بما يلي :

- عمليات حماية التربة وإعادة التشجير وتهيئة الأراضي والمناطق الخضراء وحفر الآبار وبناء قنوات الري والنافورات وأحواض توريد الماشية وجر المياه من المنابع. وتهم الأشغال المنجزة في هذا الإطار خلال الفترة 2009-2011، إنشاء 159.096 مترا من قنوات الماء الصالح للشرب والخطارات و108.811 مترا من قنوات الري و10 حوضا لتوريد الماشية ونافورات و69 صهريج وخزان للماء وأحواض تجميع وتخزين المياه و4 آبار و12 منبعا و21 سد صغير و منشآت للحماية من الفيضانات وإعادة تشجير 50 هكتارا وتهيئة 680 هكتارا من المراعي وصيانة 58.000 نخلة؛

- مشاريع شق وتهيئة المسالك وبناء مجاري المياه وإنجاز منشآت فنية وكذا تكسية وترصيف الشوارع. وتهم الأشغال المنجزة برسم الفترة 2009-2011 على الخصوص شق وتهيئة 655 كلم من المسالك وتكسية وتبليط 222.368 مترا مربعا من الأرصفة وإنجاز 13 حفر لتصريف المياه العادمة وكذا بناء 238 منشأة فنية؛

- مشاريع تجهيز المناطق الحضرية من أجل تحسين إطار عيش المواطنين. وقد مكنت هذه المشاريع من إحداث 24.537.541 يوم عمل خلال الفترة 2009-2011؛
- عمليات دعم البلديات والمراكز والجماعات القروية التي تهدف إلى إنجاز بعض المهام ذات الطابع الإداري. وقد مكنت هذه العمليات من إحداث 5.860.666 يوم عمل خلال الفترة 2009-2011؛
- أشغال بناء أو إصلاح بنايات ومنشآت مختلفة، منها 458 مدرسة وحجرة مدرسية ومطعم مدرسي ومركزا للتكوين و56 ناديا نسويا ومركزا اجتماعيا و572 مسكنا و63 دارا للطالب و14 دارا للشباب و16 محلا تجاريا و23 ملعبا رياضيا و21 مقرا إداريا.

برنامج تنمية الأقاليم الصحراوية :

شُرع في تنفيذ هذا البرنامج سنة 1976 ويشمل إنجاز عمليات مرتبطة بتنمية الأقاليم الصحراوية وتعبئة اليد العاملة. وقد بلغ عدد أيام العمل المنجزة في هذا الإطار حوالي 27,39 مليون يوم عمل خلال الفترة 2009-2011، منها 11,37 مليون يوم عمل لخلق دينامية التشغيل بالأقاليم الجنوبية.

برنامج العمل الاجتماعي عن قرب :

يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الجماعات القروية بالتجهيزات الإجتماعية الأساسية. وتتلخص أهم الإنجازات برسم الفترة 2009-2011 في بناء 105 مرفقا صحيا و9 مركزا اجتماعيا وكُتابين لتحفيض القرآن و11 مستوصفات و12 مركزا متعدد الاستعمالات و13 حفر للصرف الصحي و40.580 مترا طوليا من أسوار التسييج و الحماية.

وبصفة عامة، مكنت مختلف أوراش الأشغال و التجهيز المدرجة في إطار الإنعاش الوطني من إحداث 57,79 مليون يوم عمل خلال الفترة 2009-2011 منها 17,97 مليون يوم عمل سنة 2009 و19,41 مليون يوم عمل سنة 2010 و20,41 مليون يوم عمل سنة 2011 أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 19%.

تطور عدد أيام العمل المحدثة في إطار الإنعاش الوطني حسب برنامج العمل خلال الفترة 2009-2013

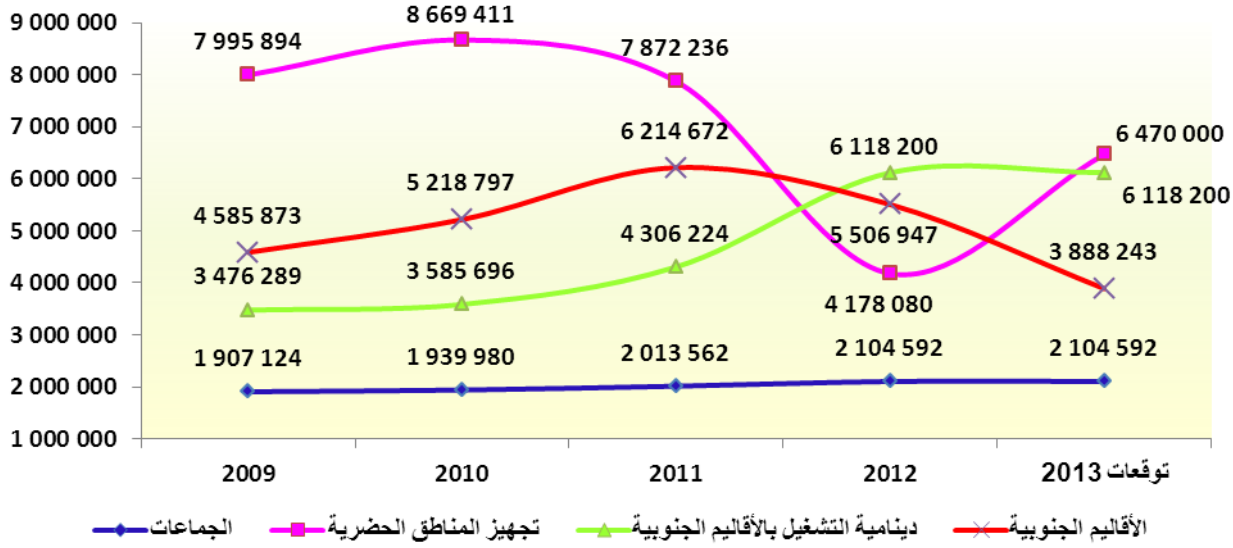

توزيع عدد أيام العمل في إطار الإنعاش الوطني حسب برنامج العمل برسم الفترة 2009-2011

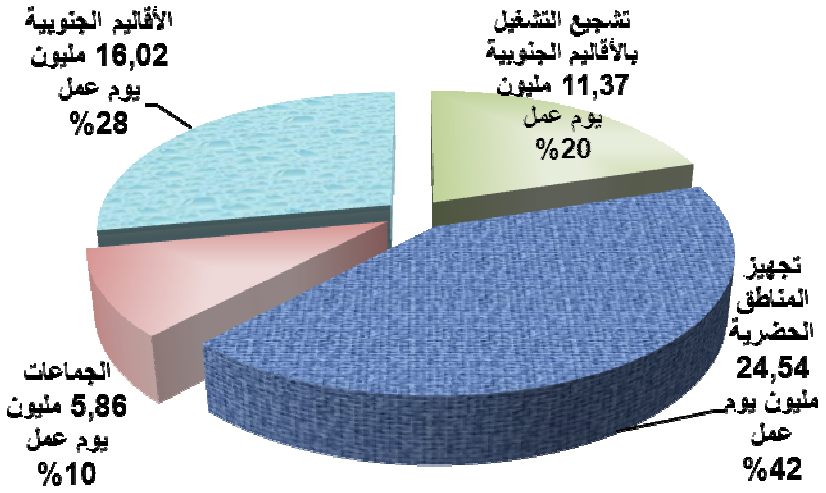

4.2.2.2 الحساب الخاص بالصيدلية المركزية :

تم إحداث الحساب الخاص بالصيدلية المركزية سنة 1964 ويهدف إلى ضبط عمليات المداخيل والنفقات المرتبطة بتمويل وتسيير الصيدلية المركزية.

وتتكون موارد هذا الحساب على الخصوص من مخصصات الميزانية المدرجة في ميزانية التسيير لوزارة الصحة. وبلغت هذه الموارد خلال سنة 2011 ما قدره 2.535,41 مليون درهم مقابل 2.143,11 مليون درهم و2.083,42 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 10,31%. وتعزى هذه الزيادة إلى تعزيز سياسة اقتناء الأدوية الجنيسة وتوسيع التغطية الصحية لتشمل أمراض جديدة.

بالمقابل، بلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب خلال سنة 2011 ما قدره 1.239,70 مليون درهم مقابل 1.096,72 مليون درهم و806,40 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009. وتخصص هذه النفقات لاقتناء المواد الكيماوية والبيولوجية والصيدلية والمستهلكات الطبية لفائدة المستشفيات العمومية والمراكز الصحية.

تطور نفقات وتحملات الحساب الخاص بالصيدلية المركزية خلال الفترة 2009-2011 (بملايين الدراهم)

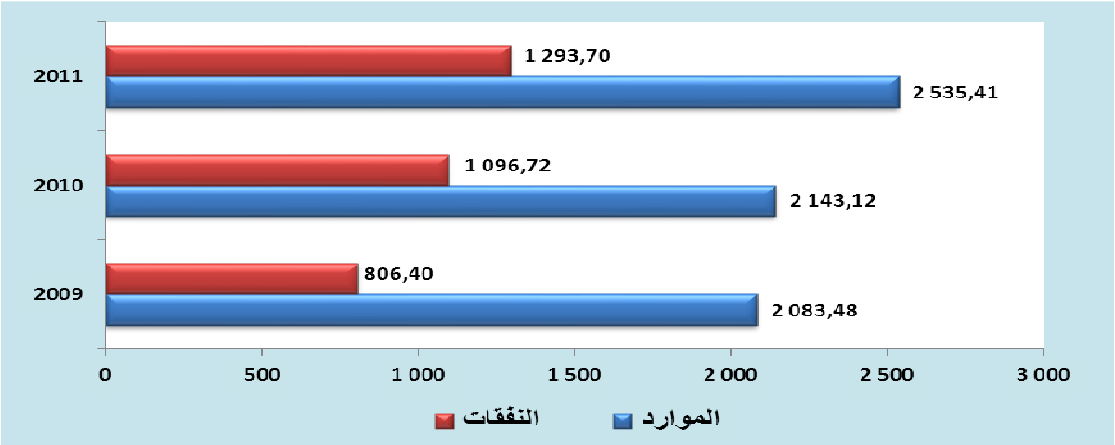

تطور نسب الإعتمادات الملتزم بها و تلك التي تم إصدارها برسم الفترة 2008-2011

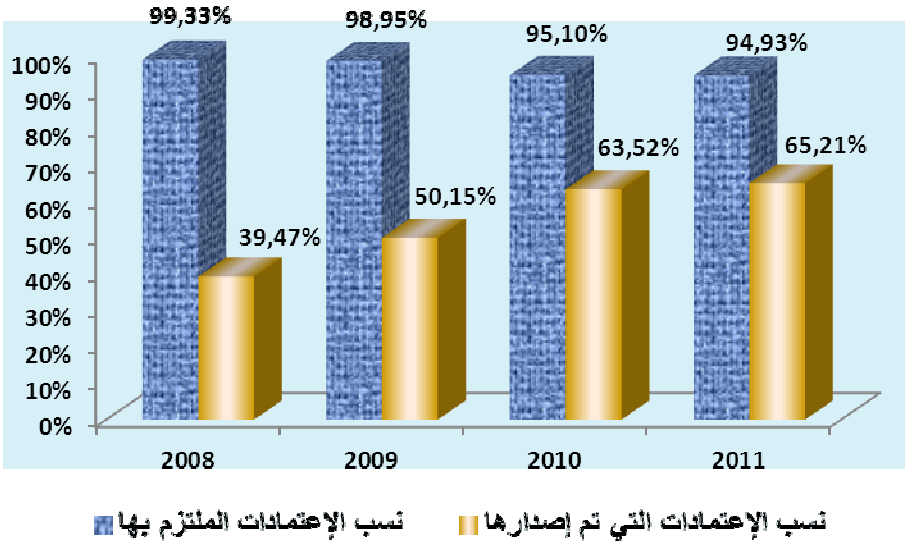

يعزى الارتفاع التدريجي للاعتمادات المرصدة لهذا الحساب منذ 2005، إلى المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين ولوج المستشفيات العمومية ورفع جودة الخدمات العلاجية ومستوى التكفل بالمرضى خاصة عبر توفير الأدوية، مما سيمكن من تأمين الشروط الضرورية لإنجاح التعميم التدريجي للتغطية الصحية الأساسية لتشمل كافة المواطنين.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بالتدابير التالية:

- تمكين موظفي ومتقاعدي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، انطلاقا من غشت 2005، من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، مما مكن ما يناهز 34% من الساكنة من الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية؛
- إتمام الأشغال التحضيرية لتعميم نظام المساعدة الطبية خلال سنة 2012 لفائدة 8,5 مليون شخص الذين لا يشملهم نظام التأمين الإجباري عن المرض منهم 100.000 شخص سيستفيدون من المجانية الكاملة. ويتعلق الأمر بنزلاء المؤسسات السجنية والأيتام والأشخاص بدون مأوى؛
- إحداث تدريجي لأنظمة التأمين الإجباري عن المرض لفائدة المهن الحرة وأعوان السلطة وأئمة المساجد والفنانين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

ومن شأن تفعيل الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بتركيز المشتريات و جهوية التخزين ابتداء من سنة 2010 أن يمكن من ضمان توفر المواد الصيدلية بالمؤسسات الاستشفائية بأقل تكلفة بغية تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

توزيع النفقات المرصدة للبرامج حسب طبيعتها برسم سنة 2011

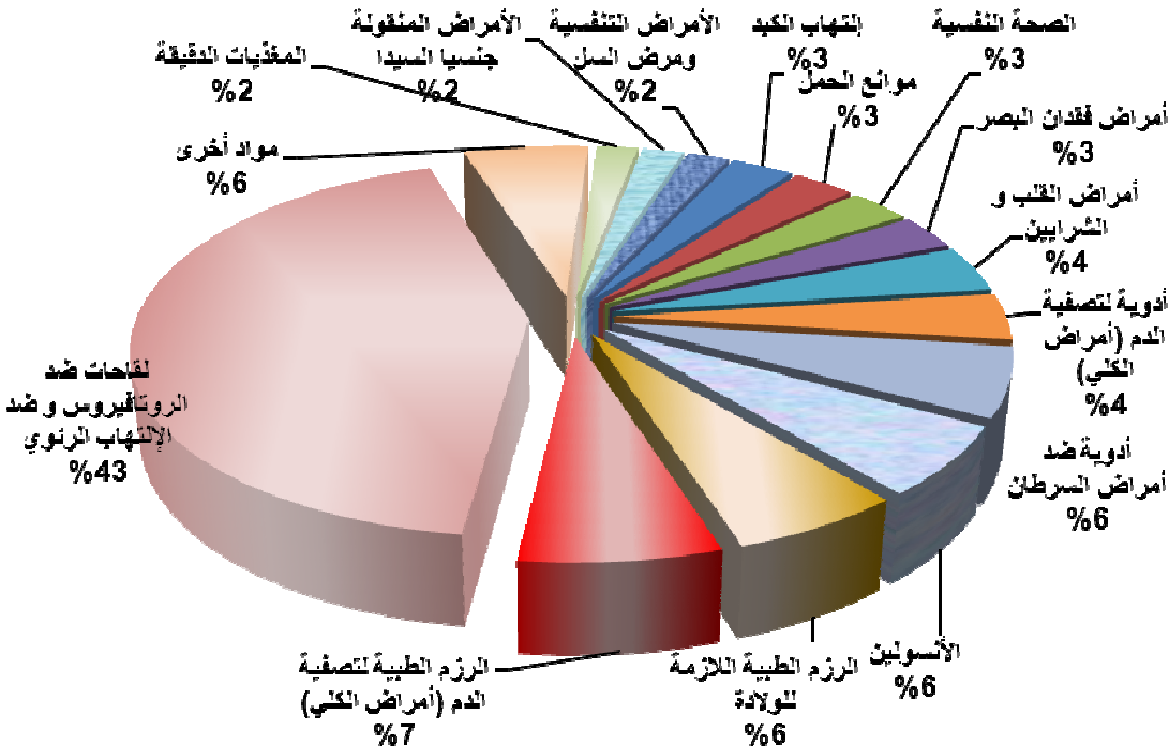

ساهمت المجهودات المبذولة في مجال عقلنة وتحسين اقتناء المواد الصيدلية في تقليص كلفتها الإجمالية بما يناهز 528 مليون درهم برسم الفترة 2008-2011.

التوفير المحقق من شراء المواد الطبية برسم الفترة 2008-2011 بملايين الدراهم

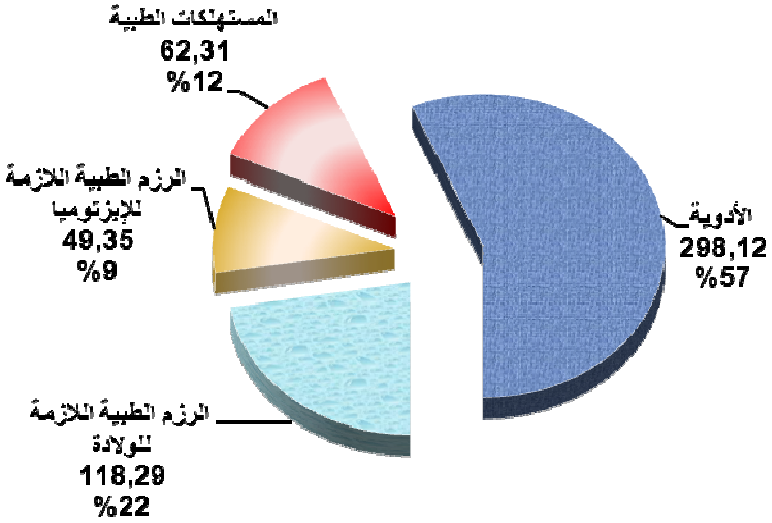

5.2.2.2 الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية :

مكن الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية المحدث سنة 1997 من تمويل برامج لتجهيز مصالح الوقاية المدنية بمعدات الإغاثة والإنقاذ وتنمية الكفاءات وتأهيل وسائل العمل الموضوعة رهن إشارة هذه المصالح بهدف تحسين تدبير الأزمات المرتبطة بالكوارث وحماية المواطنين.

وتتكون موارد هذا الصندوق أساسا من عائدات الخدمات المقدمة من طرف الوقاية المدنية ومن مساهمات الجماعات في نفقات تسيير وتجهيز مصالح الإسعاف ومكافحة الحريق طبقا لمقتضيات المادة 3 من القانون رقم 81-3 المنقولة بموجبه إلى الدولة مرافق الإغاثة و مكافحة الحريق التابعة للجماعات.

وقد بلغت موارد هذا الحساب خلال الفترة 2009-2011 ما قدره 442,77 مليون درهم بما في ذلك 365,54 مليون درهم برسم حصيلة المبالغ المتأتية من الخدمات التي تقدمها مصالح الوقاية المدنية وكذا مبلغ 77,23 مليون درهم تم دفعها من طرف الجماعات المحلية.

وتطورت موارد هذا الحساب خلال الفترة 2009-2011 كما هو مبين في الرسم أسفله:

تطور موارد الصندوق الخاص بإنعاش و دعم الوقاية المدنية
خلال الفترة 2009-2011 بملايين الدرهم

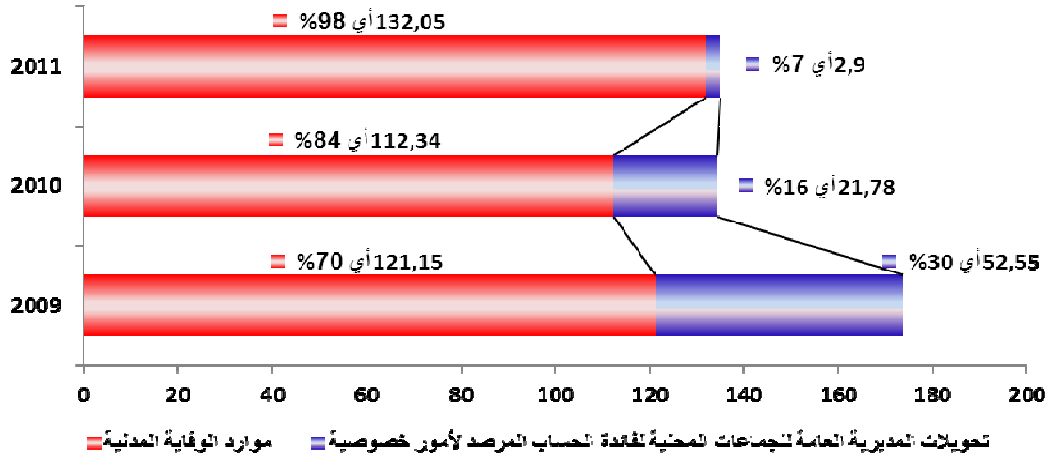

(*) دون الأخذ بعين الاعتبار الرصيد المرحل.

هذا، وبلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب برسم الفترة 2009-2011 ما قدره 203,60 مليون درهم سنة 2011 مقابل 192,39 مليون درهم سنة 2010 و352,28 مليون درهم سنة 2009.

وقد أنجزت مختلف الوحدات العاملة للوقاية المدنية خلال الفترة 2009-2011 حوالي 1.206.805 تدخل، أي 1.102 تدخلا في اليوم. و تجدر الإشارة إلى أن عدد التدخلات قد سجل زيادة سنوية تصل إلى 5% خلال العقد 2001-2011.

حصيلة التدخلات خلال الفترة 2001-2011

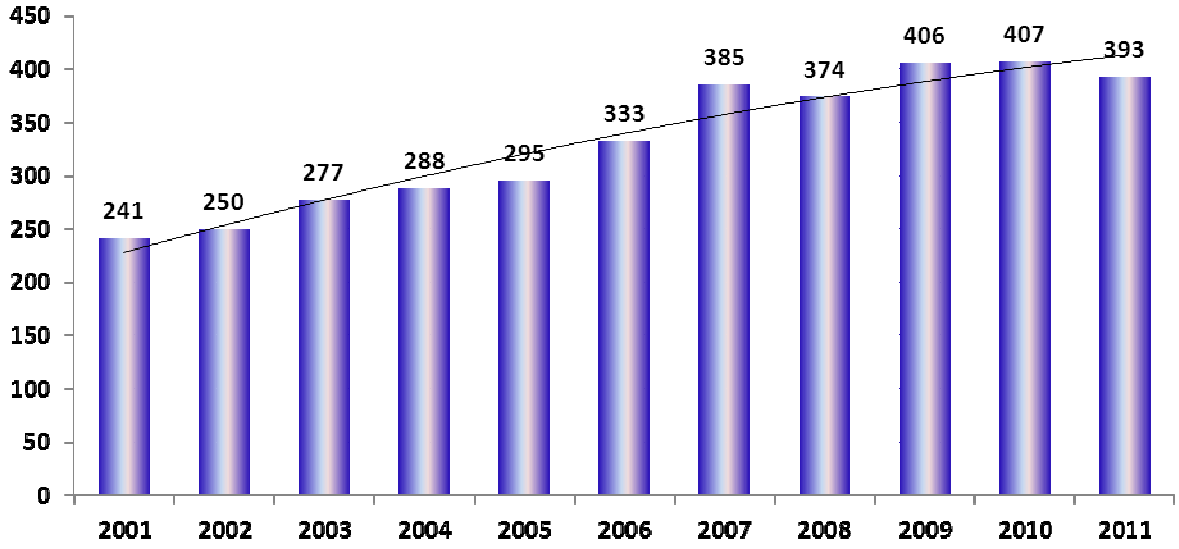

وقد قامت الوقاية المدنية خلال سنة 2011 بإنجاز 393.038 تدخلا بوتيرة يومية بمعدل 1.077 تدخلا منها 65,6% همت عمليات الإنقاذ و 26,5% متعلقة بعمليات إسعاف ضحايا الحوادث و 7,9% برسم إطفاء الحرائق و عمليات مختلفة.

توزيع أنشطة الوقاية المدنية حسب مهامها برسم سنة 2011

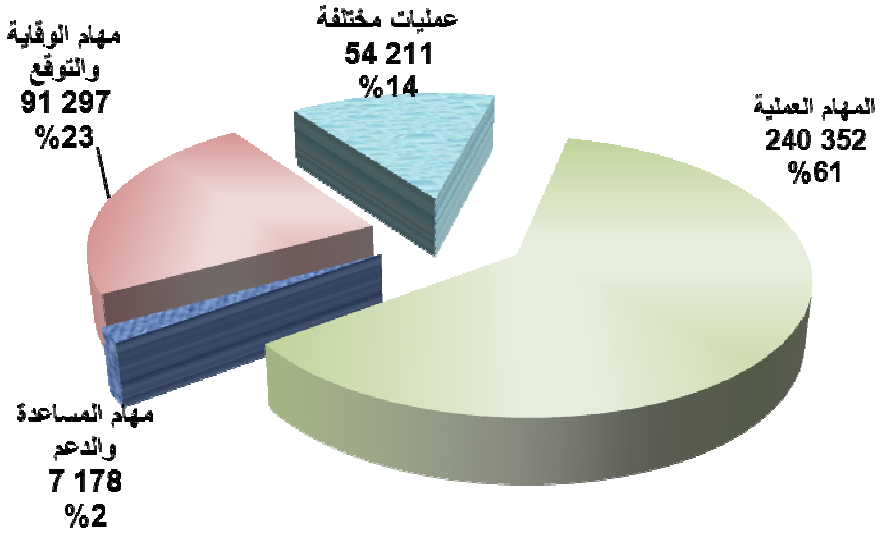

على المستوى الجهوي، سجلت جهات الدار البيضاء الكبرى والرباط سلا زمور زعير وطنجة تطوان أعلى الأرقام على مستوى تدخلات الوقاية المدنية، إذ بلغت على التوالي 56.968 و43.739 و32.348 عملية.

تدخلات الوقاية المدنية حسب الجهات برسم سنة 2011

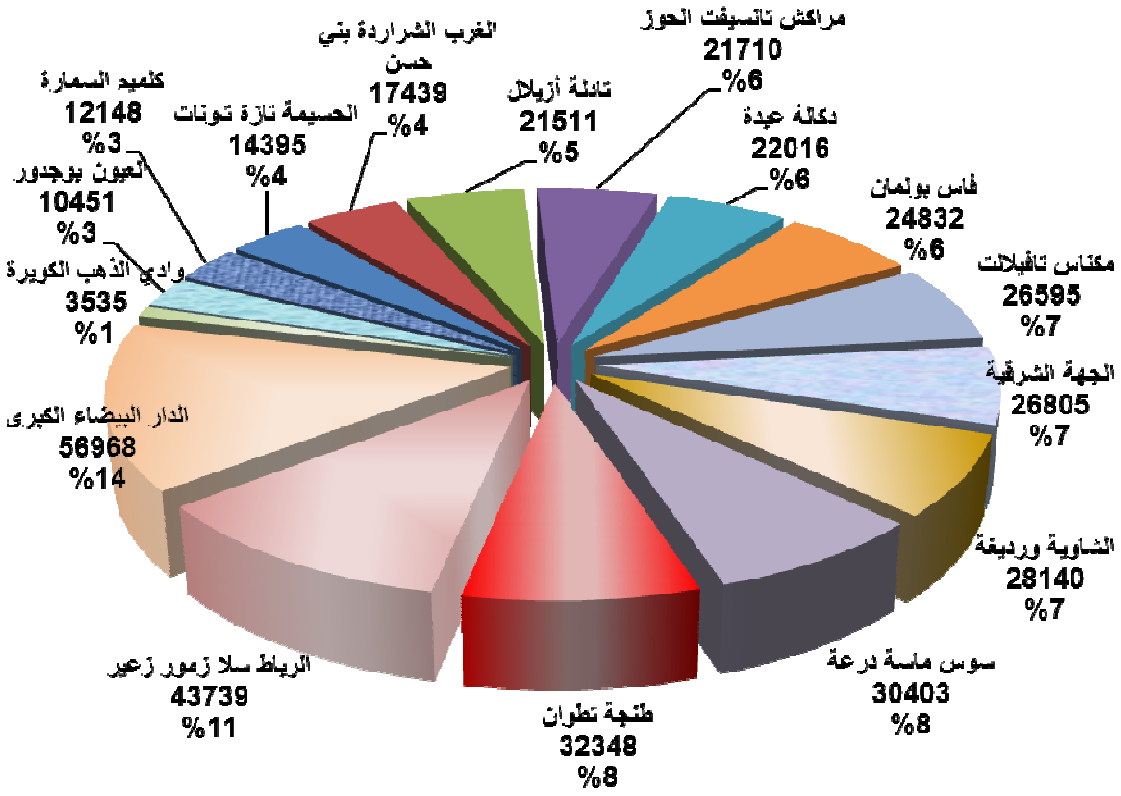

وقد مكنت النفقات المنجزة خلال سنة 2011 من إنجاز المشاريع الأساسية التالية:

- اقتناء معدات للإنقاذ وسيارات التدخل الأولي ومنظومات متكاملة من معدات الإنقاذ الخاصة بالأقاليم وتجهيزات تقنية وهاتفية ومعلوماتية:..... 88,00 مليون درهم؛
- أداء التعويضات عن ساعات العمل الليلية:..... 46,00 مليون درهم؛
- أشغال بناء ثكنة جديدة بمدينة تطوان وتهيئ أماكن لوضع المركبات والتطهير:..... 19,82 مليون درهم؛
- اقتناء الملابس الخاصة بالوقاية والتدخل:..... 18,60 مليون درهم.

خصص لبرنامج عمل الوقاية المدنية لسنة 2012 غلاف مالي إجمالي يناهز 123,6 مليون درهم. وتنقسم العمليات المتوقعة برسم هذا البرنامج على الشكل التالي:

- أداء التعويضات عن ساعات العمل الليلية:.....52,00 مليون درهم؛
- إنهاء أشغال بناء وتجهيز المتحف ومباني مدرسة الوقاية المدنية وتهيئة مراكز الإنقاذ بالإضافة إلى بناء مخزن جهوي بكلميم :.....26,30 مليون درهم؛
- اقتناء الملابس الخاصة بالوقاية والتدخل وكذا المعدات التقنية وتلك الخاصة بالإنقاذ :.....20,25 مليون درهم؛
- اقتناء 6 شاحنات صهاريج ومعدات الإنقاذ :.....18,30 مليون درهم.

6.2.2.2 الصندوق الوطني للعمل الثقافي :

يهدف الصندوق الوطني للعمل الثقافي، الذي تم إحداثه سنة 1983 وتعديله على الخصوص سنة 2012، إلى ضبط الحسابات المرتبطة بالعمل الثقافي.

يساهم الصندوق في تثمين التراث الوطني من المآثر والأركيولوجيا وتشجيع تداول الكتاب والتنشيط الثقافي وتنمية الإبداع الفني في مجالات الموسيقى، والموسيقى المغربية والمسرح والفنون التشكيلية و ذلك عبر تقديم جوائز ومكافآت ودعم مالي مباشر.

وتتأتى مداخيل هذا الصندوق أساسا من حصيلة واجبات زيارة المتاحف والمواقع والمآثر التاريخية التابعة لوزارة الثقافة وحقوق التسجيل بالمعاهد الموسيقية وكذا حصيلة بيع منشورات هذه الوزارة.

وقد بلغت المداخيل المنجزة في إطار هذا الصندوق، بما في ذلك الرصيد المرحل، برسم سنة 2011 ما قدره 327,17 مليون درهم مقابل 282,95 مليون درهم سنة 2010 و227,80 مليون درهم سنة 2009. ويوضح الجدول التالي بنية موارد هذا الصندوق حسب طبيعتها:

(بملايين الدراهم)

السنة المالية	2009	2010	2011
المداخيل الذاتية	17,00	24,45	19,56
إعانات الميزانية	65,02	101,61	68,31
منح وهبات	2,90	-	5,85
الرصيد المرحل	142,88	156,89	233,45
المجموع	227,80	282.95	327,17

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2009-2011 من مخصصات الميزانية التي بلغت 234,94 مليون درهم تم تخصيصها لتمويل أشغال استكمال مشاريع بناء المتحف الوطني للفنون المعاصرة والمعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص بمبلغ إجمالي يصل إلى 343 مليون درهم.

وبالمقابل، بلغت النفقات المنجزة في إطار الصندوق الوطني للعمل الثقافي خلال الفترة 2009-2011 ما قدره 164,87 مليون درهم، موزعة كما يلي:

مجالات تدخل الصندوق الوطني للعمل الثقافي برسم الفترة 2009-2011

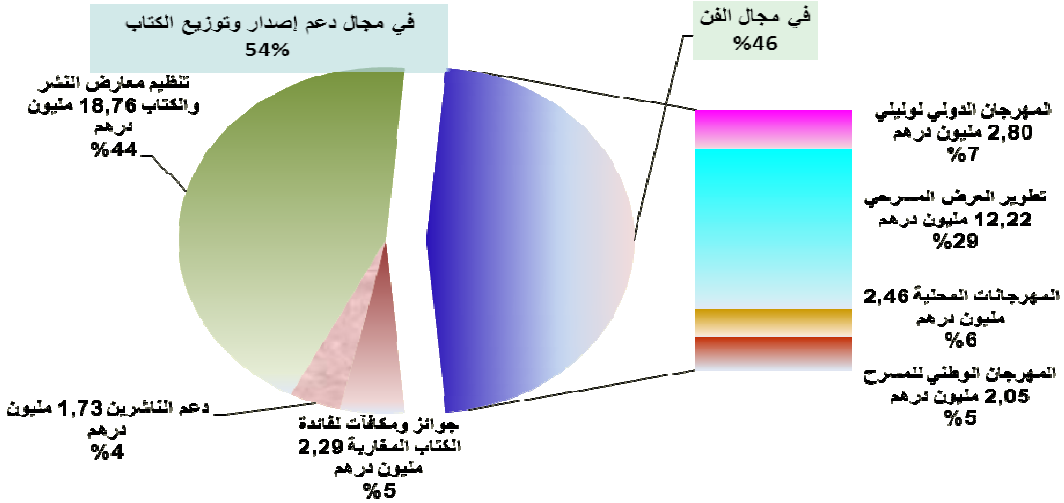

- في مجال دعم إصدار وتوزيع الكتب:
  - تنظيم معارض للنشر والكتاب على الصعيد الجهوي.....18,765 مليون درهم؛
  - جوائز ومكافآت لفائدة الكتاب المغاربة.....2,285 مليون درهم؛
  - دعم الناشرين.....1,728 مليون درهم.
- في مجال دعم التراث والبنيات التحتية الثقافية:
  - مواصلة أشغال بناء المعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص والمتحف الوطني للفنون المعاصرة؛
  - صيانة وتهيئة التراث الثقافي والمعماري للمملكة، بالإضافة إلى بناء وتهيئ وتجهيز المؤسسات ذات الطابع الثقافي والفني كبيوت الثقافة والمسارح ومعاهد الموسيقى والرقص والورشات والمعارض.
- في مجال الفن:
  - تطوير العرض المسرحي.....12,222 مليون درهم؛
  - المهرجان الدولي لوليلي.....2,805 مليون درهم؛
  - المهرجانات الجهوية.....2,462 مليون درهم؛
  - المهرجان الوطني للمسرح.....2,045 مليون درهم.

سيستمر الصندوق الوطني للعمل الثقافي، برسم الفترة 2012-2013، في مواصلة تمويل الأنشطة المرتبطة بالتنشيط الثقافي والإبداع الفني وإنجاز المشاريع الكبرى الهادفة إلى دمقرطة الخدمة الثقافية و توسيع الولوج للمنشآت الثقافية.

7.2.2.2 صندوق التبغ لمنح المساعدات :

يهدف هذا الصندوق إلى منح مساعدات على شكل تعويضات وإعانات لفائدة الموظفين السابقين ولذوي حقوقهم الذين يوجدون في وضعية صعبة أو الذين لا يستفيدون من أنظمة التقاعد أو الذين يحصلون على معاش يقل أو يساوي 500 درهم شهريا.

بلغت المساعدات المقدمة عبر هذا الصندوق سنة 2011، ما قدره 51,62 مليون درهم، حيث استفاد منها 18.559 شخص، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة مع سنة 2010.

مجموع العمليات التي قام بها الصندوق خلال الفترة 2009-2011

	2009		2010		2011	
	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين
منح المساعدات للمستفيدين القدامى	45,54	15.974	46,66	16.162	48,23	17.350
منح مساعدات لمستفيدين جدد	3,20	1.155	2,96	1.078	3,39	1.209
تحويل المساعدات لذوي الحقوق	0,02	3	-	-	-	
المجموع	**48,76**	**17.132**	**49,62**	**17.240**	**51,62**	**18.559**

ومن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص المستفيدين من مساعدات هذا الصندوق خلال سنتي 2012 و2013 إلى حوالي 19.200 و19.620 شخصا على التوالي منهم حوالي 89% من النساء، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 70 مليون درهم.

مجموع العمليات التي سيقوم بها الصندوق خلال سنتي 2012 و2013

	2012		2013	
	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين	المبلغ (بملايين الدراهم)	عدد المستفيدين
منح المساعدات لفائدة الرجال	5,50	1.800	7,50	1.900
أداء المساعدات لفائدة مستفيدين جدد من الرجال	0,66	220	0,66	220
منح المساعدات لفائدة النساء	44,50	16.200	44,50	16.300
أداء المساعدات لفائدة مستفيدات جديدات من النساء	5,34	1.000	5,34	1.200
تحويل المساعدات لذوي الحقوق	1,00	-	1,00	-
الإعتمادات الغير مبرمجة	13,00	-	11,00	-
المجموع	**70,00**	**19.200**	**70,00**	**19.620**

تطور عدد المستفيدين والنفقات المنجزة من صندوق التبغ لمنح المساعدات خلال الفترة 2009-2013

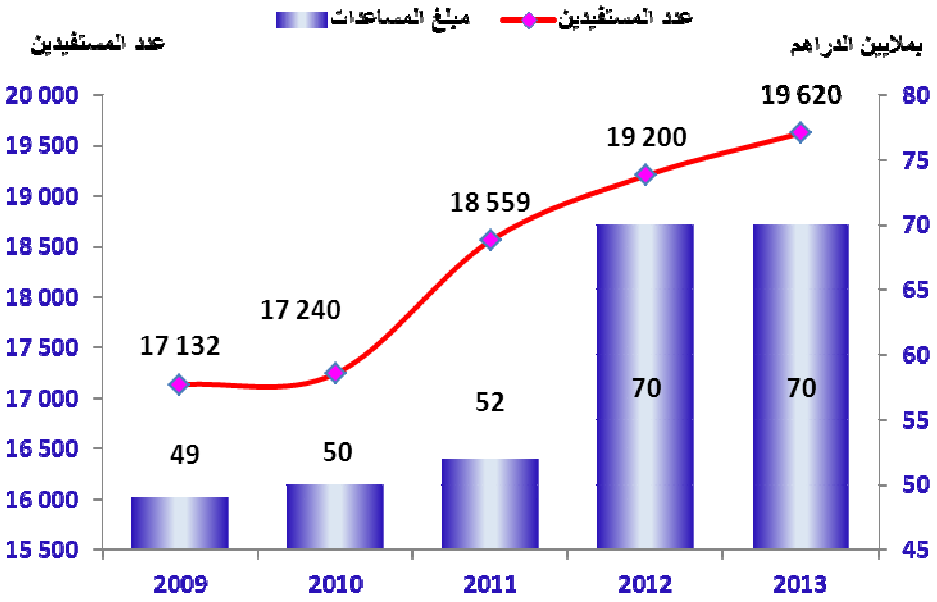

الفصل الثالث : مجال البنيات التحتيـة

تعتبر برامج تقوية وتحديث البنيات التحتية للبلاد إحدى المحاور الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الحكومة والهادفة إلى الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني وتحديثه وتثمين مؤهلات مختلف جهات المملكة والمساهمة في تنميتها في إطار متوازن ومنسجم وتشجيع الاستثمار وإحداث مناصب الشغل. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ العديد من برامج تطوير وتأهيل البنيات التحتية في إطار بعض الحسابات المرصدة لأمور خصوصية. وتهدف هذه البرامج أساسا إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- تهيئة وإصلاح البنيات التحتية؛
- توسيع الشبكة الطرقية وفك العزلة عن العالم القروي؛
- تحسين تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب؛
- تحديد الملك العام البحري والمينائي؛
- تنمية البنيات التحتية الرياضية؛
- مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن؛
- تغطية النفقات المخصصة لتحملات ومهام الخدمة العمومية للاتصالات؛
- تنمية الولوج لشبكات التطهير السائل وحماية البيئة؛
- مواجهة آثار الكوارث الطبيعية؛
- تعزيز وحماية القدرات الإنتاجية الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز الفعالية الطاقية.

وتعتبر الحسابات المرصدة لأمور خصوصية إطارا ملائما لتمويل هذه المشاريع، حيث تمكن من تعبئة موارد مالية هامة كما يبين ذلك الرسم البياني التالي:

تطور إنجازات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
العاملة في مجال البنيات التحتية خلال الفترة 2009 – 2011 (بملايين الدراهم)

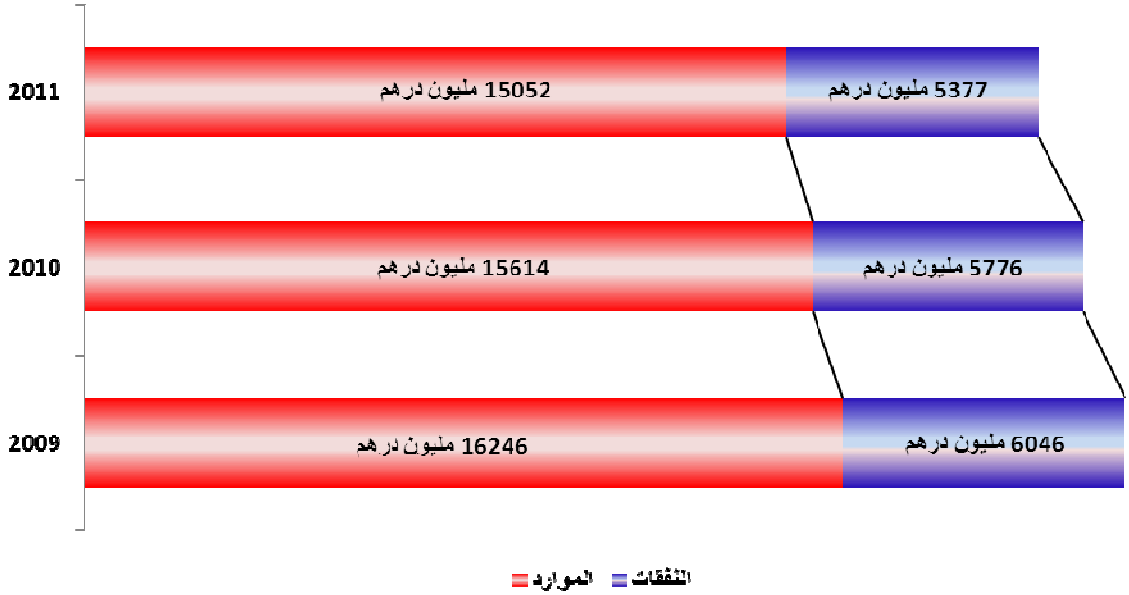

1.3.2 الصندوق الخاص بالطرق :

يهدف الصندوق الخاص بالطرق المحدث سنة 1989 إلى ضبط العمليات المرتبطة ببناء وإعادة تأهيل وصيانة واستغلال الشبكة الطرقية المصنفة.

هذا، وتساهم الموارد المرصدة في إطار هذا الصندوق في تنمية وصيانة البنيات التحتية الطرقية. وقد عرفت هذه الموارد زيادة سنوية بنسبة 12% خلال الفترة 1989-2011. في حين بلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 2.826 مليون درهم مقابل 2.752 مليون درهم و2.677 مليون درهم على التوالي خلال 2010 و 2009 مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,75% سنويا.

تهدف هذه الموارد إلى تمويل العمليات التالية:

- بناء وتهيئة الطرق والمسالك القروية في إطار فك العزلة عن العالم القروي؛
- صيانة الطرق وإصلاح الشبكة الطرقية وكذا الأضرار التي تتعرض لها جراء الفيضانات ؛
- تعزيز السلامة الطرقية عبر معالجة النقط السوداء وتحسين الإشارات الطرقية.

هكذا، مكنت الموارد المعبأة في إطار الصندوق الخاص بالطرق خلال الفترة 2009-2011 من إنجاز العمليات التالية:

- صيانة الشبكة الطرقية وملائمتها مع تطور حركة النقل. وقد همت هذه العملية 4.692 كلم أي بمعدل 1.564 كلم سنويا؛

- توسيع 1.001 كلم من الطرق الضيقة أي بمعدل 334 كلم سنويا. وبلغ عدد السكان المستفيدين من هذه العملية 2.442.000 شخص.

تطور الإنجازات المتعلقة بعمليات بناء وتهيئة الطرق

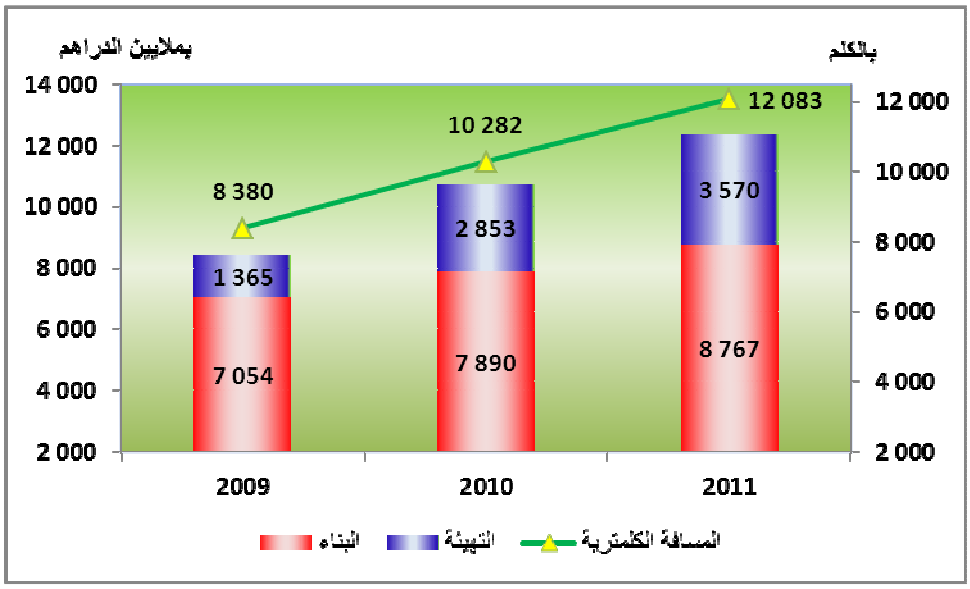

تطور عدد الأشخاص المستفيدين من فك العزلة عن العالم القروي

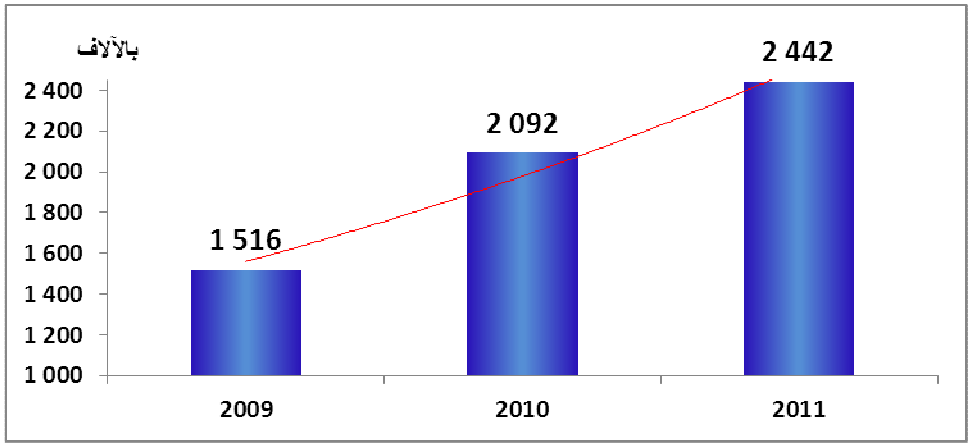

تتعلق النفقات المنجزة خلال سنة 2011 في إطار الصندوق الخاص بالطرق بما يلي:

- تقوية 780 كلم وتكسية 500 كلم وتوسيع 300 كلم من الطرق الضيقة؛
- الشروع في أشغال بناء وتهيئة 12.083 كلم من الطرق القروية؛
- إعادة بناء 62 منشأة فنية بالإضافة إلى 142 منشأة أخرى تم إنجازها ما بين سنتي 2009 و 2011 ، أي حوالي 68 منشأة سنويا برسم الفترة 2009-2011؛
- تعزيز السلامة الطرقية عبر معالجة 40 نقطة سوداء وتهيئة 68 كلم من ممرات الدراجات و30 كلم من الممرات الجانبية المخصصة للعربات الفلاحية.

توسيع وصيانة الشبكة الطرقية برسم الفترة 2009-2011 (بالكلمتر)

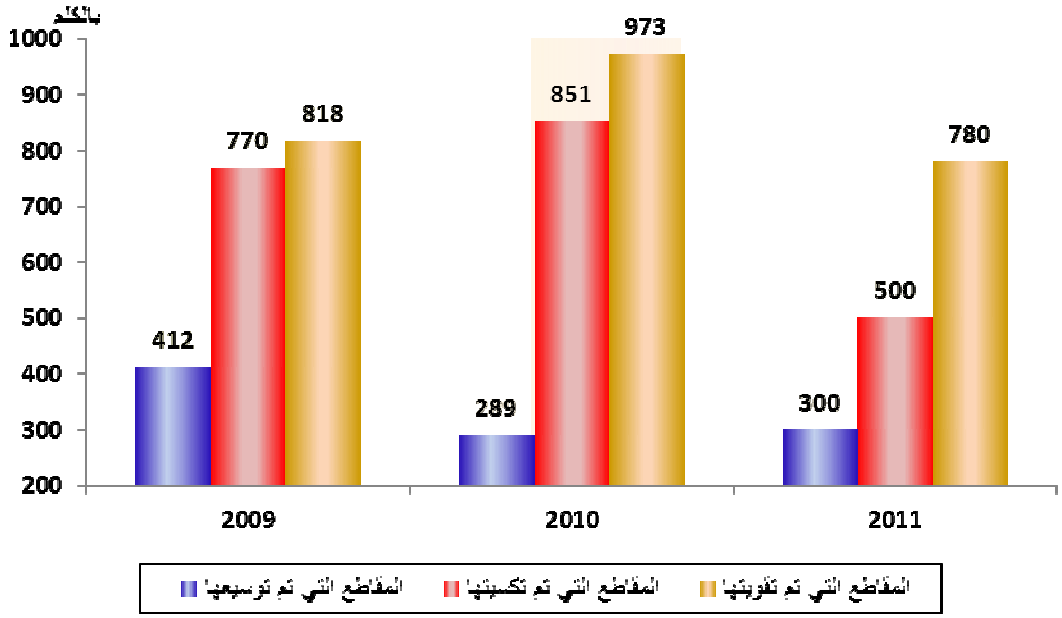

وتهم العمليات الأساسية المرتقب إنجازها في إطار الصندوق الخاص بالطرق خلال سنة 2012 ما يلي:

- صيانة الطرق وملائمتها مع الشبكة الطرقية عبر التدخل على مساحة 1.200 كلم منها تقوية 400 كلم من الطرق وتكسية 500 كلم و توسيع 300 كلم؛
- إعادة بناء وصيانة وإصلاح 62 منشأة للتطهير وقنطرة؛
- توسيع وتهيئة 662 كلم من الطرق والمسالك القروية سنويا منها 490 كلم سيتم بناؤها و172 كلم من المسالك التي ستتم تهيئتها؛
- الصيانة المستمرة وعمليات السلامة بـ 40 نقطة سوداء وتهيئة 72 كلم من ممرات الدراجات والراجلين؛
- إصلاح الأضرار الناتجة عن الفيضانات؛
- إنجاز دراسات تتعلق بتنمية الشبكة الطرقية.

2.3.2 الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب :

انطلق برنامج "التزويد الشامل للعالم القروي بالماء الصالح للشرب" سنة 1995 لدعم ولوج العالم القروي للماء الصالح للشرب بهدف تزويد 31.000 جماعة بالماء الشروب لفائدة 11 مليون نسمة بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 10 ملايير درهم.

ووصل تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالعالم القروي إلى مرحلة حاسمة مع نهاية سنة 2009 وذلك اعتبارا للتدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل تسريع وثيرة إنجاز هذا البرنامج.

ويتميز تمويل هذا البرنامج بمقاربته التشاركية حيث يتم تمويله بنسبة 80% بواسطة مساهمات

الميزانية العامة وتتم تغطية الباقي بواسطة مساهمات الجماعات القروية المعنية والمستفيدين على التوالي في حدود 15% و 5% من التكلفة الإجمالية.

وقد تم إسناد تدبير منشآت التزويد بالماء الصالح للشرب إلى جمعيات مستعملي هذه المياه بالنسبة لنقط المياه التي تمت تهيئتها وإلى حراس يشرفون على صنابير المياه العمومية.

وهكذا، بلغت النسبة الإجمالية للربط بشبكة الماء الصالح للشرب بالمجال القروي 92% في نهاية سنة 2011، مقابل 91% سنة 2010 و89% سنة 2009 و 14% سنة 1994. كما بلغ عدد السكان المستفيدين من البرنامج الشامل لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب خلال سنة 2011 حوالي 900.241 نسمة.

تطور نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 1994-2011

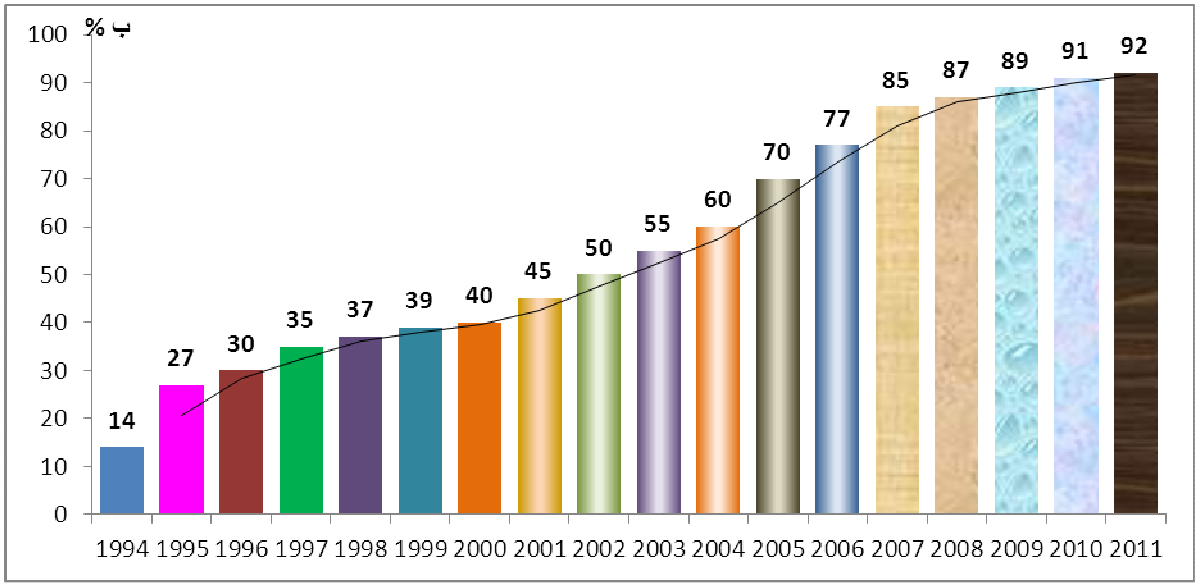

تقدر الاستثمارات المزمع القيام بها من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب خلال الفترة 2010-2015 بحوالي 6.000 مليون درهم وتروم إلى إنجاز المشاريع التالية:

- مواصلة تعميم الولوج إلى الماء خاصة بالمناطق الجبلية والمعزولة؛
- تأهيل المنشآت المنجزة في إطار البرنامج الشامل لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب عبر تأمين سلامتها وإعادة تأهيلها؛
- تنمية ربط المساكن بشبكة الماء على مستوى الدواوير.

وقد بلغت النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 2009-2011 ما قدره 500 مليون درهم، تم تمويل 375 مليون درهم منها بواسطة إعانات من ميزانية الدولة وتمت تعبئة الباقي من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

تطور مساهمة الدولة في البرنامج الشامل لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب برسم الفترة 2009-2011

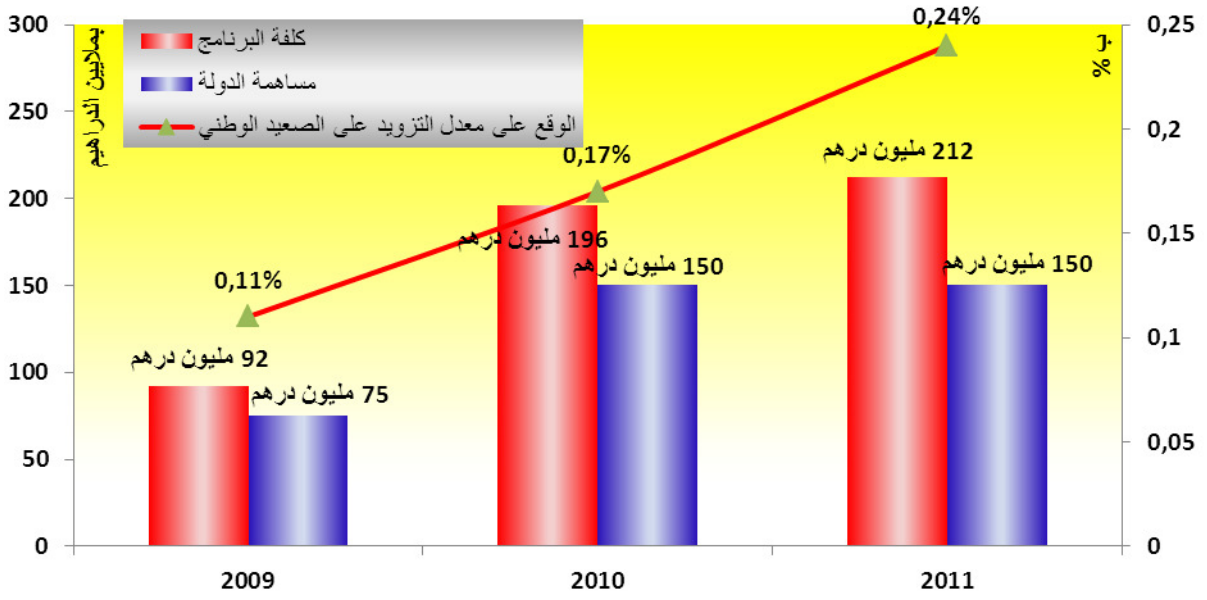

3.3.2 صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي :

يهدف هذا الصندوق الذي تم إحداثه سنة 1997 وتغييره سنتي 2005 و2007، على الخصوص، إلى تغطية النفقات المتعلقة بتحديد الملك العام البحري والمينائي و دعم الشريط الساحلي والشواطئ و كذا حماية وحراسة وتسجيل الملك العام البحري والمينائي والمحافظة عليه.

وقد بلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب خلال سنة 2011 حوالي 78,61 مليون درهم بما فيها الرصيد المرحل في نهاية السنة، مقابل 68,42 مليون درهم و56,67 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009 وقد مكنت هذه الموارد من مواصلة إنجاز العمليات التالية:

- إنجاز الدراسات والأشغال المتعلقة بعمليات تحديد الملك العام البحري والمينائي على طول 193 كلم؛
- إنجاز أشغال ملئ شاطئ مهدية بالرمال ودعم الشريط الساحلي لإقليم القنيطرة؛
- تهيئة نقاط الولوج للشريط الساحلي لشواطئ آسفي بأولاد سالم وبيدوزة وآير؛
- اقتناء عربات لفائدة شرطة الملك العام البحري بهدف تعزيز قدراتها على التنقل ومراقبة الساحل؛
- اقتناء معدات تقنية لتحديد الملك العام البحري والمينائي.

وسيتواصل برسم سنة 2012 إنجاز أهم محاور تدخل هذا الحساب خصوصا من خلال العمليات التالية:

- إنجاز دراسات وأشغال تحديد الملك العام البحري بدوائر بوحمد والجبهة بإقليم شفشاون؛
- إنجاز دراسات إعداد مخططات الاستعمال والتدبير لشواطئ كل من الجديدة وسيدي بوزيد والحوزية والوليدية؛
- إنجاز أشغال دعم الشريط الساحلي عبر تثبيت الرمال بشاطئ مارتيل بإقليم تطوان.

هذا، وتساهم مختلف العمليات المنجزة في إطار هذا الصندوق في تفعيل الإصلاح المينائي الذي وضع بموجب القانون رقم 02-15 المتعلق بالموانئ وإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ.

4.3.2 الصندوق الوطني لتنمية الرياضة :

تم إحداث هذا الحساب سنة 1987 وتم تغييره بمقتضى قانون المالية لسنة 2010 ويهدف إلى ضبط حسابات العمليات المرتبطة بتنمية الرياضات والتي تتجلى فيما يلي:

- تكوين النخب الرياضية؛
- تنظيم تربصات إعدادية لفائدة رياضيين من المستوى العالي للمشاركة في المنافسات الرياضية الجهوية والقارية والدولية؛
- إدماج وإعادة إدماج الرياضيين من المستوى العالي في الحياة السوسيو- مهنية؛
- دعم المنتخبات الوطنية.

من جهة أخرى، وبعد التعديلات التي أدخلت عليه، أصبح هذا الحساب إطارا محاسبتيا لمشاريع بناء التجهيزات الرياضية وتتبع أشغالها و كذا الدراسات المتعلقة بها.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق سنة 2011 حوالي 2.592 مليون درهم مقابل 2.269 مليون درهم و 1.891 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2010 و2009، مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 17% خلال الفترة 2009-2011.

تتوزع المداخيل برسم سنة 2011 كما يلي:

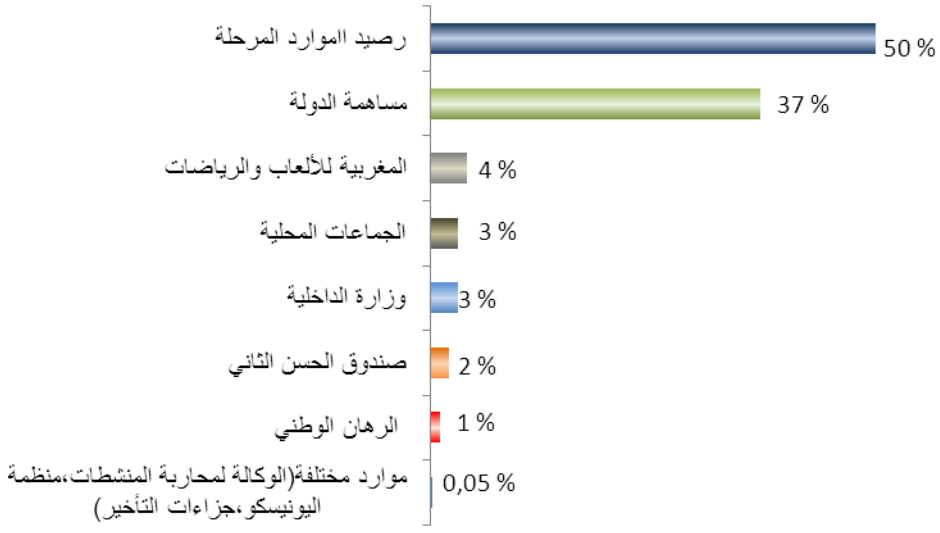

وقد بلغت نفقات هذا الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 1.116 مليون درهم مقابل 1.042 مليون درهم و625 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009، أي بزيادة سنوية بمعدل 33,60%. و خصصت هذه النفقات أساسا لتمويل العمليات التالية:

- القيام بالدراسات وأشغال التهيئة والبناء والتجهيز المرتبطة بالبنيات التحتية الرياضية؛

- مساندة المنتخبات الرياضية الوطنية؛
- إعداد رياضيين من المستوى العالي والسهر على مشاركتهم في التظاهرات الرياضية الجهوية والقارية والدولية؛
- القيام بالأنشطة ذات الطابع الرياضي.

1- دعم الجامعات الرياضية :

تتولى الدولة مهام تنمية النشاط الرياضي وتقوم بتأطيره ومراقبته وذلك طبقا لمقتضيات القانون رقم 87-06 المتعلق بالتربية البدنية والرياضات. وفي هذا الإطار، تستفيد الجمعيات والجامعات الرياضية من إعانات ممولة بواسطة هذا الصندوق.

سجل مبلغ الإعانات الممنوحة للجمعيات و الجامعات الرياضية من طرف الصندوق الوطني للتنمية الرياضية خلال الفترة 2003-2011 ارتفاعا تدريجيا بمعدل سنوي بنسبة 19%، إذ انتقلت من 47,42 مليون درهم خلال سنة 2003 إلى 194 مليون درهم سنة 2011.

ومن أجل تأهيل مختلف الأنواع الرياضية بالمغرب وتعزيز ممارستها، وقعت الجامعات الرياضية مع الدولة عقود-برامج للفترة 2011-2013 بهدف تعزيز ممارسة الرياضة وتقوية احترافيتها.

- **تأهيل ألعاب القـوى :**

تهدف اتفاقية الأهداف الموقعة مع الجامعة الملكية لألعاب القوى للفترة 2010-2013 إلى تنمية ممارسة هذا النوع الرياضي، وذلك عبر الرفع من قدرات التكوين بالمعهد الوطني لألعاب القوى و إحداث 16 مركزا للتكوين بطاقة إيوائية تقدر بـ 640 عداءا وبناء مركز للتداريب بإفران و21 مدارات للعدو بمواصفات دولية. كما سيتم تفعيل برامج التكوين لفائدة المدربين وحكام المنافسات الرسمية من أجل توفير عدد إجمالي يقدر ب 6.500 من المنشطين والمدربين بمعدل 1.300 مدرب كل سنة وتكوين 7.100 حكم للمنافسات الرسمية.

- **تأهيل كرة القدم :**

تهدف اتفاقية الأهداف المبرمة بين الدولة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم للفترة 2010-2013 على ما يلي:

- تأهيل كرة القدم الوطنية عبر تعزيز البنيات التحتية الرياضية؛
- تطوير تكوين اللاعبين و الحكام؛
- تحسين تنظيم المنافسات الرياضية.

وقد بلغت المساهمة الإجمالية للدولة من أجل تنفيذ مختلف البرامج المذكورة خلال سنة 2011 ما قدره 329,74 مليون درهم. و همت العمليات المنجزة في هذا الإطار ما يلي:

- تكسية 17 ملعب بالعشب الإصطناعي:..... 139,69 مليون درهم؛
- بناء 9 مراكز للتكوين لفائدة فرق القسم الوطني الأول:... 40, 50 مليون درهم؛
- اقتناء27 حافلة لفائدة النوادي الرياضية:..... 27,20 مليون درهم.

2- بناء المركبات الرياضية الكبرى وبنيات القرب :

تم إنجاز مركبين رياضيين في مدن طنجة ومراكش ويوجد ملعب ثالث قيد الإنجاز بمدينة أكادير وذلك من أجل تمكين المغرب من التوفر على منشآت رياضية تستجيب للمعايير الدولية للفيفا.

أما في ما يتعلق بالملعب الكبير بالدار البيضاء الذي سيتسع لحوالي 70.000 مقعد، فإن إنجازه سيتطلب استثمارا يقدر ب 2,08 مليار درهم سيتم تمويله من طرف ميزانية الدولة بمبلغ 1.280 مليون درهم وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 600 مليون درهم و مدينة الدار البيضاء بمبلغ 200 مليون درهم.

ويعتبر الصندوق الوطني للتنمية الرياضية إطارا محاسبيا لهذه العمليات في حين تم إسناد إنجاز أشغال بناء المركبات الرياضية واستغلالها للشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية "صونارجيس" التي تم إحداثها سنة 2010 لهذا الغرض.

وفي هذا الإطار، بلغت مخصصات الميزانية الممنوحة لفائدة هذا الصندوق خلال الفترة 2001–2012 ما قدره 4.375 مليون درهم.

بالإضافة إلى مساهمته في بناء المركبات الرياضية الكبرى و تهيئتها، يساهم الصندوق بشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص في تمويل برنامج البنيات التحتية الرياضية للقرب الرامي، خلال الفترة 2009-2011، إلى إنجاز 150 ناديا سوسيو-رياضي للقرب بمبلغ إجمالي يصل إلى 750 مليون درهم يتحمل منها الصندوق نصف المبلغ.

ومن المتوقع خلال سنة 2012 تأهيل المعهد الملكي لتكوين الأطر وكذا مركز "المنظر الجميل" بملغ 143,16 مليون درهم خاصة عبر إنجاز العمليات التالية:

- بناء مركز رياضي وقاعة للألعاب الرياضية؛
- تجديد المسبح الأولمبي؛
- تهيئة المساحات الخضراء؛
- التجهيز بمعدات المطبخ ولوازم المكتب والفراش وأمتعة النوم وغسيل الملابس.

5.3.2 صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات :

تم إحداث صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات بموجب قانون المالية لسنة 2005 حيث يتولى رئيس الحكومة مهام الآمر بالصرف لهذا الصندوق. و يهدف إلى ضبط حسابات العمليات المتعلقة بمساهمة مستغلي الشبكات العامة للمواصلات المتوفرين على تراخيص إحداث واستغلال هذه الشبكات في مهام وتحملات الخدمة الأساسية.

وتتكون موارد هذا الصندوق أساسا من حصيلة المساهمات المستحقة على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات الحاصلين على رخص إحداث واستغلال هذه الشبكات في مهام وتحملات الخدمة الأساسية للمواصلات المنصوص عليها في دفاتر التحملات المتعلقة بها.

وقد بلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2011 حوالي 1.039,47 مليون درهم مقابل 913,61 مليون درهم و872,42 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2010 و2009 مسجلة زيادة سنوية بمعدل 9,15%.

وخصصت نفقات هذا الحساب خلال الفترة 2009-2011 التي تقدر ب 88,18 مليون درهم لتحملات ومهام الخدمة الأساسية للمواصلات خاصة البرنامج المسمى "جيني" والمتعلق بتعميم استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل بالمؤسسات التعليمية الذي انطلق سنة 2006.

وخلال سنة 2010، تم وضع برنامج "جيني" في صلب إصلاح منظومة التعليم وذلك على أساس اعتماد طرق حديثة في تلقين التلاميذ لمهارات استعمال التكنولوجيات الجديدة. ولهذه الغاية تم الشروع في مراجعة هذا البرنامج في أفق إعداد إستراتيجية جديدة تهدف إلى تشجيع وتسهيل و تطبيق ثقافة بيداغوجية معتمدة على التكنولوجيات الجديدة للإعلام و التواصل. وتماشيا مع ذلك، تمت إضافة محور جديد لهذا البرنامج يتعلق بتنمية استعمالات التكنولوجيات الجديدة من أجل تحسين جودة التلقين وتنمية الكفاءة المهنية للأساتذة.

وتغطي البرمجة الجديدة الفترة 2009-2013 وتعتمد على سياسة إعادة انتشار التجهيزات وتحسين مناهج التعليم كما تتطلب تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر ب1.716 مليون درهم منها 700 مليون درهم برسم مساهمة هذا الصندوق. وسيمكن هذا المبلغ الذي وصل خلال شهر يوليوز 2012 إلى 804,5 مليون درهم من إنجاز العمليات التالية ب 85% من المؤسسات التعليمية:

- التجهيز بالمعدات المعلوماتية:
  - 2.838 مؤسسة بالقاعات المتعددة الوسائط وبالحقائب المتعددة الوسائط والربط بشبكة الأنترنيت؛
  - 6.500 مدرسة ابتدائية بالحقائب المتعددة الوسائط؛
  - 100 مدرسة ابتدائية بالصبورات التفاعلية البيضاء والمعدات التفاعلية المحمولة.
- اقتناء الموارد الرقمية:
  - إحداث مختبر وطني للموارد الرقمية؛
  - تكوين 600 مفتش جهوي على استعمال هذه الموارد؛
  - إحداث بوابة إلكترونية تسمى "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم".
- تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:
  - تنظيم تنسيقيات جهوية وإقليمية؛
  - تنظيم 200 ورشة للقرب لفائدة 2.000 فاعل تربوي؛
  - توزيع 200.000 حقيبة متعددة الوسائط تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم تم إعدادها من أجل توزيعها على الأساتذة؛
  - إحداث مختبر وطني لاستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (المختبر الوطني لتتبع إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم).
- تكوين 147.277 أستاذا وإطارا وإحداث 148 مركزا للتكوين بالأكاديميات والمندوبيات ومراكز التكوين الأولي بالإضافة إلى مركز مغربي/كوري للتكوين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بالرباط.

ومن المتوقع برسم سنة 2013 إنجاز العمليات التالية:

- تجهيز 1.233 إعدادية و 206 ثانوية بالقاعات المتعددة الوسائط والربط مع شبكة الأنترنيت والحقائب المتعددة الوسائط وكذا 6.154 مدرسة ابتدائية بالحقائب المتعددة الوسائط والربط مع شبكة الأنترنيت؛
- تكوين 52.723 أستاذا ومديرا ومفتشا لم يسبق لهم أن استفادوا من عملية التكوين؛
- اقتناء ووضع رهن إشارة المنظومة التربوية مجموع الموارد الرقمية لفائدة المستويات 12 لمناهج النظام التربوي المغربي؛
- إحداث آليات لتتبع وإنعاش تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بالمؤسسات التعليمية.

6.3.2 صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن :

تم إحداث هذا الحساب ابتداء من 2007 وذلك رغبة في التمكن من ضبط حسابات عمليات مواكبة الإصلاحات المتعلقة بالنقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، ويتضمن في الجانب المدين النفقات المتعلقة بمواكبة إصلاح النقل الطرقي والمنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل أو تم الاتفاق بشأنها في إطار تعاقدي مع مهنيي القطاع المعنيين والنفقات المتعلقة بمنح تجديد سيارات الأجرة من الدرجة الأولى والثانية حسب النصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق برسم سنة 2011 حوالي 1.323,45 مليون درهم مقابل 1.354,42 مليون درهم و 994,16 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 15,38% ، علما أن هذا الصندوق خصص له غلاف مالي قدره 300 مليون درهم سنويا.

تطور موارد ونفقات صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن (بملايين الدراهم)

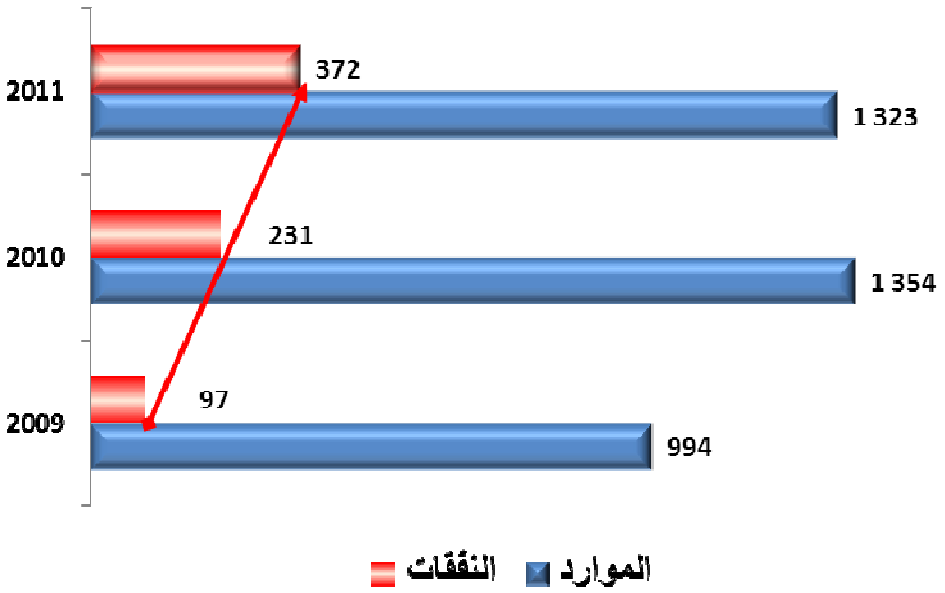

قامت العمليات المنجزة في إطار هذا الصندوق خلال سنة 2011 بتعبئة مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 372 مليون درهم. ارتكزت هذه العمليات على المحاور التالية:

- إقتناء وتركيب الردارات وأجهزة مختلفة؛
- مواكبة البنيات المعنية على إحداث نظام للحكامة يتعلق بمدونة السير الجديدة والسهر على ضمان استمرارية هذا النظام؛
- تهيئة محطة توقف بمدينة المحمدية؛
- مواصلة عملية الشبابيك الوحيدة من أجل الترويج للمنتجات الإجتماعية لفائدة المهنيين ومأجوري قطاع النقل؛
- إنجاز دراسات للقرب على مستوى 45 إقليم من أجل تحسين ظروف النقل بالجماعات القروية؛
- إنجاز دراسات مختلفة حول إعداد استراتيجية جديدة للتكوين حول المهن المتعلقة بالنقل والسلامة الطرقية وكذا تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع؛
- دعم شركات النقل الحضري بالحافلات؛
- تفعيل برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني.

الإعانات الممنوحة لفائدة الفاعلين في مجال النقل الحضري
خلال الفترة 2009-2011

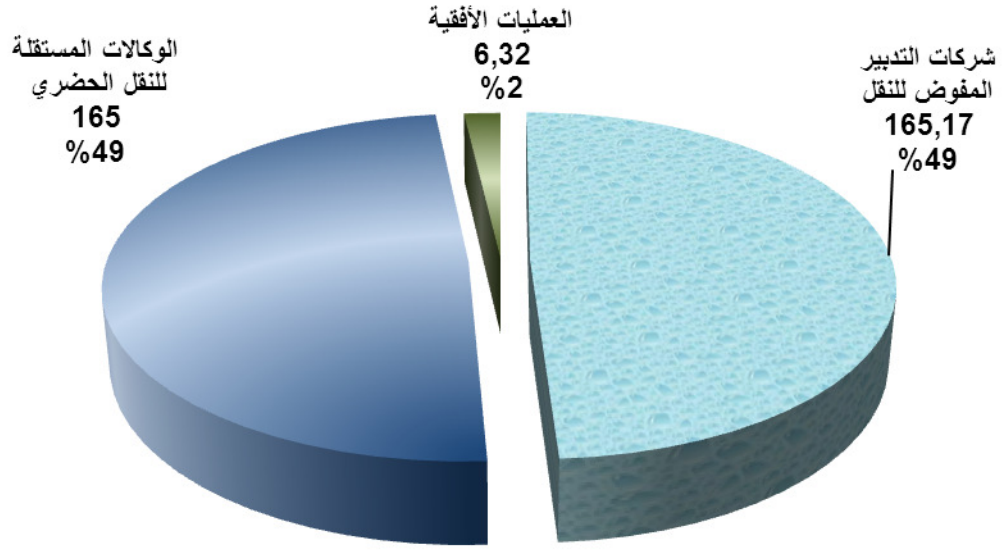

7.3.2 صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة :

رغبة في التمكن من ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة، تم سنة 2007، إحداث صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة الذي يعتبر الوزير المكلف بالداخلية هو الآمر بقبض موارده وصرف نفقاته.

وتتكون موارد هذا الحساب من مخصصات الميزانية العامة ومن الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها للصندوق طبقا للتشريع والتنظيم الجاري به العمل. وتخصص هذه الموارد لتمويل النفقات المتعلقة بإنجاز دراسات حول التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة ولدفع المبالغ لفائدة الفاعلين العموميين أوالخواص المكلفين بتدبير خدمة التطهير السائل.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق برسم الفترة 2009-2011 ما قدره 1.166 مليون درهم. تمت تعبئة هذه الموارد للمساهمة في تمويل البرنامج الوطني للتطهير السائل الذي يهدف في أفق سنة 2020 إلى تحقيق ما يلي:

- بلوغ نسبة ربط إجمالية تصل إلى 80% بالمجال الحضري؛
- تقليص التلوث بنسبة 60%؛
- إنجاز منشآت لتصفية المياه المستعملة؛
- رفع مستوى المهنية في تدبير خدمة التطهير السائل.

تطور مخصصات الميزانية المرصدة للصندوق خلال الفترة 2009-2013
(بملايين الدراهم)

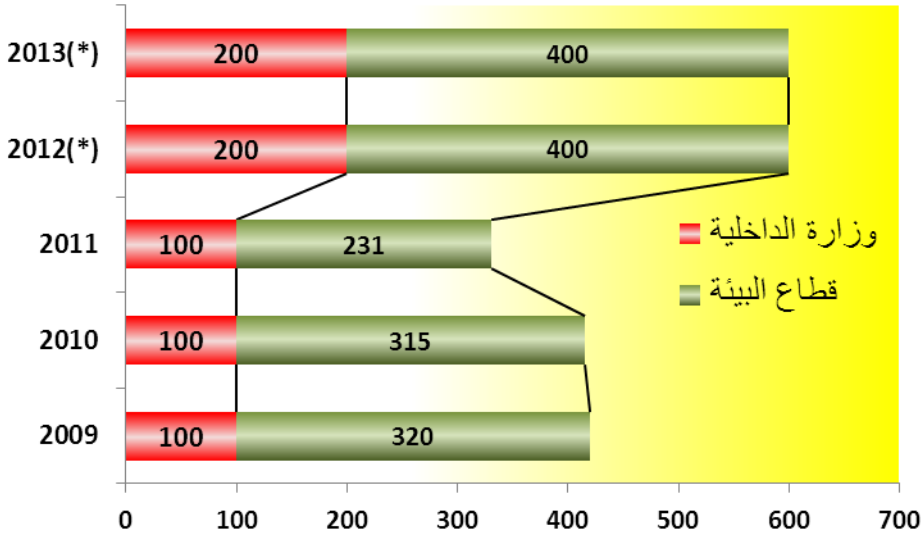

(*) إعتمادات مبرمجة

بلغت مخصصات الميزانية التي تم رصدها في إطار صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة برسم سنتي 2012-2013 ما قدره 600 مليون درهم سنويا وذلك من أجل تلبية حاجيات الاستثمار في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل.

و قد ساهم هذا الصندوق خلال الفترة 2009-2011 في تمويل مشاريع التطهير السائل بشراكة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة بملغ إجمالي يقدر ب 1.345 مليون درهم منها 388 مليون درهم كمساهمة لوزارة الداخلية و957 مليون درهم كمساهمة لقطاع البيئة.

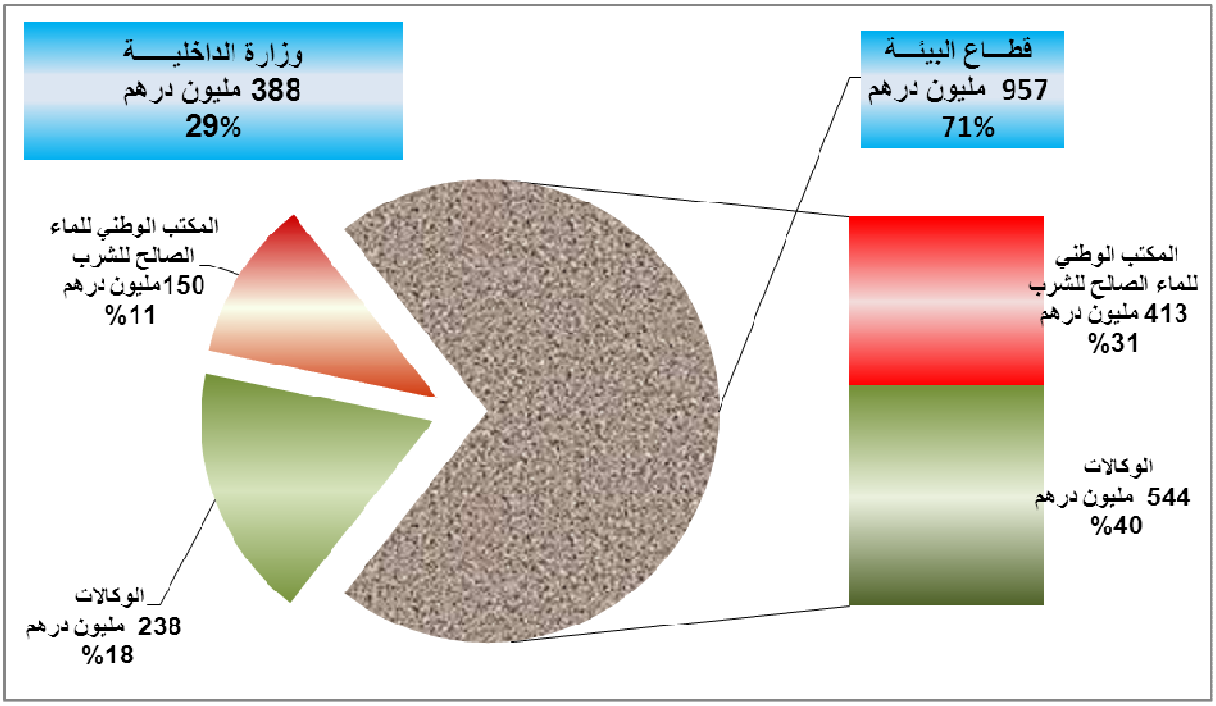

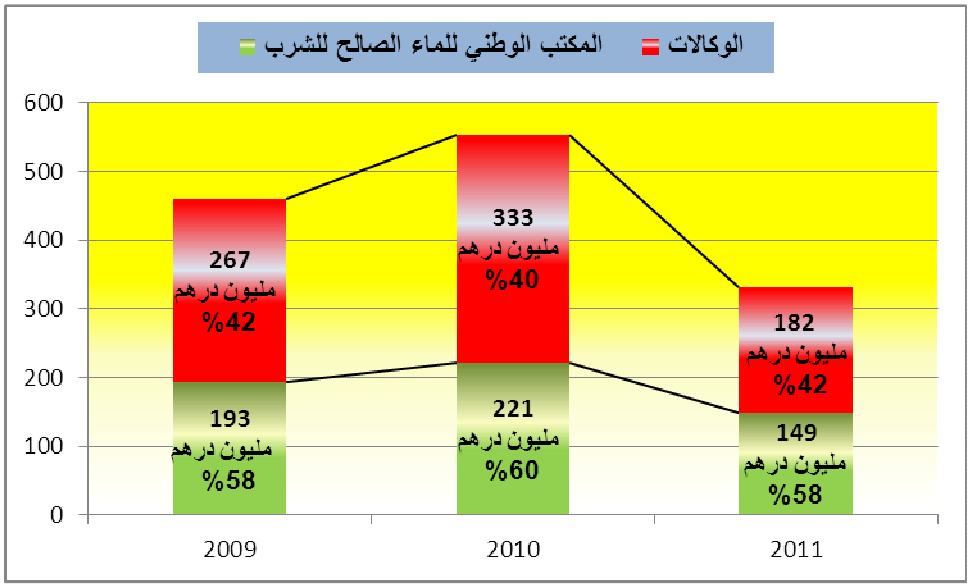

تميزت وضعية التطهير السائل بالوسط الحضري عند نهاية سنة 2011 بما يلي:

- بلغ إجمالي إنتاج النفايات السائلة 700 مليون متر مكعب في السنة مقابل 600 مليون متر مكعب سنة 2005؛
- بلغت نسبة الربط بشبكة التطهير السائل حوالي 24% مقابل 7% سنة 2005؛
- بلغ عدد محطات التصفية التي تزاول مهامها فعليا 64 محطة مقابل 21 محطة سنة 2005؛
- وصل حاليا عدد الجماعات التي تقوم بتدبير احترافي لخدمة التطهير السائل إلى 177 جماعة مقابل 101 جماعة سنة 2005.

استفادت من الدعم المالي للصندوق الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل، حوالي 149 جماعة بتكلفة إجمالية تقدر ب 1.400 مليون درهم برسم الفترة 2009-2011. وفي هذا السياق، انطلقت مجموعة من المشاريع بلغ تقدم الأشغال بها المستويات التالية:

الوضعية الحالية لتقدم الأشغال بمشاريع التطهير السائل

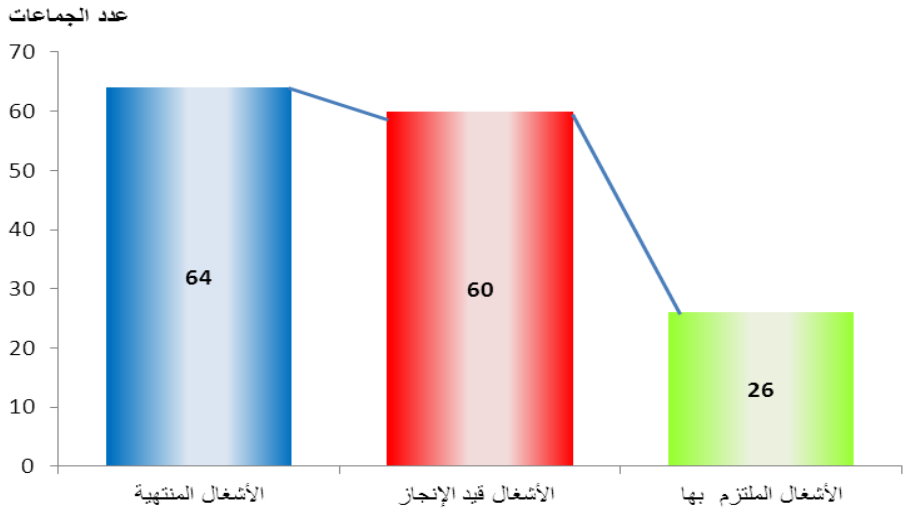

8.3.2 الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة :

تم إحداث هذا الصندوق سنة 2007 من أجل ضبط حسابات العمليات المتعلقة بحماية وتحسين البيئة وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة. و يتم تمويل الصندوق بواسطة مخصصات الميزانية العامة والهبات والوصايا والموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها للصندوق طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

بلغت موارد هذا الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 625 مليون درهم مقابل 474 مليون درهم و272 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009 مسجلة زيادة سنوية بمعدل 51,68%.

وقد بلغت النفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم الفترة 2009-2011 مبلغا إجماليا يقدر ب 418 مليون درهم و ساهمت بذلك في تفعيل البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

تطور موارد ونفقات الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة خلال الفترة 2009-2011

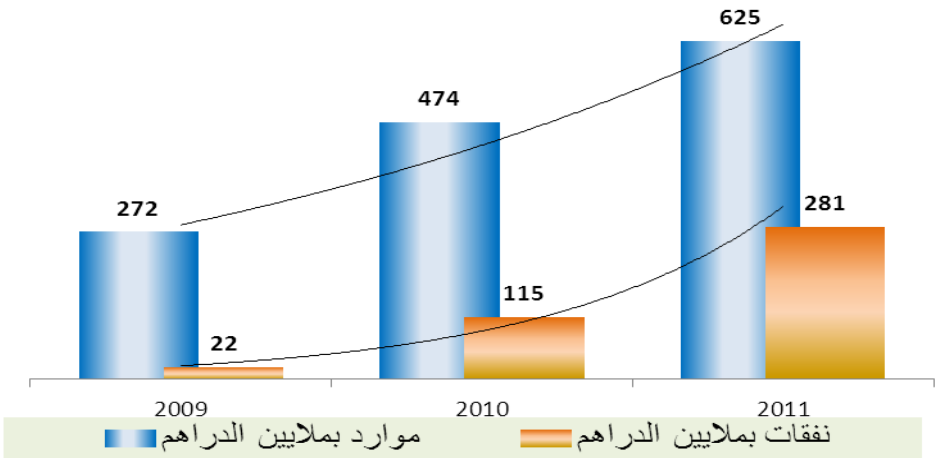

1. أهداف البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية :

يهدف البرنامج أساسا إلى:

- الرفع من نسبة جمع و تنظيف النفايات المنزلية إلى مستوى 85 % سنة 2016 و90 % سنة 2020 والوصول إلى 100 % بحلول سنة 2030؛
- إنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية لفائدة كل المراكز الحضرية سنة 2020 (100%)؛
- إعادة تأهيل أو إغلاق كل المطارح الغير المراقبة (100%) بحلول سنة 2020؛
- تحديث قطاع النفايات عبر إضفاء الطابع المهني على تدبيره؛
- تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات و ذلك لرفع مستوى التدوير إلى 20% بحلول سنة 2020 مع القيام بعمليات نموذجية للفرز؛
- تعميم المخططات المديرية المتعلقة بتدبير النفايات المنزلية على كل عمالات وأقاليم المملكة؛
- تحسيس وتكوين الفاعلين الأساسيين في ميدان تدبير النفايات.

2. تكلفة البرنامج :

وقد قدر الغلاف المالي الإجمالي للاستثمارات المرتبطة بهذا البرنامج ب37 مليار درهم موزعة كما يلي:

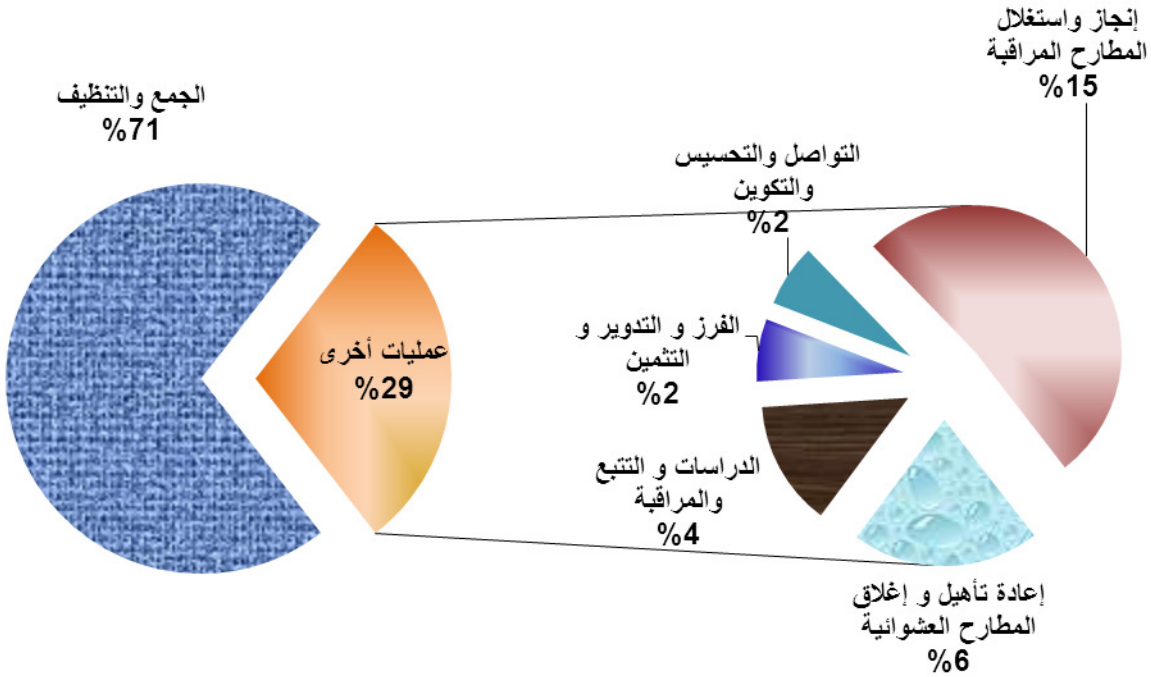

ساهم البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية في إنجاز البرامج التالية:

إنجاز مطارح مراقبة:

- تم إنجاز 14 مطرحا مراقبا وتوجد 4 قيد الإنجاز.

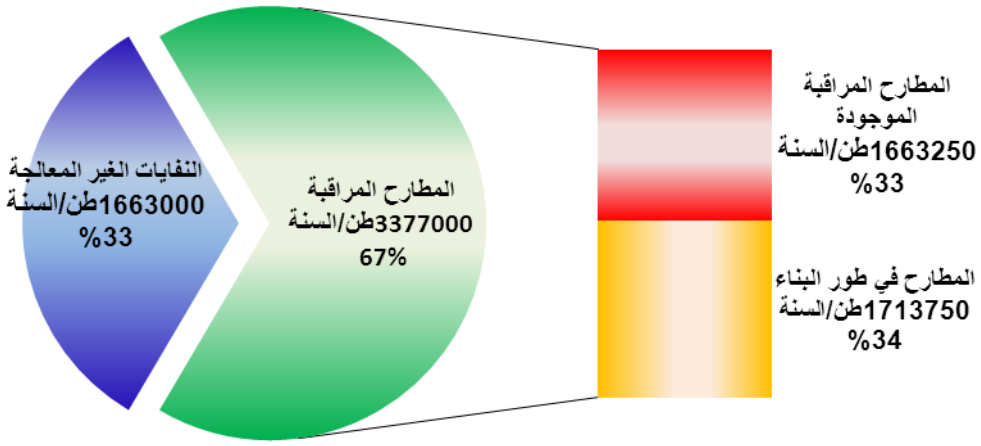

مكن 14 مطرح مراقب من معالجة 1.663.250 طن سنويا أي بنسبة 33% من مجموع النفايات المنزلية المنتجة بالمغرب والمقدرة ب 5 ملايين طن سنويا. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة بعد انطلاق عمل 6 مطارح مراقبة توجد قيد الإنجاز إلى 67%.

إعادة تأهيل مطارح عشوائية:

- تم إعادة تأهيل 21 مطرحا عشوائيا.

إنجاز المخططات المديرية:

- تم إعداد 5 مخططات مديرية.

بلغت مساهمة الصندوق في إنجاز العمليات المبرمجة في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية خلال سنتي 2012 و 2013، ما يلي:

العمليات المنجزة	2012		2013		2012-2013	
	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق
إنجاز مطارح مراقبة	494	130	562	148	1.056,1	278
إعادة تأهيل مطارح عشوائية	58	43	42	42	100,45	85
المساعدة في الإشراف على إنجاز المشاريع	20	20	20	20	40	40
المجموع	572	193	624	210	1.196,55	403

المساهمات المرصدة لفائدة البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية برسم سنتي 2012-2013

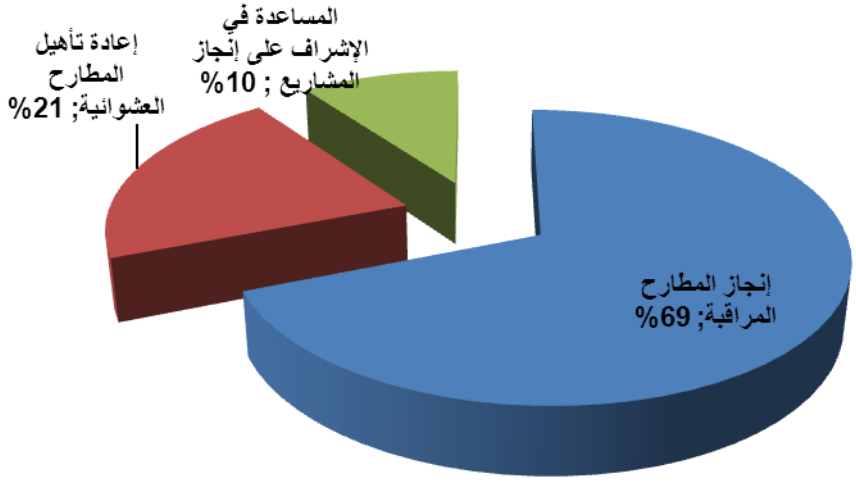

بالنسبة لسنة 2013 سيتم إنجاز :

- 9 مطارح مراقبة جديدة بتكلفة إجمالية تقدر ب491 مليون درهم؛
- تأهيل 14 مطرح تلقائي بتكلفة إجمالية تصل إلى 42 مليون درهم.

9.3.2 صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية :

تم إحداث صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بموجب المادة 16 المكررة من قانون المالية لسنة 2009. ويهدف إلى المساهمة في عمليات الإنقاذ والمساعدة وتحسين وسائل تدخل مختلف القطاعات والهيئات المعنية وإصلاح وترميم البنيات المتضررة وتعزيز وسائل اليقظة والإنذار وإحداث مختلف تجهيزات الوقاية.

تبلغ الموارد المعبأة في إطار هذا الصندوق للفترة 2009-2012 حوالي 1.961 مليون درهم، منها هبة سعودية بمبلغ 861 مليون درهم ومساهمة من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 300 مليون درهم وإعانة من الميزانية العامة بمبلغ 800 مليون درهم على مدى أربع سنوات بمعدل 200 مليون درهم سنويا.

تخصص هذه الموارد لتمويل البرامج والعمليات التالية:

1. عمليات إصلاح وإعادة بناء التجهيزات المتضررة المتعلقة ب:

- **الطرق والمسالك والمنشآت الفنية:** إصلاح الطرق وفتح مسالك مؤقتة وإصلاح الأضرار الناتجة عن الفيضانات على مستوى الطرق والمنشآت الفنية بغلاف مالي يصل إلى 250 مليون درهم؛
- **البنيات الأساسية للري:** إصلاح المنشآت المتضررة جراء الفيضانات. وتبلغ مساهمة الصندوق في هذه العمليات ما قدره 150 مليون درهم؛
- **السكن:** قام الصندوق بتمويل البرنامج الاستعجالي لفائدة ضحايا الفيضانات بتكلفة تقدر ب100 مليون درهم؛

- **دعم المقاولات المتضررة:** إحداث صندوق للضمان لدى صندوق الضمان المركزي بمبلغ 200 مليون درهم منها 50 مليون درهم لفائدة الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. وتهم العمليات المنجزة تقديم مساعدات للمقاولات المتضررة بالمناطق الصناعية لمغوغة بطنجة في شكل تحمل للرسوم الجمركية المفروضة على استيراد قطع الغيار والمواد الأولية اللازمة لإعادة التشغيل بمبلغ 25 مليون درهم.

2. بناء تجهيزات للوقاية وتعزيز وسائل الإنذار واليقظة وفق البرنامج التالي:

- **المنشآت المائية:** من أجل تسريع وتيرة إنجاز المنشآت المتعلقة بالحماية من الفيضانات والتي تهم 50 نقطة سوداء تعتبر الأكثر إلحاحا، تم وضع برنامج يشمل 7 عمليات تهم 6 أقاليم وهي طنجة والمضيق-الفنيدق والناظور والحسيمة وبولمان ووجدة. ويغطي هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته حوالي 690 مليون درهم، الفترة 2009-2012. وقد تطلبت العمليات التي تم الشروع في إنجازها سنة 2009 وتواصل إنجازها سنتي 2010 و2011 تعبئة غلاف مالي يصل إلى 248 مليون درهم منها 138 مليون درهم من أجل إنجاز مشروع مغوغة؛

- **وسائل التوقع والإنذار الخاصة بالأرصاد الجوية:** بغية تحسين الفترات الزمنية اللازمة لإطلاق الإنذارات وجودة ودقة توقعات الأرصاد الجوية، تم إعداد برنامج عمل على مدى ثلاث سنوات يهم مديرية الأرصاد الجوية الوطنية. ويتمحور هذا البرنامج حول توسيع تغطية ردارات الأرصاد الجوية ووضع أنظمة للإعلان والإنذار بالتساقطات وتحسين كثافة شبكة تتبع الأرصاد وتعزيز شبكة التتبع الأوتوماتيكي وتحسين أنظمة التوقع الرقمي وتطوير أنظمة تجميع المعطيات وتوزيع النشرات الجوية والإنذارات. وتقدر تكلفة هذا البرنامج بحوالي 210 مليون درهم منها 135,50 مليون درهم تم تعبئتها برسم سنة 2010.

ستمكن هذه الموارد التي تقدر برسم الفترة 2009-2011 بحوالي 1.393,86 مليون درهم في تمويل عمليات المكافحة حسب مختلف المتدخلين كما يلي:

توزيع مساهمات الصندوق خلال الفترة 2009-2011

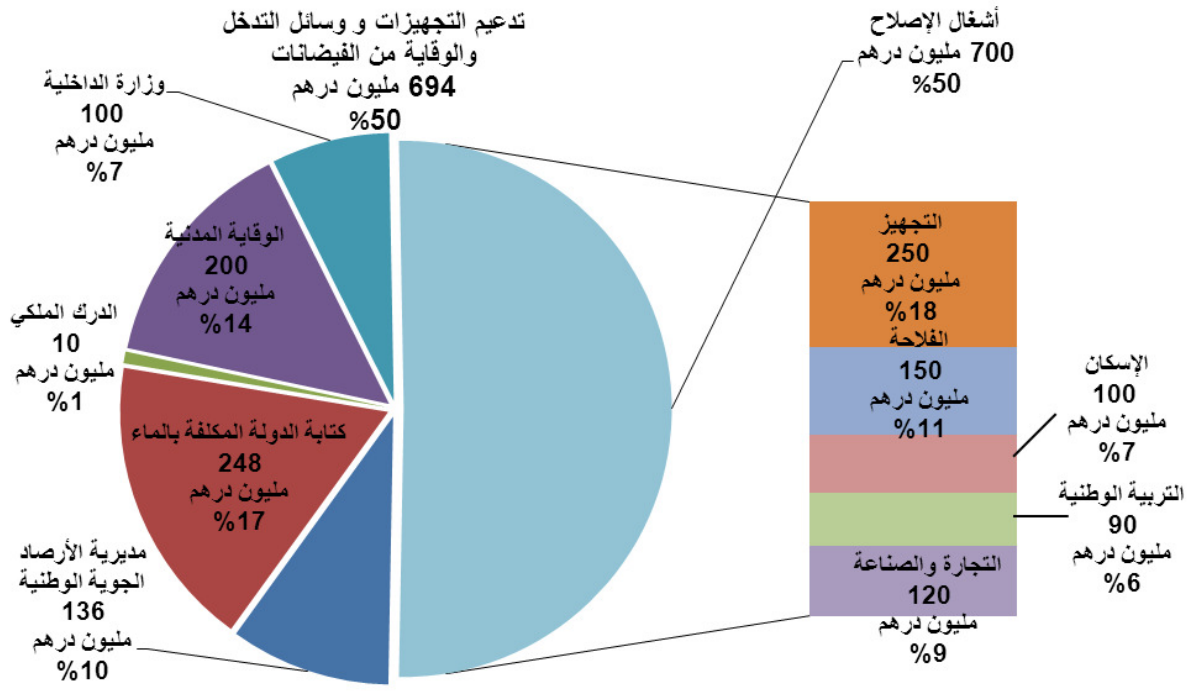

10.3.2 صندوق التنمية الطاقية :

يهدف صندوق التنمية الطاقية الذي تم إحداثه سنة 2009 إلى ضبط الحسابات المتعلقة بالمحافظة على قدرات الإنتاج الطاقي وتعزيزها وبمنح الدعم المالي للفاعلين العموميين والخواص العاملين في ميادين الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ، وذلك طبقا للإطار الاتفاقي بين الدولة وهؤلاء الفاعلين. ويتم تمويل هذا الصندوق أساسا من الموارد المتأتية من الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والفاعلين المذكورين أعلاه.

هذا، وقد استفاد الصندوق منذ إحداثه من مخصصات مالية بقيمة 800 مليون دولار في شكل هبات من المملكة العربية السعودية (500 مليون دولار) والإمارات العربية المتحدة (300 مليون دولار). ومن شأن هذا الغلاف المالي أن يساهم في تعزيز القدرة على إنتاج الطاقة وامتلاك التقنيات الكفيلة بتشجيع الفعالية الطاقية واستخدام الطاقات المتجددة من طرف قطاعات مختلفة.

خلال الفترة 2009-2012، تمت تعبئة مبلغ 5.807,11 مليون درهم. هذا وقد تم تخصيص 2.315,421 مليون درهم لتمويل العمليات التالية:

- تفعيل المخطط الوطني للإجراءات ذات أولوية من طرف المكتب الوطني للكهرباء..... 1.500,00 مليون درهم؛
- مساهمة الدولة في رأسمال شركة الإستثمار الطاقي..... 355,00 مليون درهم؛
- تسديد الخصم على استهلاك الكهرباء لفائدة موزعي الكهرباء في إطار عملية 20-/20 -..... 311,00 مليون درهم؛
- تمويل برنامج البحث الذي ينجزه معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة(IRESEN)..... 75,00 مليون درهم؛
- دفع قروض قابلة للاسترجاع لفائدة شركة رونو طنجة المتوسط في إطار تفعيل وحدة " 0 كربون" و"0 طرح السائل الصناعي"..... 70,611 مليون درهم؛
- تفعيل خيار "الطاقات المتجددة" بالمدرسة الوطنية للصناعات المعدنية ..... 3,810 مليون درهم.

أما التزامات التمويل المتوقعة من طرف قطاع الطاقة و التي ستقتطع من الصندوق ابتداء من سنة 2013 فستبلغ 2.055,77 مليون درهم و تهم العمليات التالية :

- رفع رأسمال الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)..... 1480 مليون درهم؛
- تعبئة عرض مغرب الطاقات المتجددة في القطب التكنولوجي لوجدة... 400 مليون درهم؛
- مواصلة تمويل برنامج البحث من طرف معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (IRESEN)..... 175 مليون درهم؛
- إنهاء وضع خيار "الطاقات المتجددة" بالمدرسة الوطنية للصناعات المعدنية..... 0,770 مليون درهم.

الفصل الرابع: مجال الفلاحة والصيد البحـري

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في مجال الفلاحة والصيد البحري 8 حسابات وتمثل 9% من مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المنجزة سنة 2011.

تطور موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في مجال الفلاحة والصيد البحرى برسم الفترة 2009-2011

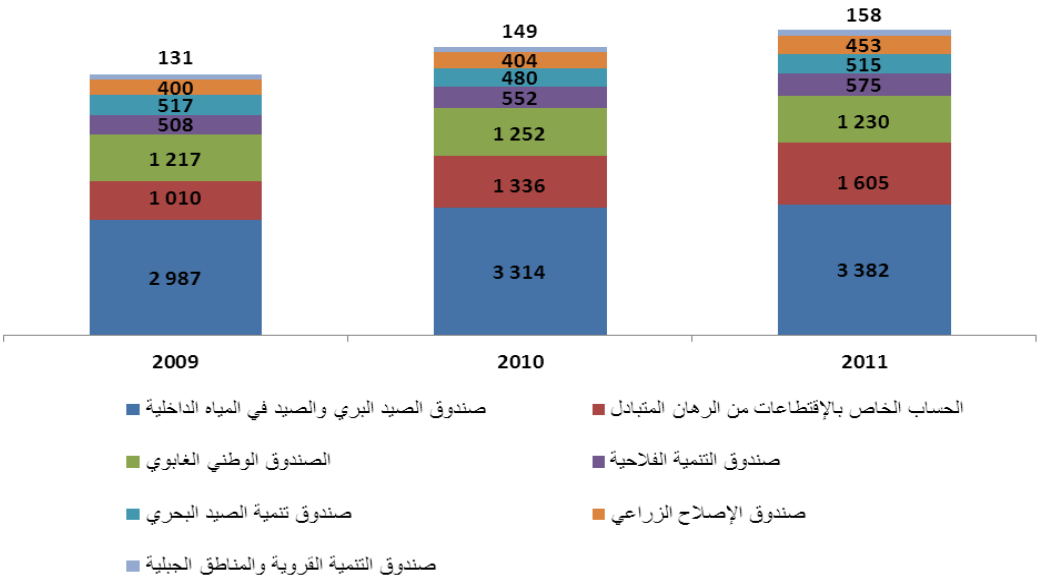

1.4.2 صندوق التنمية الفلاحية :

تم إحداث صندوق التنمية الفلاحية سنة 1986 وتم تعديله و تتميمه على الخصوص سنة 2007، ويساهم أساسا في العمليات التالية:

- تحديث قطاع الفلاحة عبر تقديم مساعدات من الدولة في شكل إعانات ومنح لتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع؛
- تمويل عمليات اقتناء وتخزين ونقل وتوزيع الشعير خاصة في إطار برامج محاربة آثار الجفاف التي تسهر الحكومة على تنفيذها؛
- محاربة الأمراض المعدية المرتبطة بالطيور؛
- تأهيل وتنمية السلاسل الفلاحية في إطار تعاقدي.

في إطار الدعامة الأولى من مخطط المغرب الأخضر التي تتوخى تنمية السلاسل ذات القيمة المضافة العالية على مستوى 400.000 ضيعة تهم بين 700 إلى 900 مشروع، يساهم صندوق التنمية الفلاحية على تحفيز الاستثمار المتوقع في إطار 10 عقود برامج تشمل تنمية سلاسل اللحوم الحمراء والحليب والبذور والحبوب والزراعات الزيتية والخضروات والدواجن.

ويتم توزيع مساعدات الدولة المقدمة لفائدة الفلاحين في إطار هذا الصندوق من طرف القرض الفلاحي للمغرب. ويشمل دعم صندوق التنمية الفلاحية المحاور الأساسية التالية:

- تجديد وتوسيع زراعة الحوامض لتغطية مساحة 50.000 هكتار وتجهيزها بنظام الري الموضعي وتحسين شروط تثمين الإنتاج وتشجيع الصادرات وهو ما يتطلب استثمارا بمبلغ 9 ملايير درهم؛

- توسيع زراعة أشجار الزيتون على مساحة 1.220.000 هكتار وتحسين تقنيات الري والتحفيز على التثمين والمساعدة على تنويع الأسواق الخارجية بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 29,5 مليار درهم في أفق سنة 2020؛
- توسيع زراعة الخضروات المغطاة والمكشوفة وتجهيز 27.000 هكتار بشبكات الحماية و بمعدات الري الاقتصادي مع ضمان تنوع الصادرات. ويقدر الاستثمار الإجمالي بحوالي 21 مليار درهم في أفق سنة 2020 ؛
- الرفع من إنتاج الحليب ب 15% سنويا من أجل بلوغ إنتاج حوالي 3 ملايير لتر في أفق سنة 2014 عبر التحفيز على إحداث ضيعات كبيرة ذات إنتاجية عالية وتخصص الضيعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاستثمارات الخاصة بهذه السلسلة بمبلغ إجمالي يقدر ب10 ملايير درهم في أفق سنة 2014؛
- تحسين إنتاجية قطيع اللحوم الحمراء والرفع من الجودة عبر تنمية مشاريع مندمجة لتجميع مراكز تربية المواشي والمذابح ووحدات التقطيع و الجزارة. ويقدر الاستثمار الإجمالي ب 6 ملايير درهم في أفق سنة 2014؛
- إنتاج حوالي 7 ملايين طن من الحبوب في سنة متوسطة و ذلك في أفق سنة 2020 من خلال تحسين الإنتاجية على مستوى 4 ملايين هكتار عبر تطوير مشاريع التجميع؛
- تأمين قدرات إنتاج البذور بالنسبة لمختلف المزروعات وتحسين استعمالها بتكلفة تقدر ب 765 مليون درهم؛
- تحسين مردودية قطاع الدواجن عبر تحديث آليات الإنتاج وتحسين شروط الصحة والنظافة لمنتوجات الدواجن باستثمار يقدر ب 4,5 مليار درهم في أفق سنة 2013.

وقد ساهم صندوق التنمية الفلاحية خلال الفترة 2009-2011 في تمويل مجموعة من العمليات المتعلقة بالتنمية الفلاحية. ويبين الرسم التالي المداخيل والنفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق برسم سنوات 2009 و2010 و2011 .

تطور موارد ونفقات صندوق التنمية الفلاحية خلال الفترة 2009-2011
بملايين الدراهم

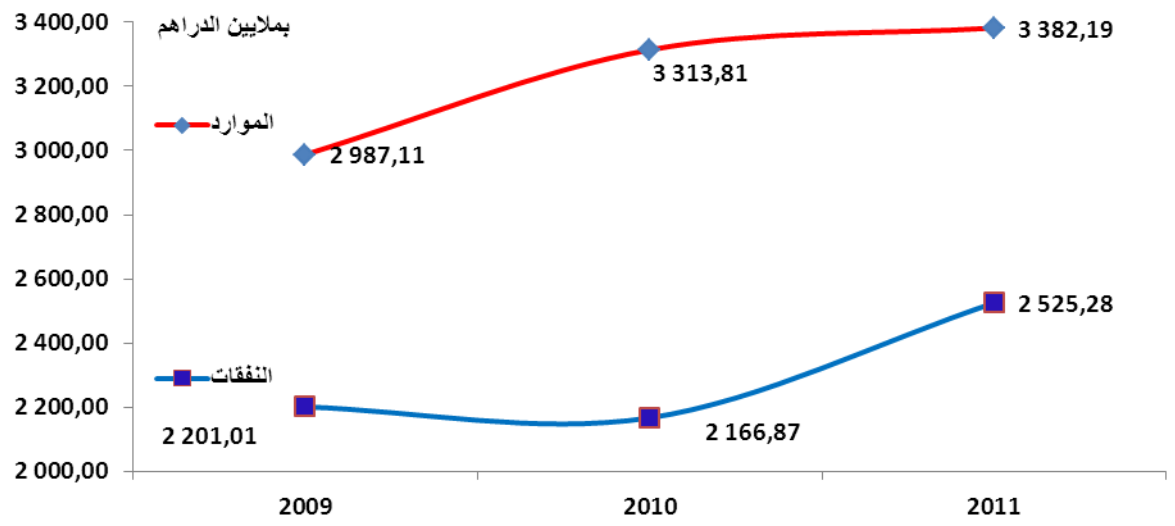

بلغت موارد صندوق التنمية الفلاحية خلال سنة 2011 ما قدره 3.382 مليون درهم مقابل 3.314 مليون درهم و 2.987 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك زيادة سنوية متوسطة ب6,41%. يمكن توزيع هذه الموارد كما يلي:

بنية الموارد الأساسية برسم الفترة 2009-2011 بملايين الدراهم

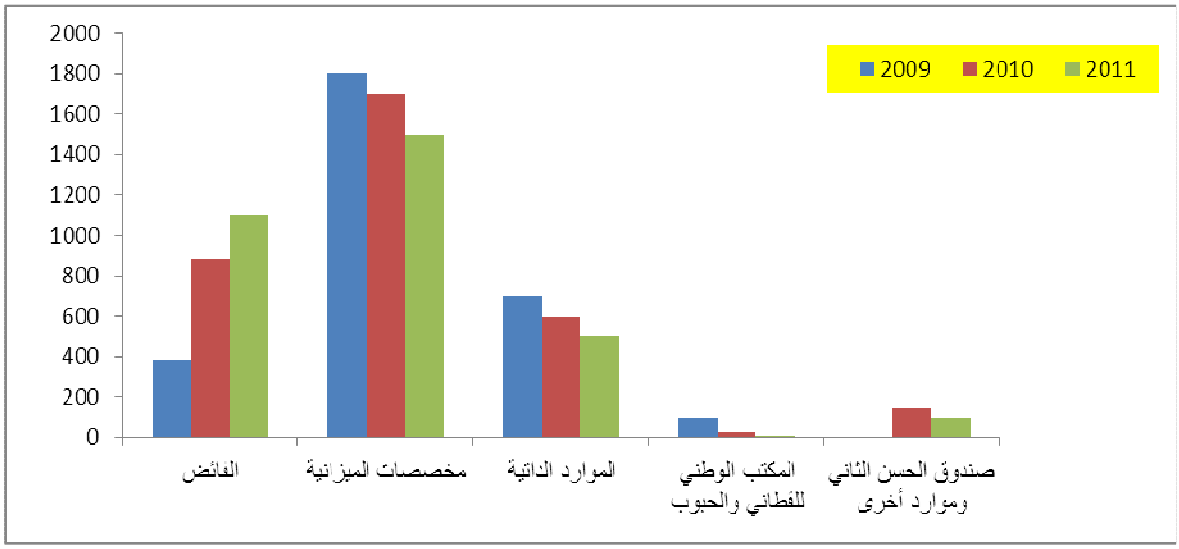

في حين، بلغت النفقات خلال سنة 2011 ما قدره 2.525,28 مليون درهم مما مكن من إنجاز العمليات الأساسية التالية:

توزيع النفقات المنجزة حسب العمليات خلال سنة 2011

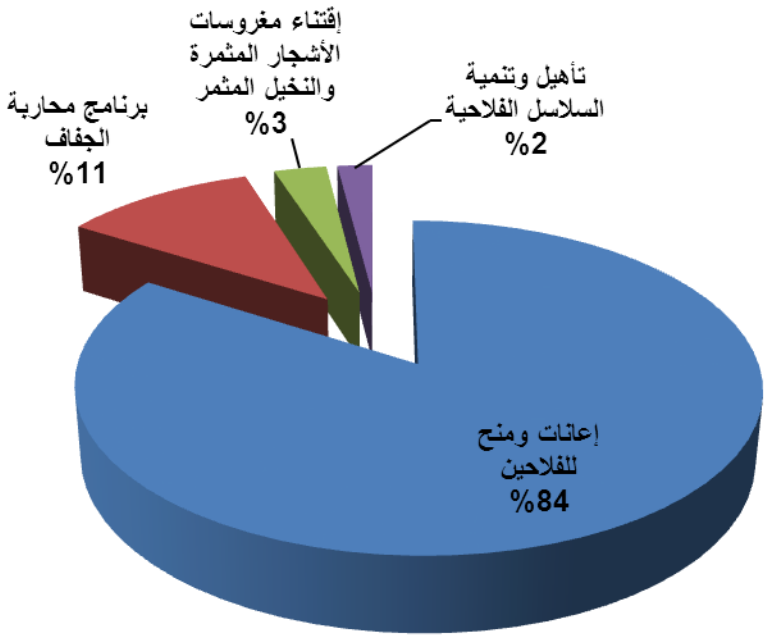

خلال سنة 2011، استنفذت ثلاث بنود من ميزانية الصندوق حوالي 79% من الغلاف المالي المخصص للإعانات والمنح. ويتعلق الأمر بما يلي:

- التهيئة الهيدرو- فلاحية والتحسين العقاري 46%؛
- تجهيز الضيعات الفلاحية 21%؛
- تكثيف الإنتاج الحيواني وتقليم أشجار الفواكه 12%.

يمكن تقديم تطور النفقات المتعلقة بالثلاثة بنود السابقة الذكر برسم الفترة 2009-2011 كما يلي:

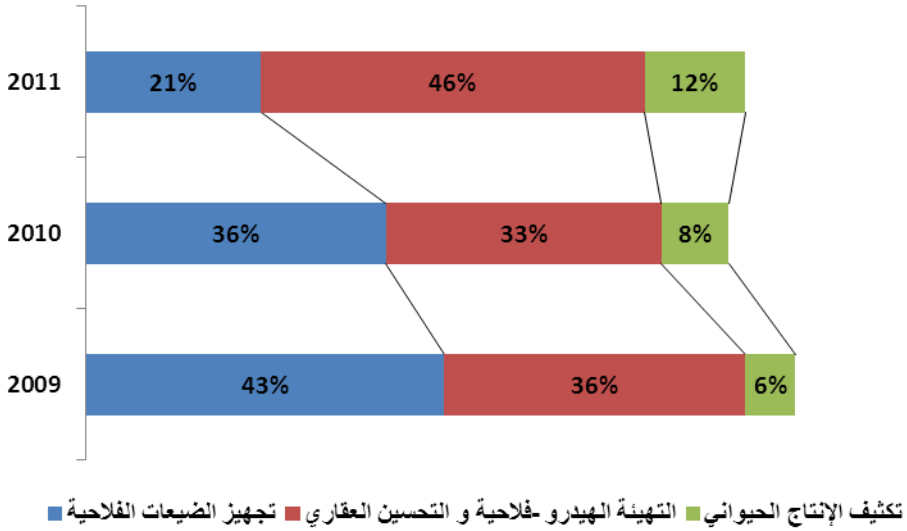

تتعلق منجزات صندوق التنمية الفلاحية برسم الإعانات والمنح خلال الفترة المذكورة أساسا بالعمليات التالية:

	2009	2010	2011	النسبة المتوسطة
الإنتاج الحيواني	100	163	269	64,01%
غرس الأشجار المثمرة	51	102	104	42,80%
تعزيز الصادرات الفلاحية	53	39	103	39,41%
التهيئات الهيدرو- فلاحية	611	686	1 073	32,52%
وحدات التثمين	46	49	70	23,36%
المعدات الفلاحية	728	754	488	-18,13%

و قد مكن تحليل منجزات الصندوق برسم الإعانات و المنح للفترة 2009-2011 من إبراز النقاط التالية:

- عرفت الإعانات الممنوحة برسم تكثيف الإنتاج الحيواني تطورا مهما خلال الفترة 2009-2011 (+64%). ويعزى ذلك إلى المساعدات الجديدة التي تم اعتمادها منذ سنة 2010 والمتعلقة بإنتاج العجول الملقحة اصطناعيا واقتناء الأبقار المستوردة؛
- عرفت عملية غرس الأشجار المثمرة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2009-2011 (+42,8%) ويعزى هذا التحسن إلى انخراط الفلاحين في البرامج الجديدة للمساعدات الممنوحة من طرف

صندوق التنمية الفلاحية منذ مارس 2010 وذلك طبقا للعقود-البرامج المبرمة مع هذه السلاسل من الإنتاج. ستمكن وتيرة غرس هذه الأشجار المسجلة حاليا من بلوغ أهداف "مخطط المغرب الأخضر" مع وتيرة غرس خلال الخمس سنوات المقبلة تقدر ب 7.000 هكتار سنويا لأشجار الحوامض و40.000 هكتار سنويا لأشجار الزيتون؛

- ارتفع المعدل السنوي لمبلغ الإعانات الممنوحة برسم التهيئات بنسبة 32,52%. و زادت وتيرة تحويل الأراضي الفلاحية إلى مناطق مسقية باستعمال الري الموضعي نتيجة لتحسن نسبة الإعانات الممنوحة لهذا الغرض، حيث انتقلت منذ مارس 2010 من 80% إلى 100% (لفائدة الفلاحين الصغار والمنخرطين في مشاريع التجميع) بدل من 60% سابقا؛

- يعزى ارتفاع الإستثمارات في وحدات التثمين بنسبة 23,36% خلال الفترة 2009-2011 إلى تحديث نسيج الصناعات الغذائية وتنمية سلاسل الإنتاج على المستوى البعدي. و قد مكن النظام الجديد للإعانات من توسيع لائحة وحدات التثمين المؤهلة للاستفادة من تلك الإعانات و كذا منح إعانات إضافية لفائدة مشاريع تجميع حول وحدات التثمين، مما سيحافظ على الوتيرة التصاعدية لهذه العملية خلال السنوات المقبلة؛

- تراجع حجم المساعدات الممنوحة برسم إنعاش الصادرات الفلاحية (الحوامض أساسا) بنسبة 26% بين سنة 2009 و 2010. أما في سنة 2011، فقد ارتفع حجم المساعدات بنسبة 39,4% بالمقارنة مع سنة 2009 و ذلك بعد دخول المساعدات الجديدة لصادرات الطماطم و توت الأرض و زيت الزيتون حيز التنفيذ؛

- انخفضت الإعانات الممنوحة برسم إقتناء المعدات الفلاحية بنسبة 18,13% بين سنتي 2009 و 2012 و ذلك بعد الإرتفاع المسجل بين سنتي 2008 و 2010 (52+%). و تجدر الإشارة أن كلفة إقتناء الجرارات تمثل أكثر من 70% من المساعدات الممنوحة في هذا الإطار.

وتتوزع الإعانات الممنوحة سنة 2011 حسب أهم العمليات كما يلي:

توزيع الإعانات و المكافآت الممنوحة من طرف صندوق التنمية الفلاحية خلال سنة 2011

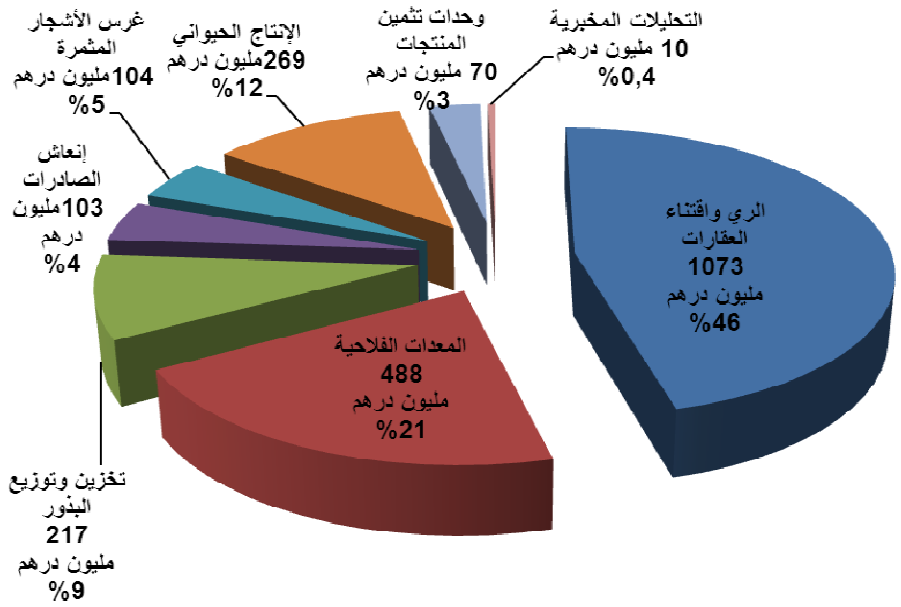

تمثل المساعدات المخصصة لتجهيز الضيعات بالمعدات الفلاحية والتهيئة الهيدرو-فلاحية والعقارية 67% من المبلغ الإجمالي للمساعدات الممنوحة.

يشكل مبلغ الإعانات المالية الممنوحة عبر صندوق التنمية الفلاحية إلى جانب مساهمة القطاع الخاص استثمارا إجماليا يقدر ب 7,4 ملايير درهم وذلك من أجل تفعيل عمليات "المغرب الأخضر" المستوفية لشروط هذه الإعانات .

و يشمل برنامج استعمال الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2012 الذي يقدر ب 2.124,6 مليون درهم ما يلي:

- دفعات لفائدة القرض الفلاحي للمغرب..... 1.560,0 مليون درهم، أي 74%؛
- برنامج محاربة آثار الجفاف..... 454,2 مليون درهم، أي 21%؛
- تأهيل السلاسل الفلاحية ..... 60,8 مليون درهم، أي 3%؛
- النخيل..... 49,6 مليون درهم، أي 2%.

إلى غاية متم يونيو 2012 تم توزيع مبلغ 1.560 مليون درهم من الإعانات لفائدة الفلاحين.

ووفقا لمخطط المغرب الأخضر سيتم خلال سنة 2012-2013 تكثيف نظام التحفيز على الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال التدابير التالية:

- إصلاح نظام المساعدات الحالي الذي انطلق ابتداء من شهر يناير 2011 خاصة عبر تبسيط المساطر؛
- دخول الإعانات الجديدة المنصوص عليها في عقود البرامج المبرمة سنة 2011 حيز التنفيذ؛
- مواصلة دينامية الإستثمارات الخاصة التي دعى إليها "مخطط المغرب الأخضر" خاصة عبر تفعيل مشاريع جديدة لتجميع الأراضي وكذا المشاريع التي تدخل في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمشاريع التي تعد الدعامة الثانية لمخطط "المغرب الأخضر"؛
- تعزيز عروض تمويل المشاريع الفلاحية بواسطة الأبناك الوطنية.

يتوقع أن يصل مبلغ إعانات صندوق التنمية الفلاحية برسم سنتي 2012 و2013 على التوالي 2.760 مليون درهم و3.070 مليون درهم.

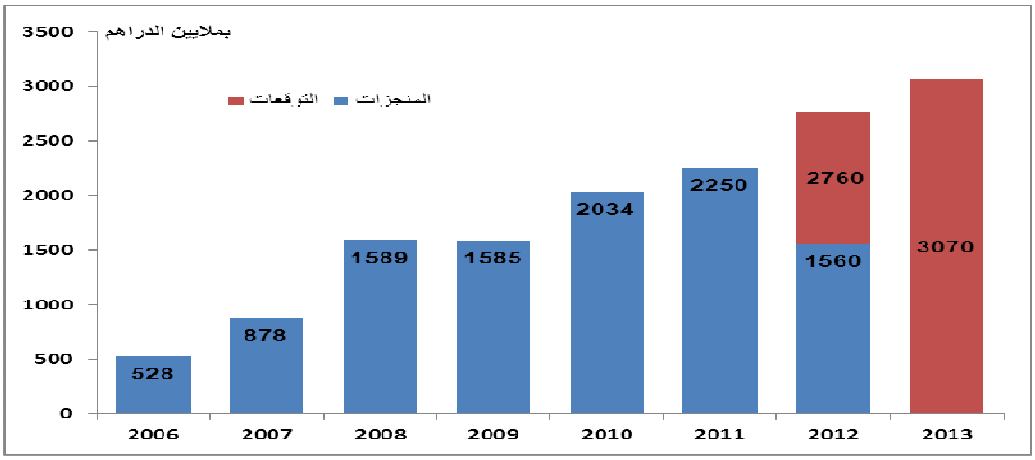

ومن المتوقع أن تصل مساهمة الدولة لإعادة تأهيل سلاسل الإنتاج، تطبيقا للعقود – البرامج والاتفاقيات الخاصة المتعلقة بها، إلى 70 مليون درهم سنة 2012 و142 مليون درهم سنة 2013. سيخصص هذا المبلغ لتمويل عمليات دعم تنمية سلاسل الإنتاج (البحث- التنمية والتأطير والتكوين و تشجيع الإستهلاك....) و ذلك بشراكة مع المهنيين المعنيين.

يصل المبلغ الإجمالي للإعتمادات المبرمجة في إطار صندوق التنمية الفلاحية برسم سنة 2013 ما قدره 3.412 مليون درهم موزعة كما يلي:

البنود	بملايين الدراهم	بـ%
تشجيع الإنتاج الفلاحي (الإعانات والتحفيزات)	3 070	90%
تنمية سلاسل الإنتاج	200	6%
المساهمة في عقود- البرامج من أجل إعادة تأهيل السلاسل الفلاحية	142	4%
المجموع	**3 412**	**100%**

2.4.2 الصندوق الوطني الغابوي :

تم إحداث الصندوق الوطني الغابوي سنة 1949 (بموجب ظهير 12 سبتمبر 1949) بهدف ضبط حسابات المداخيل والنفقات المتعلقة بتنمية الثروة الغابوية والحفاظ على التوازنات الطبيعية والتنوع البيئي وتلبية الحاجيات الأساسية للبلاد من الأخشاب وكذا إدماج الغابة في استراتيجية التنمية القروية من خلال ضمان تكاملها مع باقي الأنشطة الفلاحية. و قد تم تعديل هذا الصندوق سنة 2009 من أجل التمكن من استخلاص حصة من الموارد المتأتية من المجال الغابوي في إطار مشاركة الساكنة في تنمية الاقتصاد الغابوي. وتحدد هذه الحصة في 20% من الحصيلة الإجمالية لهذه الموارد وتخصص أساسا لحماية الغابة وتنميتها.

وقد بلغت المداخيل المنجزة في إطار الصندوق الوطني الغابوي خلال سنة 2011 بما فيها الرصيد المرحل 1.230 مليون درهم، مقابل 1.252 مليون درهم و1.217 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009. في حين بلغت النفقات المنجزة من طرف هذا الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 695 مليون درهم، مقابل 572 مليون درهم و541 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009.

تهدف العمليات الإستراتيجية المبرمجة في إطار الصندوق إلى تحسين و إعادة الإحياء و إعادة تشجير 50.000 هكتار سنويا مع إعادة تأهيل الفضاءات عبر إعطاء الأولوية للأنواع المحلية كأشجار البلوط و الأرز و الأركان.

توزيع الموارد المالية حسب مكوناتها برسم سنتي 2009 و2011

2009	2011
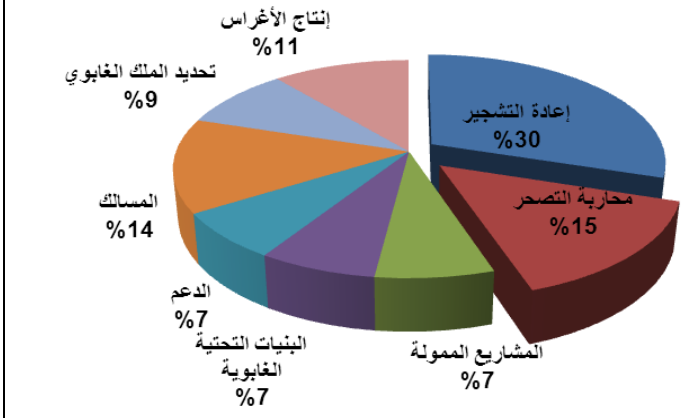	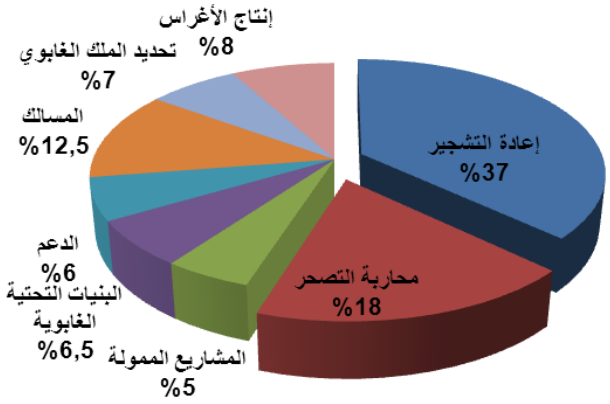

ويبين الجدول التالي تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالعمليات الممولة من طرف هذا الصندوق خلال الفترة 2009-2011:

السنة / المكونات	2009	2010	2011
تحديد الملك الغابوي (بالهكتار)(*)	263 579	397 930	599 949
إعادة تأهيل الغابات(بالهكتار)	208000	144 500	270 421
إعادة التشجير و إعادة الإحياء و تحسين المراعي الغابوية وصيانة المغروسات (بالهكتار)	65 137	69 090	67 988
محاربة انجراف التربة (بالهكتار)	565	595	450
إنتاج المغروسات (العدد بالملايين)	40	40	41
أشغال مكافحة التعرية: التصحيح الميكانيكي (بالمتر المكعب)	160 000	150 000	150 000
أشغال شق و إعادة تأهيل المسالك الغابوية (بالكلم)	1457	1557	1052
اشغال إعادة تأهيل الخنادق المضادة للحرائق (بالكلم)	318	352	430

(*) تحديد مؤقت + نهائي.

تندرج هذه العمليات في إطار البرنامج الذي أعدته المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والذي يهدف إلى بلوغ الأهداف التالية في أفق سنة 2014:

- تحفيظ الملك الغابوي على مساحة تناهز 9 ملايين هكتار؛
- التحكم في التعرية الناتجة عن السيول على مساحة 1,5 مليون هكتار؛
- إعادة التشجير وإعادة الإحياء وتحسين المراعي الغابوية على مساحة 500.000 هكتار؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه على مستوى 154 موقعا بيولوجيا وإيكولوجيا يغطي 2,5 مليون هكتار.

هذا، وتبلغ النفقات المتوقعة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2011 حوالي 871,3 مليون درهم، يتم تخصيصها لإنجاز العمليات التالية:

- إعادة التشجير وإعادة الإحياء وصيانة الأغراس ومكافحة انجراف التربة على مساحة 64.968 هكتار؛
- زراعة الأشجار المثمرة وإعادة إعمار الغابات على مساحة 12.610 هكتارا؛
- تحسين المراعي الغابوية على مساحة 8.515 هكتار؛
- إنتاج 42.000.000 شتلة غابوية ؛
- تهيئة الغابات على مساحة 59.473 هكتارا؛
- شق وصيانة وإعادة تأهيل 1.513,5 كلم من المسالك الغابوية؛
- التصحيح الميكانيكي للأودية بحجم 165.260 متر مكعب؛
- أشغال التهيئة المتعلقة بمحاربة التعرية للأحواض المنحدرة لعلال الفاسي ووادي المالح.

بصفة عامة، تم تمويل 83% من الكلفة الإجمالية للعمليات الاستثمارية التي قامت بها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر خلال الفترة 2009-2012 بواسطة موارد هذا الصندوق.

3.4.2 صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية :

تم إحداث هذا الصندوق سنة 1990 بهدف ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالمحافظة على الطرائد والأسماك وتحسين الصيد البري والصيد في المياه الداخلية.

يتم تمويل هذا الصندوق عبر:

- حصيلة واجبات رخص الصيد البري وإيجار حقوق الصيد البري والرسوم المستحقة على الصيد بالإحاشة؛
- حصيلة رخص الصيد المائي وإيجار حق الصيد؛
- حصيلة الغرامات المحكوم بها والمصالحات المبرمة طبقا لمقتضيات الظهير الشريف في شأن الصيد البري.

وتبلغ موارد ونفقات هذا الصندوق برسم سنة 2011 على التوالي 158 مليون درهم و 22 مليون درهم مقابل على التوالي 149 مليون درهم و24 مليون درهم، سنة 2010 و131 مليون درهم و20 مليون درهم سنة 2009.

هذا، وتميزت حصيلة هذا الصندوق برسم سنة 2011 بإنجاز العمليات التالية :

- إنتاج وإعادة توطين 11,7 ملايين من الأسماك ب63 موقع صالح للصيد (مجاري للمياه والبحيرات الطبيعية وخزانات السدود)؛
- تعزيز عمليات تربية الأسماك ب45 خزان للسدود؛
- إتمام أشغال إحداث محطة لتربية سرطان النهر بإقليم إفران وكذا أشغال إعادة تأهيل محطة تربية السلمون برأس الماء؛

- إنعاش الشراكة مع جمعيات الصيد البري وشركات الصيد البري السياحي تتعلق ب 627 منطقة مستأجرة حاليا؛
- دعوة الجمعيات إلى الإنخراط في البرنامج الوراثي ومبدأ إعادة توطين الطرائد وتربيتها.

بالإضافة إلى مواصلة إنجاز الأشغال التي انطلقت سنة 2011، تمت برمجة عمليات جديدة برسم سنة 2012 تتعلق أساسا بمواصلة تهيئة منطقتين لتربية بعض الأنواع من الطرائد بإغير وولماس وتجهيز 12 محمية للصيد الملكي و محميتين لتعليم الصيد بسيدي علال البحراوي وبركان.

4.4.2 صندوق التنمية القرويــة والمناطق الجبلية :

تم إحداث هذا الحساب سنة 1994 بهدف ضبط حسابات عمليات البرامج المندمجة للتنمية القروية و تم تعديله خلال سنة 2012 من أجل تمكينه من التكفل كذلك بالبرامج المندمجة للتنمية بالمناطق الجبلية.

و تجدر الإشارة أنه و ابتداء من سنة 2007، أعيد النظر في مفهوم التنمية القروية و ذلك في إطار رؤية جديدة لتنمية التراب الوطني تروم، بالإضافة إلى الجانب الفلاحي، إدخال الجوانب المتعلقة بتعزيز البنيات التحتية و تحسين الدخل و التنمية البشرية إلى مفهوم التنمية.

و في هذا الإطار خصص الصندوق، ابتداء من سنة 2008، جزءا من اعتماداته لإنجاز مشاريع تساهم على الخصوص في التقليص من الفوارق بين المدن و البوادي، و لا سيما في مجال التعليم و الصحة و الخدمات الإجتماعية، و ذلك بمبادرة من القطاع المكلف بالتنمية المجالية.

بلغت موارد الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 1.604.77 مليون درهم مقابل 1.335,77 مليون درهم و 1.010,27 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك زيادة سنوية متوسطة تصل إلى 26,03%.

في حين سجلت النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب برسم الفترة 2009-2011 زيادة سنوية متوسطة تبلغ 56,98%، كما سجلت نسبة مساهمة في تمويل مشاريع تنمية القطاع الفلاحي بنسبة 8,16% .

وصل المبلغ المخصص في إطار هذا الصندوق خلال نفس الفترة إلى 924,56 مليون درهم و قد هم أساسا إنجاز العمليات التالية:

- شق وصيانة المسالك.....367,27 مليون درهم؛
- إنجاز الأشغال المتعلقة بالري الصغير والمتوسط.....364,49 مليون درهم؛
- تثمين المنتجات الفلاحية.....98,90 مليون درهم؛
- غرس الأشجار المثمرة والدعم التقني.....61,48 مليون درهم؛
- التهيئة العقارية واستصلاح التربة.....20,66 مليون درهم.

يمكن توزيع مساهمة هذا الصندوق في تمويل التنمية الفلاحية الجهوية خلال الفترة 2009-2010 كما يلي:

تمويل التنمية القروية حسب الجهات

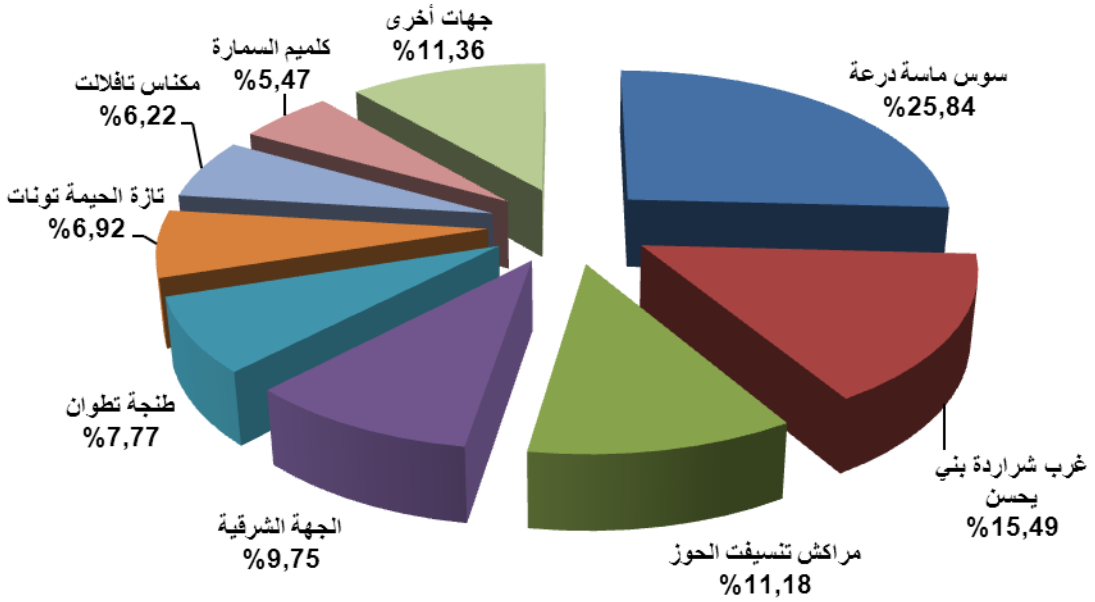

تبلغ تكلفة العمليات الأساسية المبرمجة في إطار هذا الصندوق برسم سنة 2012 ما قدره 800 مليون درهم. وتتعلق هذه العمليات بما يلي:

- محاربة آثار الجفاف..... 400,00 مليون درهم؛
- شق وصيانة المسالك..... 83,60 مليون درهم؛
- الإعداد الهيدرو-فلاحي..... 30,20 مليون درهم؛
- استصلاح التربة والتهيئة العقارية..... 4,60 مليون درهم.

تمويل تنمية المناطق القروية:

يدخل تدخل القطاع المكلف بالتنمية المجالية في إطار اتفاقيات الشراكة بين الدولة و الجماعات المحلية من خلال المشاريع التالية:

- المشاريع المندمجة للتنمية المجالية التي تنص أساسا على تعزيز البنيات التحتية للجماعات القروية و إحداث الأنشطة المدرة للدخل عبر دعم التعاونيات و الجمعيات النسوية المحلية و إعادة تأهيل المنازل السياحية الجبلية؛
- مشاريع الدعم للإجراءات على المستوى المجالي و منها المساهمة في إحداث أنظمة الإنتاج المحلية كإنتاج الأركان في جهة أكادير إدا أوتانان، و إنعاش و تأهيل الحدائق الطبيعية و تنمية سلسلة تربية الإبل بالمناطق الصحراوية؛
- المشاريع التي يكون مصدرها خطط التنمية التي تساهم في فك العزلة عن الجماعات القروية و تعزيز خدمات القرب؛
- تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرنامج الخطة 21 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بهدف تحسين

ظروف عيش الساكنة القروية وكذا تعزيز طرق تدبير البيئة و التنمية المستدامة؛

- دعم خطة التدخل السريع المتعلقة بالمناطق الجبلية ذات الأولوية خاصة من خلال المساهمة في البرامج المستعجلة التي تهدف إلى الحد من آثار الفيضانات و تقوية البنيات السوسيو- تعليمية.

و بحيث، أنه ابتداء من سنة 2009، تم التوقيع على 73 اتفاقية متعلقة بإنجاز مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها 1.466 مليون درهم ممولة في حدود 678 مليون درهم، أي % 46، بواسطة تمويلات من الصندوق، أي نسبة تأثير تبلغ 1,16. و تصل المبالغ المدفوعة برسم سنتي 2010 و 2011 إلى 296,31 مليون درهم.

أما بالنسبة للمشاريع التي ستستفيد من تمويل هذا الصندوق برسم سنة 2013، فسوف يتم إتباع مسطرة جديدة لطلب عروض مشاريع. و سيتم اختيار المشاريع المؤهلة وفقا لبعض المعايير، لا سيما زائدة القيمة الاجتماعية و الاقتصادية على المنطقة و كذا مدى تأثيرها على الاستمرارية البيئية.

5.4.2 صندوق تنمية الصيد البحري :

من أجل التمكن من ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالمحافظة على الثروة السمكية والنهوض بقطاع الصيد البحري، تم إحداث صندوق تنمية الصيد البحري سنة 2009.

بلغت موارد هذا الصندوق برسم سنة 2011 ما قدره 453,32 مليون درهم مقابل 404,44 مليون درهم و220 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009، مما مكن من انطلاق عمليات تفعيل إستراتيجية قطاع الصيد البحري المسماة "هاليوتيس" .

أما العمليات المبرمجة برسم سنة 2012 فتتعلق بالمحاور التالية:

- تأهيل موانئ الصيد ..... 129,00 مليون درهم؛
- اقتناء وتركيب المعدات التقنية و السمعية البصرية ..... 69,63 مليون درهم؛
- تهيئة محطة لتفريغ الأسماك بالداخلة ومركز لمراقبة ورصد بواخر الصيد..... 30,00 مليون درهم؛
- تنظيم معرض "هاليوتيس"..... 25,00 مليون درهم؛
- تعزيز محاربة الصيد البحري غير الشرعي..... 4,10 مليون درهم.

تنحصر الإعتمادات المخصصة لبرنامج العمل لسنة 2013 في مبلغ 100 مليون درهم و ذلك من أجل إنجاز العمليات التالية:

- تصنيف مناطق تربية الأحياء المائية؛
- إنجاز دراسة جدوى بالنسبة لمخطط تنفيذ نظام تدبير المصايد على أساس الحصص؛
- إصدار علامات تجارية لمنتوجات الصيد؛
- إنجاز دراسة حول تنافسية قطاع تثمين المنتوجات البحرية؛
- إحداث أقطاب تنافسية لمنتوجات البحر بطنجة؛
- تأهيل عربات نقل الأسماك؛

- إنعاش الابتكار (التشخيص و التعريف و دعم الصناعات)؛
- تصميم و طباعة الوسائل التعليمية بالنسبة للمخطط التسويقي المؤسساتي الوطني و الدولي؛
- بناء مقرات لبائعي السمك بالجملة؛
- تطوير و توسيع و تنفيذ البرامج المعلوماتية المتعلقة بنظام الإشهاد؛
- المشروع النموذجي المتعلق بنظام تتبع صيد الأخطبوط؛
- تعزيز أبراج مراقبة البواخر عبر الأقمار الاصطناعية.

الفصل الخامس: الإنعاش الاقتصادي والمالي

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تهم مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي 9 حسابات، وقد سجلت برسم سنة 2011 على مستوى الموارد ما قدره 10.701 مليون درهم أي انخفاض بنسبة 34% مقارنة مع سنة 2010 (مزيد من التفاصيل بالجدول بالملحق رقم 4).

حصة الموارد المنجزة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية العاملة في مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي برسم سنة 2011

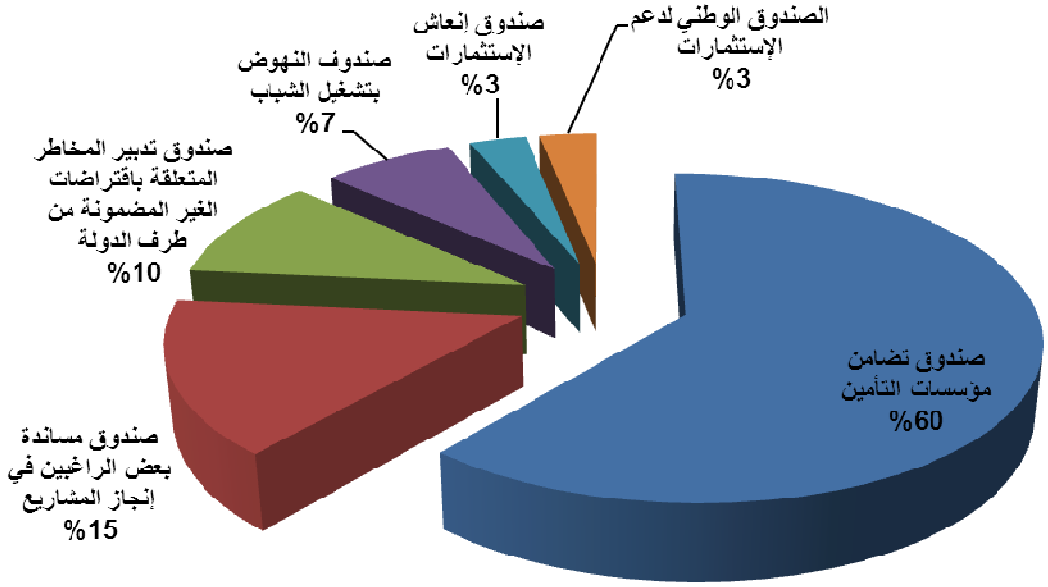

1.5.2 صندوق النهوض بتشغيل الشباب :

تم إحداث الحساب المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" سنة 1994 بهدف وضع شروط منح القروض لبعض المقاولين الشباب وتمويل العمليات الرامية إلى إدماج الشباب في الحياة العملية. ويتم تدبير هذا الحساب من طرف الوزارات المكلفة بالتشغيل والتكوين المهني والصناعة والمالية. وقد تم تغيير الحساب المذكور سنة 2009 من أجل المساهمة كذلك في تمويل صندوق دعم التشغيل الذاتي الذي يقوم بتدبيره صندوق الضمان المركزي برسم التسبيقات المعفاة من الفوائد والموجهة للتمويل الكلي أو الجزئي للحصة من رأس المال بالنسبة لحاملي مشاريع إحداث المقاولات، سواء كانوا حاملين للشواهد أم لا.

إنعاش التشغيـل :

بلغت الإعتمادات المرصدة برسم الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2012 لتمويل برامج إنعاش الشغل 1,77 مليار درهم، حيث انتقلت من 330,8 مليون درهم سنة 2009 إلى 482,8 مليون درهم سنة 2012. وقد مكنت هذه الإعتمادات من تحقيق النتائج التالية :

- **برنامج "إدماج"**: مكن هذا البرنامج من إدماج 191.520 باحثا عن الشغل منذ تفعيله ابتداء من سنة 2009 و إلى غاية متم شهر يونيو 2012. في حين شكل حاملو شهادات التعليم العالي والباكالوريا الذين يستهدفهم هذا البرنامج بشكل أساسي، حوالي 39% من مجموع المدمجين خلال سنة 2011.

ويبين الرسم التالي توزيع أعداد المدمجين حسب أنواع الشواهد كما يلي:

توزيع إدماج الباحثين عن الشغل حسب أنواع الشواهد سنة 2011

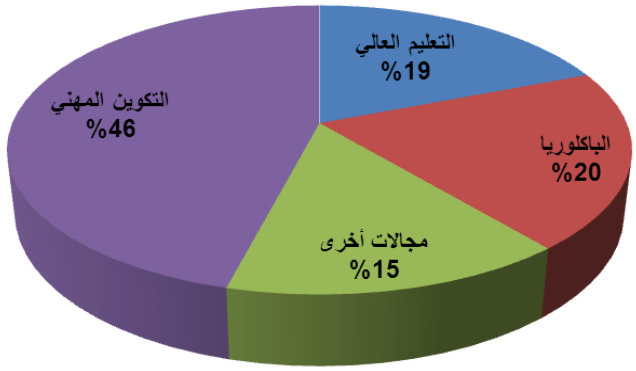

تطور عدد المدمجين

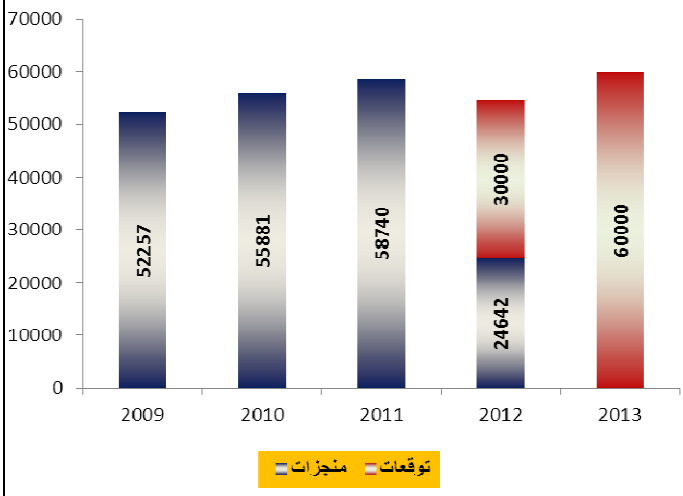

توزيع إدماج الباحثين عن الشغل حسب نوع القطاعات سنة 2011

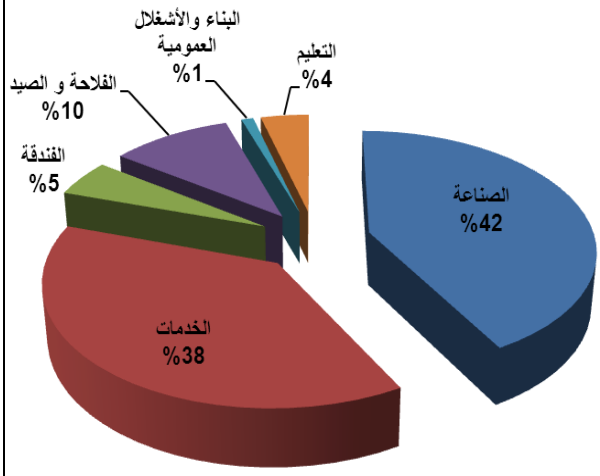

توزيع إدماج الباحثين عن الشغل حسب الجهات سنة 2011

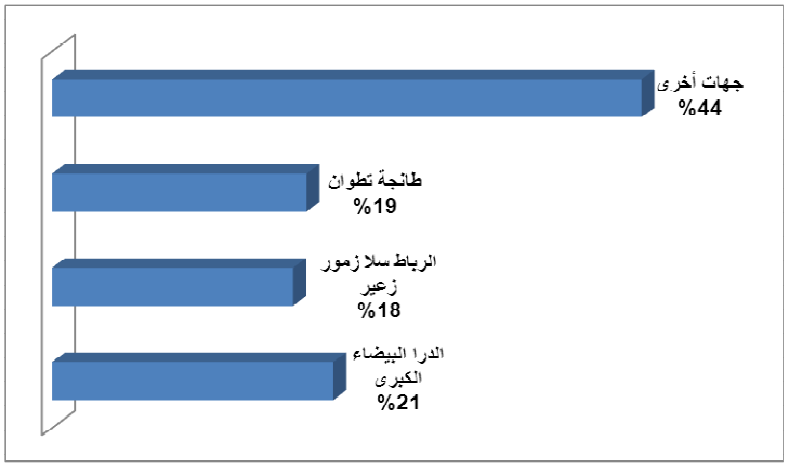

- **برنامج "تأهيل":** في هذا الإطار، استفاد إلى غاية متم يونيو 2012 ما مجموعه 10.155 شابا باحثا عن العمل، 45% منهم إناث. كما بلغت نسبة الإدماج الإجمالي برسم هذا البرنامج 70%. يمكن تقسيم المستفيدين من التكوين في إطار برنامج " تأهيل " كما يلي:

تطور عدد المستفيدين من التكوين	توزيع المستفيدين حسب طبيعة التكوين
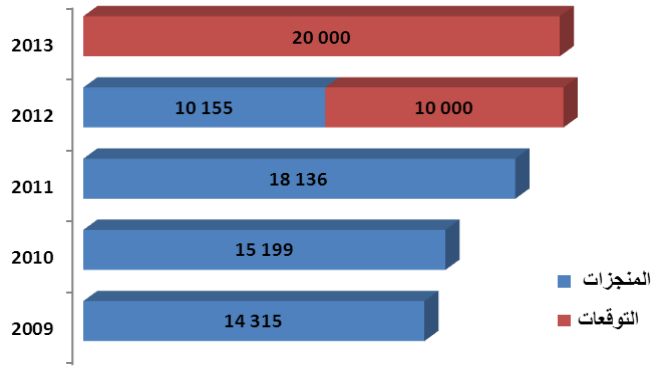	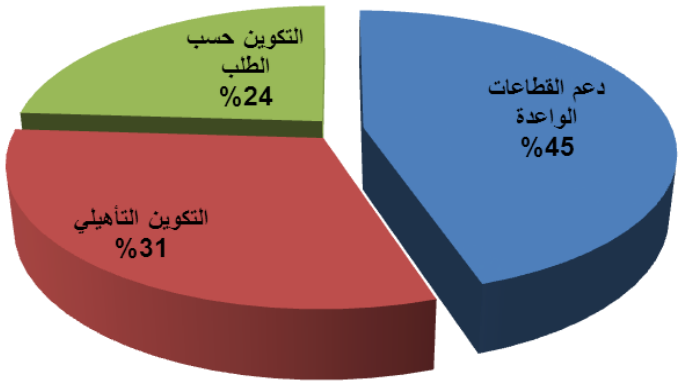

- **برنامج "مقاولتي"** : بلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها في إطار برنامج "مقاولتي" منذ سنة 2009 و إلى متم يونيو 2012، 2.960 مشروع.

أما برنامج العمل لسنة 2013 فهو يرمى بالخصوص إلى :

- إدماج 60.000 باحث عن الشغل في إطار برنامج إدماج؛
- تكوين 20.000 باحث عن الشغل في إطار برنامج تأهيل؛
- مواكبة كل حامل لمشروع في إطار برنامج مقاولتي.

التكوين بالتدرج المهني :

تم تفعيل برنامج التكوين بالتدرج المهني بواسطة القانون رقم 12.00 المتعلق بإحداث و تنظيم التدرج المهني. ويرتكز هذا البرنامج على تكوين تطبيقي بالمقاولة يتم تكميله ب20% على الأقل من هذه المدة بتكوين عام وتكنولوجي يُنظم داخل مركز التكوين.

ويرمي هذا التكوين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسهيل اندماج الشباب في الحياة العملية من خلال ممارستهم لأنشطة مهنية تمكنهم من التوفر على تأهيل مهني؛
- المساهمة في تحسين تأطير النسيج الاقتصادي للمقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة؛
- المساهمة في حماية حرف الصناعة التقليدية؛
- ضمان تكوين ملائم للشباب القروي.

تساهم الدولة في هذا البرنامج بمبلغ 250 درهما في الشهر عن كل متدرب يمنح لمقاولات الصناعة التقليدية المشرفة على التكوين.

وقد بلغ عدد المتدربين سنتي 2011-2012 ما مجموعه 34.302 متدرب منهم 12.169 متدربة، وقد ساهمت أكثر من 10.873 مقاولة في هذا التكوين سنة 2012.

تطور عدد المستفيدين من التكوين

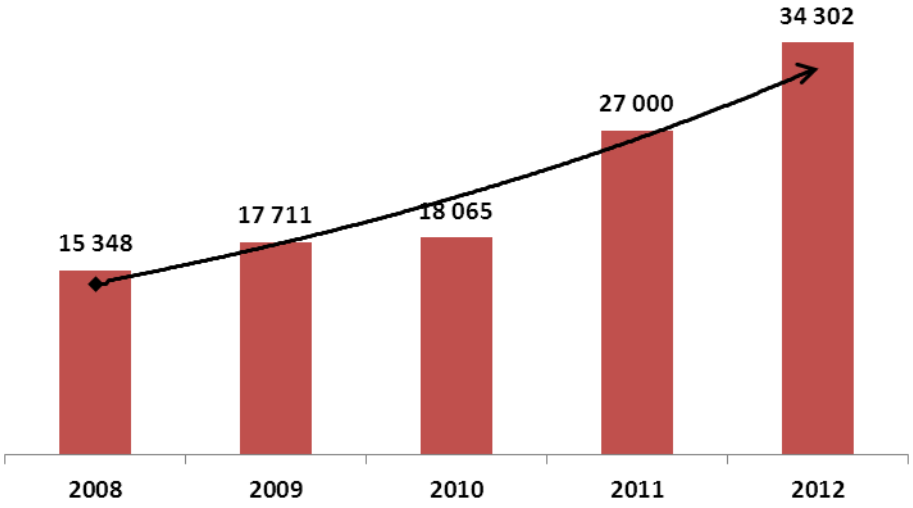

برسم سنة 2013 و في إطار التقارب بين برامج التكوين بالتدرج المهني و أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية إلى تكوين و إدماج الشباب المنقطعين عن الدراسة، فقد تمت برمجة 102 مشروع للتكوين بالتدرج المهني. و سيستفيد من هذا التكوين 60.000 شاب و شابة لا سيما في العالم القروي.

2.5.2 صندوق إنعاش الاستثمارات :

تم إحداث صندوق إنعاش الاستثمارات سنة 1999 بهدف تشجيع استثمار القطاع الخاص الوطني والأجنبي و إحداث مناصب الشغل وتشجيع نقل التكنولوجيا وتفعيل التنمية الجهوية. ويرمي هذا الحساب إلى ضبط العمليات المرتبطة بتحمل الدولة لتكلفة الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في شكل مساهمة في إنجاز البنيات التحتية الخارجية واقتناء الأراضي التي ستقام عليها المشاريع وكذا إنجاز عمليات التكوين المهني وذلك طبقا لمقتضيات المادة 17 من ميثاق الاستثمار.

وفي هذا الإطار، تقدم الدولة دعما ماليا لإنجاز المشاريع التي تتوفر على معايير محددة، كما نص على ذلك الميثاق المذكور ومرسومه التطبيقي ويتعلق الأمر بأحد الشروط التالية:

- استثمار مبلغ يساوي أو يفوق 200 مليون درهم؛
- إحداث 250 منصب شغل قار أو أكثر؛
- ضمان نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في الحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار، تستفيد المقاولات المؤهلة من الامتيازات التالية :

- **على مستوى الأراضي:** تساهم الدولة في تحمل النفقات المتعلقة باقتناء الأراضي اللازمة لإنجاز برنامج الاستثمار في حدود 20 % من تكلفة الأرض التي سيقام عليها المشروع؛

- **على مستوى البنيات التحتية الخارجية:** تساهم الدولة في تحمل النفقات المتعلقة بالبنيات التحتية الخارجية اللازمة لإنجاز برنامج الاستثمار في حدود 5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج الاستثماري؛
- **على مستوى التكوين:** تساهم الدولة في تحمل مصاريف التكوين المهني المتوقع في إطار البرنامج الاستثماري في حدود 20 % من تكلفة التكوين.

ويتم منح المساهمة المالية للدولة الرامية إلى إنعاش الاستثمار في حدود 5% من المبلغ الإجمالي للبرنامج الاستثماري. ويمكن لهذه النسبة أن تصل إلى 10% إذا كان المشروع يقع بمنطقة قروية أو بضواحي المدن أو يتعلق باستثمار في قطاع صناعة الخيط والنسيج والنسيج الرفيع المستوى.

وقد همت العمليات المنجزة في إطار ميثاق الاستثمار خلال سنة 2011 حوالي 89 اتفاقية مقابل 90 سنة 2010، بغلاف استثماري إجمالي يصل إلى 92 مليار درهم من شأنها توفير 10.000 منصب شغل. و بلغت المبالغ المدفوعة في إطار هذا الصندوق لتمويل استثمارات في مجال صناعة أجزاء الطائرات والصناعة والسياحة والسيارات ما قدره 24,18 مليون درهم.

تمويل الاستثمارات حسب مجال تدخل الحساب

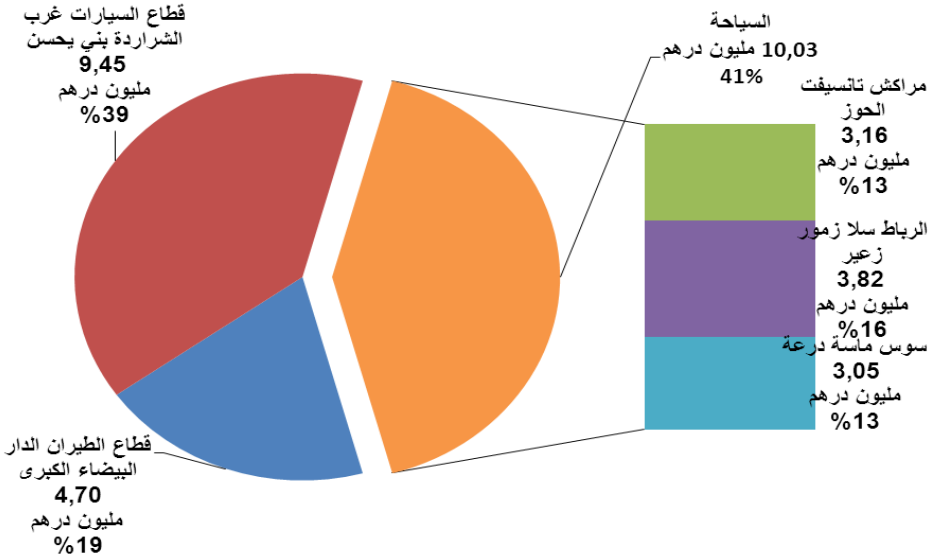

التوزيع حسب الجهات لعدد مناصب الشغل المتوقع إحداثها

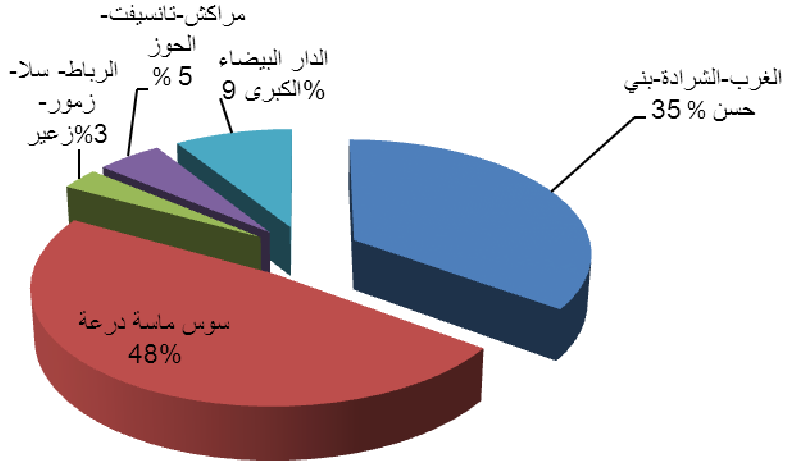

وصل مبلغ التحويلات التي تمت في إطار هذا الصندوق منذ إحداثه وإلى غاية متم 2011 إلى 635 مليون درهم.

تطورمساهمات صندوق إنعاش الإستثمارات
خلال الفترة 2002-2011 (بملايين الدراهم)

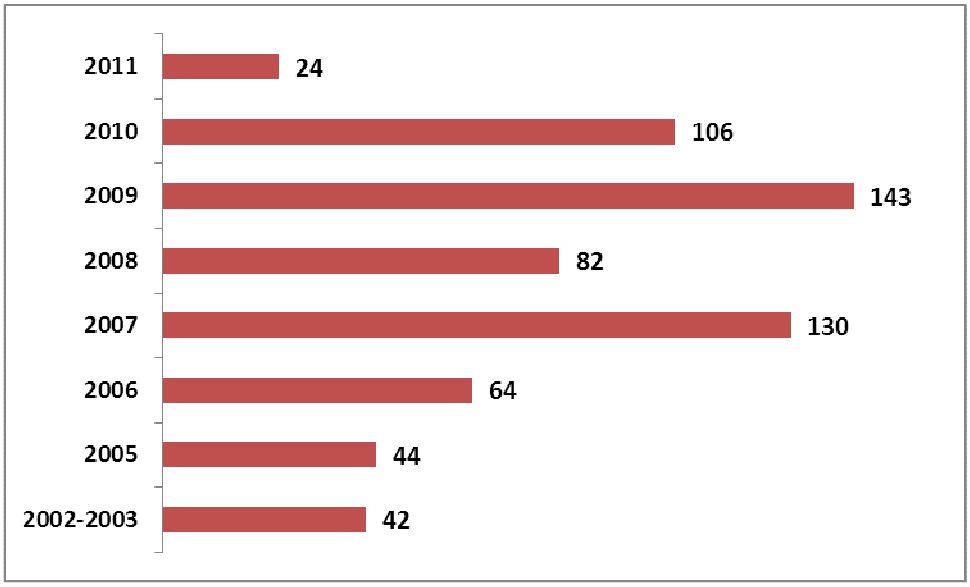

3.5.2 الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات :

تم إحداث هذا الصندوق الذي يعتبر وزير الإقتصاد والمالية هو الآمر بصرفه، سنة 2011 من أجل ضبط العمليات المحاسبتية المرتبطة بدفع مساهمات الدولة، على شكل رأسمال، الموجهة لدعم الإستثمارات في إطار تعاقدي وذلك بعلاقة مع الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الجهوية.

و يتم تزويد الصندوق أساسا من 50% من حصيلة تفويت المساهمات و المؤسسات للقطاع الخاص.

بلغت موارد الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 327,5 مليون درهم، وهو ما يمثل نصف حصيلة تفويت مجموع المساهمات العمومية في رأسمال شركة "ملح المحمدية" بمبلغ 655 مليون درهم.

بلغت النفقات المنجزة خلال سنة 2011 ما قدره 250 مليون درهم و مكنت من التحويل لفائدة شركة "الصندوق المغربي للتنمية السياحية" لحصة الميزانية العامة في الرأسمال الأولي لهذه الشركة و ذلك من أجل المساهمة في تمويل الاستراتيجية السياحية "رؤية 2020" .

4.5.2 صندوق تضامن مؤسسات التأمين :

تم إحداث هذا الحساب سنة 1984 بغرض ضبط حسابات العمليات المرتبطة بمنح المساعدات لمقاولات التأمين وإعانات لمقاولات التأمين التي توجد في حالة تصفية، وذلك من أجل تغطية العجز في الموجودات المتعلقة بفئة التأمين الإجباري عن السيارات وفق الشروط المنصوص عليها في مدونة التأمين.

و قد تم تغيير هذا الحساب سنة 2012 ليتمكن من تحمل التمويل الجزئي للإستثمارات و العمليات التي تقوم بها المجموعة ذات النفع العام المسماة "المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية" و كذا المساهمة في تمويل صندوق دعم التماسك الإجتماعي.

يتم تمويل هذا الصندوق أساسا بواسطة نصف حصيلة الرسم المفروض على عقود التأمين التي تبرمها مقاولات التأمين وعلى جميع المعاملات المتعلقة بإنشاء العقود المذكورة أو تغييرها أو فسخها باتفاق الأطراف وكذا حصيلة مساهمة مقاولات التأمين وإعادة التأمين والرسملة المحدثة بالإضافة إلى فائض الموجودات الناتج عن تصفية مقاولات التأمين وشركات إعادة التأمين.

وقد بلغت موارد هذا الحساب خلال سنة 2011 ما قدره 6.368 مليون درهم مقابل 5.544 مليون درهم و 4.793 مليون درهم على التوالي برسم سنتي 2010 و2009 أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 15,26%. ويتوقع أن تصل موارد هذا الصندوق سنة 2012 إلى 932 مليون درهم.

وقد بلغ مجموع النفقات المنجزة في إطار هذا الحساب خلال الفترة 2009-2011 ما قدره 368,82 مليون درهم. ومن المرتقب خلال سنة 2012 أن تتم تعبئة 580 مليون درهم لإنجاز العمليات التالية:

- المساهمة في تمويل الحساب المرصد لأمور خصوصية " صندوق دعم التماسك الاجتماعي"..... 350 مليون درهم؛
- المساعدات والإعانات المقدمة إلى مقاولات التأمين..... 200 مليون درهم؛
- تمويل عمليات الجمعية ذات المنفعة العامة المسماة "المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية"..... 30 مليون درهم.

الفصل السادس: مجالات أخرى

يبلغ عدد الحسابات المصنفة في هذا الإطار 17 حسابا وتمثل 23,3% من مجموع الموارد المنجزة خلال سنة 2011 من طرف الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (مزيد من التفاصيل بالجدول بالملحق رقم 4).

1.6.2 الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة :

يهدف هذا الحساب إلى ضبط حسابات العمليات المتعلقة بما يلي:

- اقتناء العقارات اللازمة لبناء المؤسسات التعليمية وإحداث المرافق العمومية؛
- بناء وتجهيز البنايات التابعة لأملاك الدولة؛
- إصلاح وصيانة البنايات التابعة لأملاك الدولة غير المخصصة لقطاع بعينه أو ذات الاستعمال المشترك؛
- أداء حصيلة بيع أملاك الدولة لفائدة الميزانية العامة.

بلغت الموارد الذاتية للحساب، التي تتشكل أساسا من حصيلة بيع أراضي ومساكن الدولة، ما قدره 2.021 مليون درهم سنة 2011 ، مقابل 1.399 مليون درهم و1.673 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009، وذلك لفائدة الفاعلين العموميين والخواص من أجل إنجاز

مشاريع اجتماعية-اقتصادية وكذا محتلي بعض أملاك الدولة من أجل تمكينهم من الحصول على ملكية خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوعاء العقاري المعبأ في إطار هذه العمليات مكن من تنفيذ البرامج التي تحظى بالأولوية والمتعلقة على الخصوص بقطاعات السكن والصناعة والسياحة و الخدمات.

هذا، وبلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب بما فيها الفائض المرحل حوالي 15.185 مليون درهم برسم سنة 2011، مقابل 14.175 مليون درهم و14.386 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009، أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 2,74%.

وتم استعمال هذه الموارد لإنجاز العمليات التالية:

- شراء الأراضي والبنايات الإدارية لتلبية حاجيات الإدارات من التجهيزات العمومية؛
- إنجاز أشغال طبوغرافية وشراء المعدات اللازمة لإنجاز عمليات تحفيظ البنايات التابعة لملك الدولة من أجل ضمان السلامة القانونية الضرورية وتقسيم الرسوم العقارية وضمان مطابقتها وإعداد الوثائق المتعلقة بالملكية المشتركة في إطار بيع المساكن التابعة لملك الدولة. وتغطي العمليات المنجزة برسم الفترة 2009 -2011 مساحة إجمالية تصل إلى 34.219,14 هكتارا.

ويمكن تقديم تطور النفقات المنجزة في هذا الإطار كما يلي:

- 2009 ..... 1.648 مليون درهم؛
- 2010 ..... 1.009 مليون درهم؛
- 2011..... 1.383 مليون درهم.

وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التابعة لملك الدولة والمعبأة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2011 حوالي 832 هكتارا موزعة حسب القطاعات المستفيدة منها كما يلي:

1. النظام التعاقدي: تمت تعبئة 401 هكتار:

- **السياحـة :**

159 هكتارا .....56,17 مليون درهم؛

- **الصناعـة :**

126 هكتارا .....726 مليون درهم؛

- **السكـن :**

115 هكتارا..... 73 مليون درهم؛

2. النظام غير التعاقدي: تمت تعبئة 40 هكتار:

السكـن :

9 هكتارات..... 20 مليون درهم؛

الخدمات :

31 هكتارا..... 43,3 مليون درهم؛

التدبير اللاممركز للاستثمار :

في إطار التدابير القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتدبير اللاممركز للاستثمار، تمت المصادقة على 66 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي يقدر ب 3.027 مليون درهم مكنت من تحصيل موارد تصل إلى 220,26 مليون درهم، تم إنجاز هذه المشاريع على مساحة إجمالية تصل إلى 391 هكتارا.

توزيع أملاك الدولة المفوتة حسب المستفيدين برسم سنة 2011

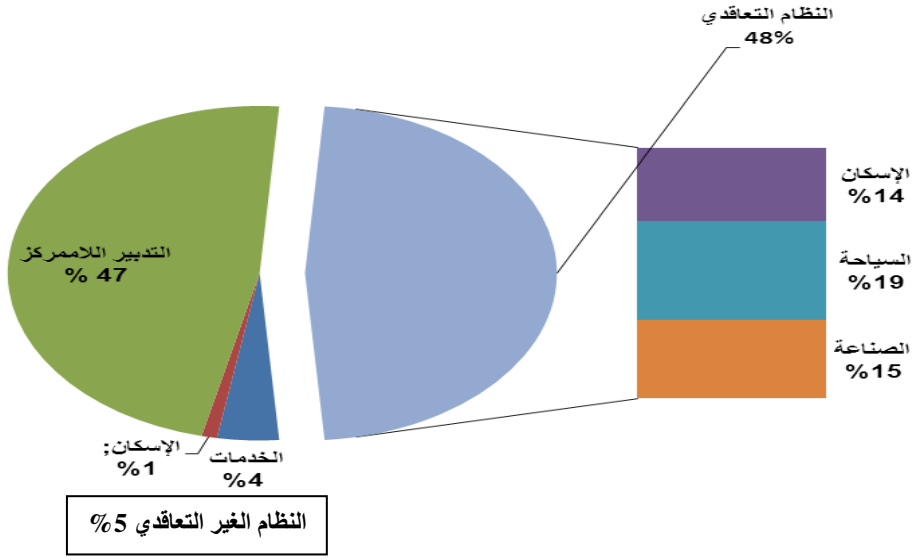

3. تفويت مقرات السكن الوظيفي لفائدة المستفيدين منها :

في إطار الأنظمة القانونية الجاري بها العمل تم تفويت 346 وحدة من الملك العمومي للدولة منها 109 سكن فردي و237 شقة تم تفويتها لفائدة المستفيدين منها بمبلغ إجمالي يقدر ب 229,8 مليون درهم.

ومن المتوقع برسم سنة 2012 تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 997,3 مليون درهم من أجل إنجاز العمليات التالية:

- اقتناءات عقارية..... 743,0 مليون درهم؛
- تجهيز وإصلاح وتدبير البنايات التابعة لأملاك الدولة..... 25,8 مليون درهم؛
- إنجاز مباني تابعة لملك الدولة..... 4,0 مليون درهم؛
- عمليات أخرى..... 224,5 مليون درهم.

2.6.2 الصندوق الخاص لدعم المحاكم :

ألغت المادة 21 من قانون المالية لسنة 2011 الحساب الخاص المسمى " الصندوق الخاص لدعم المحاكم والمؤسسات السجنية" وتم تعويضه بحسابين يسميان " الصندوق الخاص لدعم المحاكم" و" الصندوق الخاص لدعم المؤسسات السجنية".

يتم تمويل الصندوق الخاص لدعم المؤسسات السجنية أساسا بواسطة حصص من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية والمصاريف القضائية والرسم القضائي و حصيلة الغرامات والعقوبات المالية المتعلقة بمخالفات قانون السير على الطرق التي تحكم بها المحاكم . تخصص هذه المداخيل أساسا للتكفل بمصاريف بناء وتوسيع وتجديد وترميم المحاكم والتجهيزات والمعدات والأدوات اللازمة للمحاكم وتكوين القضاة.

يساهم هذا الحساب في تفعيل برنامج تحديث محاكم المملكة وإصلاح الجهاز القضائي ومدونة السير.

وقد بلغت الموارد الذاتية المنجزة في إطار هـذا الصنـدوق خـلال الفتـرة 2009-2011 ما مجموعه 1.408,84 مليون درهم موزعة كالتالي:

(بملايين الدراهم)

السنوات	المداخيل المنجزة
2009	391,77
2010	399,33
2011	617,74
المجموع العام	**1.408,84**

وفي إطار تعزيز مسلسل اللاتركيز الإداري والمالي، بلغت الاعتمادات الموضوعة رهن إشارة المحاكم سنة 2011 حوالي 1.199,87 مليون درهم مقابل 1.100,65 مليون درهم و852,87 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009، أي بزيادة متوسطة بنسبة 18,6%.

أما في ما يخص النفقات التي تم إصدارها برسم نفس الفتـرة، فقد بلغـت 882,67 مليون درهم تتوزع حسب السنوات كما يلي:

(بملايين الدراهم)

السنوات	النفقات التي تم إصدارها
2009	228,32
2010	318,93
2011	335,42
المجموع العام	**882,67**

وقد تم تخصيص هذه النفقات برسم سنة 2011 لتمويل العمليات التالية:

- توسيع وتهيئة قصر العدالة بالرباط ومحكمة الإستئناف التجارية بفاس والمحاكم التجارية بمكناس وفاس وطنجة والمحاكم الإدارية بكل من مكناس وفاس والمحاكم الإبتدائية بالسمارة وبني ملال وفاس ووجدة وأكادير وبنسليمان والقصر الكبير ومحاكم الأسرة بطنجة وبني ملال والقنيطرة وإنزكان ومركز القاضي المقيم بتيداس وبوجدور ومشرع بلقصيري؛
- تجهيز المحاكم الجديدة بمعدات المراقبة والعتاد التقني والمعلوماتي و كذا قاعات التكوين بمحاكم المملكة بلوازم المكتب والوثائق المتخصصة؛
- بناء مركز القاضي المقيم ببوجدور؛
- اقتناء السيارت النفعية والدراجات النارية.

هذا، وتتجلى العمليات المبرمجة برسم سنتي 2012 و2013 في ما يلي:

- تهيئة وتوسيع محكمة النقض ومحاكم الاستئناف بالقنيطرة والدار البيضاء والمحاكم الابتدائية بكل من الدار البيضاء وأنفا وبنسليمان وعين السبع (قسم السجل العدلي) وطنجة وواد زم والمحكمة الإدارية بالدار البيضاء ومحكمة قضاء الأسرة بمراكش وكذا مراكز القضاة المقيمين بولاد فرج وبلقصيري وبزو والريصاني وأرفود؛
- بناء قصر العدالة بوجدة والمحاكم الإبتدائية بتاوريرت وزاكورة ومحكمة الأسرة ببنسليمان والعيون ورزازات ومراكز القضاة المقيمين بسبت كزولة وأكدز وكلميمة وتنغير وطرفاية وسيدي أفني؛
- تجهيز وصيانة محاكم المملكة خاصة بالمعدات التقنية والسمعية والوثائق المتخصصة.

3.6.2 الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون :

تم إحداث هذا الحساب سنة 2011 وتم تعديله سنة 2012 بهدف ضبط العمليات المتعلقة بدعم المؤسسات السجنية.

مكنت النفقات المنجزة خلال الفترة 2009-2011، والتي بلغت 592,82 مليون درهم، من إنجاز العمليات التالية:

- بناء وتوسيع وتجديد وترميم المؤسسات السجنية؛
- تعزيز الأمن بالمؤسسات السجنية من خلال إعتماد أنظمة أمنية قادرة على توقع مخاطر فرار السجناء وضمان حماية العاملين بالسجون وتجهيزهم بمعدات التواصل والمراقبة؛
- تحسين ظروف العيش وإيواء المعتقلين خاصة على مستوى صيانة عنابر الإعتقال وتجهيز المؤسسات السجنية بالأسرة ومعدات المطبخ؛
- تجهيز المؤسسات السجنية بوسائل النقل المختلفة.

وفي إطار تعزيز مسلسل اللاتركيز الإداري والمالي ومن أجل ضمان تحمل عمليات تجديد وصيانة السجون على الخصوص، بلغت الاعتمادات المفوضة لفائدة المؤسسات السجنية سنة 2011 حوالي 36,9 مليون درهم مقابل 8,3 مليون درهم سنة 2002 مسجلة بذلك زيادة متوسطة بنسبة 18%.

يمكن تقديم تطور الإعتمادات المفوضة منذ سنة 2002 كما يلي:

تطور مبلغ الإعتمادات المفوضة (بملايين الدراهم)

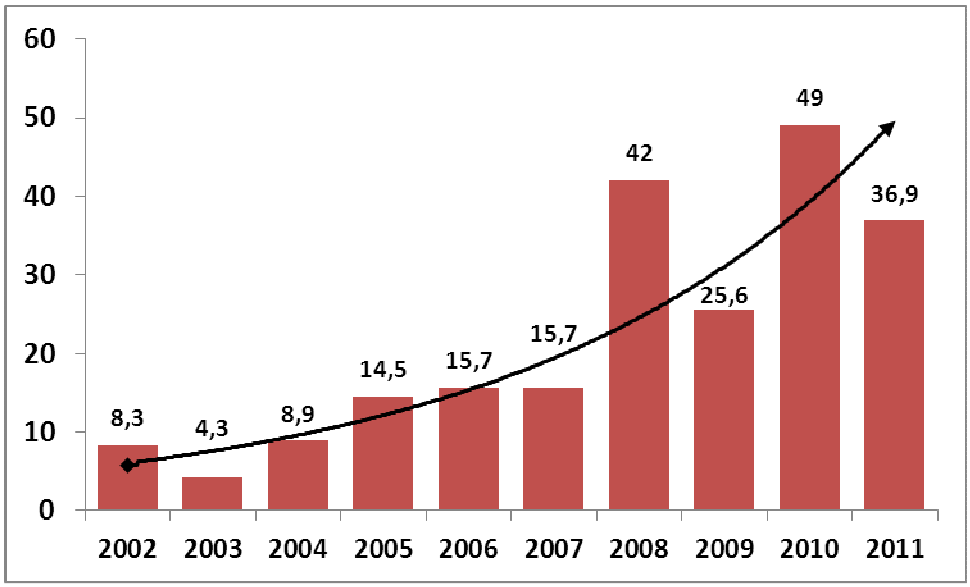

ستمكن النفقات المبرمجة برسم الفترة 2012-2013، من إنجاز العمليات التالية:

- ترحيل مقرات المؤسسات السجنية المتواجدة داخل النسيج الحضري بمدن الدارالبيضاء و الجديدة و مكناس و سلا و بناء مؤسسات سجنية جديدة تتماشى مع المعايير المعتمدة دوليا؛
- مواصلة برنامج تجديد وإصلاح المؤسسات السجنية؛
- تجهيز المؤسسات السجنية بالمعدات الطبية و تلك الخاصة بالأمن و بالأَسِرة ومعدات الطبخ ولوازم المكتب؛
- توفير الملابس الخاصة بالنزلاء ومستخدمي المؤسسات السجنية؛
- تجديد حظيرة السيارات.

4.6.2 صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني :

تم إحداث هذا الصندوق في يوليوز 1996 ثم تم تعديله على الخصوص بمقتضى قانون المالية لسنة 2012. ويهدف الصندوق إلى المساهمة في الدعم المادي للقطاع السمعي البصري والسينمائي الوطني وتنميته عبر تشجيع الإنتاج السمعي البصري والسينمائي الوطني، وذلك في ظل سياق ظرفية تتميز بتحرير القطاع وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر الدعم الممنوح لشركات إنتاج الأعمال السمعية البصرية والسينمائية ولفائدة المهرجانات السينمائية وكذا دعم تحديث وبناء القاعات السينمائية وتجهيزها بالمعدات الرقمية.

وتندرج التحولات التي يعرفها حاليا الفضاء السمعي البصري الوطني في صلب هذا الإصلاح، وهو ما سيمكن من مضاعفة العرض السمعي البصري وتحسين جودته من أجل ضمان ولوج أكبر عدد من المواطنين إلى خدمات سمعية بصرية جديدة متنوعة ومتكاملة مع الخدمات المقدمة من طرف القطب السمعي البصري العمومي.

وقد بلغت مداخيل هذا الصندوق سنة 2011 ما مجموعه 350,82 مليون درهم منها 296,15 مليون درهم برسم المداخيل الذاتية. في حين عرفت النفقات المنجزة في إطار هذا الصندوق خلال الفترة 2009-2011 زيادة سنوية متوسطة تصل إلى 4,4%.

كما بلغت الإعانات المدفوعة، وهي عبارة عن اقتطاع من الاعتمادات المتوفرة لهذا الصندوق، لفائدة الهيئات الوطنية للإذاعة والتلفزة ولإنتاج الأعمال السمعية البصرية وكذا الصحافة المكتوبة (وكالة المغرب العربي للأنباء) حوالي 313,44 مليون درهم سنة 2011 مقابل 278,06 مليون درهم و342,89 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و2009.

(بملايين الدراهم)

الهيئات المستفيدة	الإعانات الممنوحة		
	2009	2010	2011
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	224	205	202,5
- شركة "صورياد" القناة الثانية	50	20	20
- صندوق دعم الإنتاج السينمائي التابع للمركز السينمائي المغربي	45	50	80
- وكالة المغرب العربي للأنباء	15	-	-
- حملات التواصل	8,89	3,06	10,94
المجموع	**342,89**	**278,06**	**313,44**

حصص الإعانات الممنوحة من طرف صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني خلال سنتي 2009 و2011

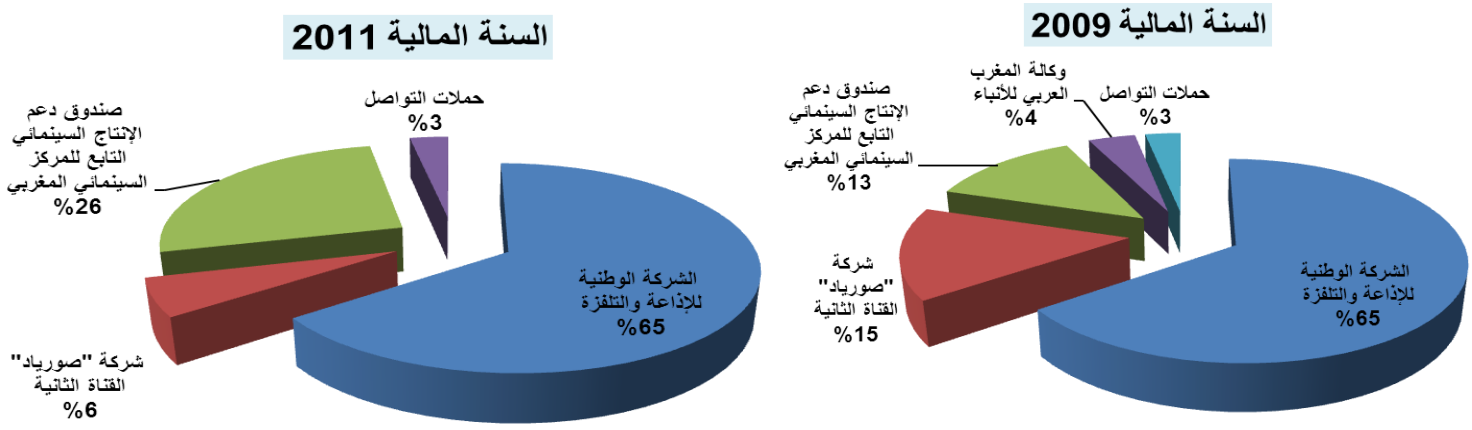

5.6.2 الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية :

تم إحداث الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية سنة 2001 من أجل ضبط عمليات تمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وقد تم تعديل هذا الحساب سنة 2005 لتمكينه من الاستفادة من حصيلة المساهمات من طرف مستغلي الشبكات العمومية للاتصالات الذين لا ينجزون برامج للبحث خاصة بهم. وتحدد هذه المساهمة في نسبة 0,25% من رقم المعاملات دون احتساب الرسوم وبعد استخلاص مصاريف الارتباط البيني المنجزة برسم أنشطة الاتصالات.

هذا، وقد بلغت الموارد المعبأة من طرف هذا الحساب حتى نهاية سنة 2011، حوالي 380 مليون درهم مقابل 320,10 مليون درهم و 247,31 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك زيادة متوسطة تصل إلى 24,02%. وتتعلق النفقات المنجزة خلال الفترة 2009-2011 والتي بلغت 38,47 مليون درهم، بالعمليات التالية:

- دعم الإبتكار والتنمية التكنولوجية عبر ضمان استمرارية "برنامج دعم الإبتكار والتنمية التكنولوجية"؛
- تقديم إعانات في إطار تعاقدي لفائدة الهيئات العمومية والخاصة من أجل تعزيز عمليات البحث والتنمية التكنولوجية؛
- تشجيع وإنعاش برامج دعم البحث العلمي؛
- تنظيم تظاهرات علمية؛
- تقييم أنشطة البحث العلمي.

يمكن تقديم تمويل العمليات كما يلي:

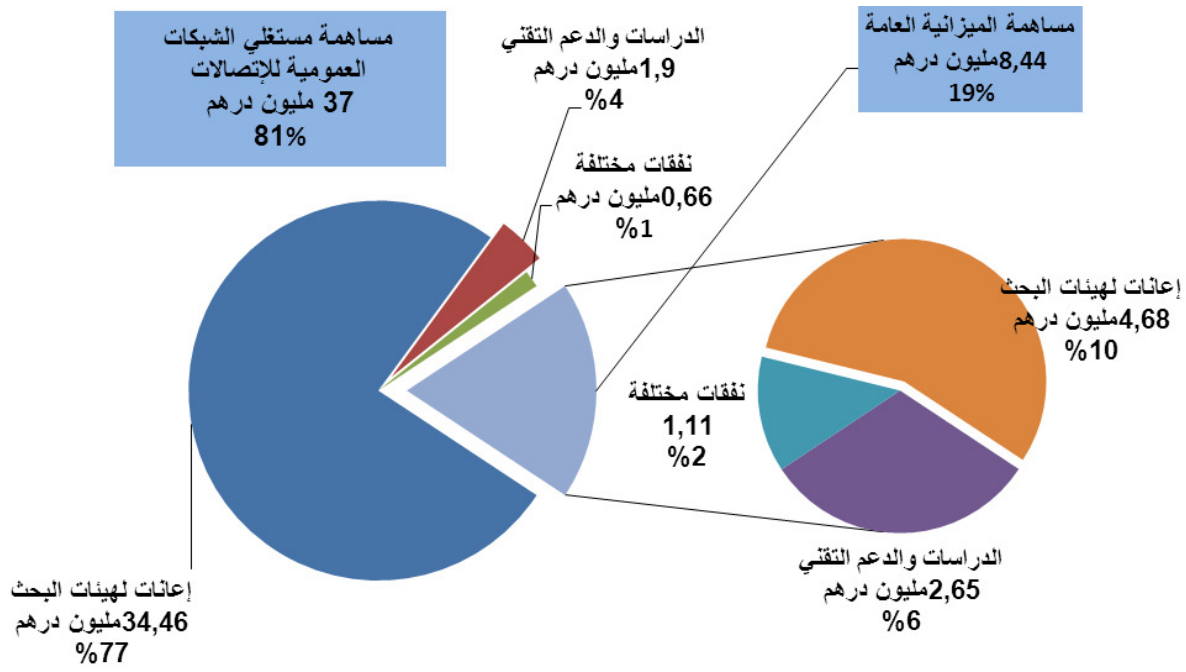

بالإضافة إلى مواصلة تفعيل العمليات و المشاريع المذكورة أعلاه، تهدف العمليات المبرمجة برسم سنتي 2012 و2013 و المقدرة ب 280,45 مليون درهم، إلى تعزيز أنشطة الإبتكار والبحث والتنمية خاصة عبر:

- إحداث مراكز للإبتكار بجامعات كل من مراكش والرباط وفاس ومركز للمحاكات الطبية بجامعة الدار البيضاء؛
- مواصلة برامج البحث والتنمية في مجالات مختلفة كالسيارات وأجزاء الطائرات والطاقة والعلوم الطبيعية والفلاحة والتكنولوجيات المتقدمة الموجهة للسوق وكذا برنامج "إينوف-أكت" الموجه إلى برامج البحث والتنمية وتحديث المقاولات المتوسطة والصغرى؛

- إحداث 8 مراكز وطنية للإتصال تهم مواضيع مختلفة من أجل إخبار ومساعدة الباحثين والمقاولات المغربية في موضوع البحث والتنمية وكذا مجالات البيوتكنولوجيا والتغذية والفلاحة والصحة والطاقة والبيئة وتكنولوجيا المعلومات و كذا المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة؛
- تنظيم تظاهرات علمية.

6.6.2 الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر :

تم إحداث الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر سنة 2007 وتم تغييره سنة 2009، بهدف ضبط العمليات المتعلقة بوضع بطائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر.

بلغت الموارد المنجزة في إطار هذا الحساب برسم سنة 2011 ما قدره 1.772,13 مليون درهم مقابل 1.345,40 مليون درهم و931,87 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009 مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا بنسبة 37,90%، في حين بلغت النفقات المنجزة برسم سنة 2011 ما قدره 707,17 مليون درهم مقابل 352,51 مليون درهم و226,67 مليون درهم على التوالي خلال سنتي 2010 و 2009 مسجلة ارتفاعا بمعدل 76,79% سنويا.

تتعلق العمليات المنجزة خلال سنة 2011 بما يلي:

- إنتاج 1.250.000 جواز سفر بيو ميتري سنويا و50.000 جواز سفر مؤقت..... 162,91 مليون درهم؛
- تهيئة المقرات وصيانة التجهيزات التقنية والمعلوماتية وإحداث البوابة الإلكترونية اللازمة لعميات إنجاز بطاقة التعريف الوطنية..... 3,07 مليون درهم.

و من المتوقع أن تعبئ البرامج برسم سنة 2012 مبلغا إجماليا يصل إلى 293,5 مليون درهم سيخصص لتمويل العمليات التالية:

- إقتناء 1.600.000 جواز سفر بيو ميتري وإنتاج 50.000 جواز سفر مؤقت..... 208,26 مليون درهم؛
- اقتناء ونقل وتركيب المعدات المعلوماتية ومعدات الحماية..... 85,28 مليون درهم.

7.6.2 صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني :

تم إحداث الصندوق المسمى "صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني" بمقتضى قانون المالية لسنة 2004 ويرمي إلى ضبط العمليات المتعلقة بالأمن الوطني.

تتشكل موارد هذا الحساب أساسا من 40% من حصيلة الغرامات التصالحية والجزافية المحصلة من طرف أعوان الشرطة المكلفين والتابعين للمديرية العامة للأمن الوطني.

وقد بلغت موارد هذا الصندوق سنة 2011 ما مجموعه 248,53 مليون درهم مقابل 156,18 مليون درهم و131,86 مليون درهم على التوالي سنتي 2010 و2009 أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 37,29 %. وقد تم تخصيص المبالغ المعبئة سنة 2011 بمبلغ 30 مليون درهم أساسا لتمويل الشطر الثاني من عملية اقتناء النظام المعلوماتي.

بلغت الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2012 ما قدره 733,34 مليون درهم و ستمكن الصندوق من إنجاز العمليات التالية:

- توطيد العقد مع بريد المغرب؛
- اقتناء نظام التصريح عن بعد بليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحية؛
- إقتناء ردارات ومعدات لمراقبة الكحول.

8.6.2 صندوق تحديث الإدارة العمومية :

تم إحداث هذا الصندوق سنة 2005 ويرمي إلى ضبط عمليات تحديث الإدارة العمومية المتعلقة بتحسين تدبير الموارد البشرية وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتخفيفها وكذا تبسيط وضمان انسجام المساطر. و يساهم الصندوق في تمويل مشاريع تحديث الإدارة العمومية بنسبة قد تصل إلى 50% من التكلفة الإجمالية لكل مشروع، وذلك في حدود 2 مليون درهم.

ومنذ إحداثه، ومن بين 166 مشروعا عرضت على اللجنة الوزارية المحدثة لهذا الغرض، قام هذا الصندوق بتمويل 67 مشروعا، منها 13 مشروعا برسم سنة 2006 و20 مشروعا برسم سنة 2007 و10 مشاريع برسم سنة 2008 و10 مشاريع برسم سنة 2009 و6 مشاريع برسم سنة 2010 و8 مشاريع برسم سنة 2011.

وتمثل المشاريع المتعلقة بتنمية الإدارة الإلكترونية وتلك المرتبطة بتحديث تدبير الموارد البشرية على التوالي نسبة 58,33% و37,50% من مجموع المشاريع المقبولة.

هذا، وقد بلغت موارد هذا الصندوق خلال سنة 2011 ما قدره 42,98 مليون درهم مقابل37,53 مليون درهم و30,80 مليون درهم سنتي 2010 و2009. وقد مكنت هذه الموارد من المساهمة في تمويل 8 برامج تتعلق بمجالات الإدارة الإلكترونية وتدبير الموارد البشرية بمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 7,57 مليون درهم.

أما برسم سنة 2012 فالأولوية ستمنح للمشاريع التي تعالج مواضيع البرنامج الحكومي المتعلق باستراتيجية تحديث الإدارة ولاسيما تبسيط المساطر والاستقبال ومعالجة الشكايات.

لائحــة الملاحــق

ملحق رقم 1 : الموارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2012.

ملحق رقم 2 : المـوارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابـات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم سنة 2012.

ملحق رقم 3 : الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الأساسية برسم الفترة 2011-2009

ملحق رقم 4 : الموارد والنفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم الفترة 2011-2009

ملحق رقم 1 : الموارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2012

بملايين الدراهم

الرمز	بيان الحسابات	الموارد	النفقات
	3- 1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		
001. 00. 1	الحساب الخاص بالإقتطاعات من الرهان المتبادل	90,00	90,00
003. 00. 1	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الإحتياطية	5,00	5,00
004. 00. 1	صندوق محاربة آثار الجفاف	للتذكرة	للتذكرة
005. 00. 1	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	640,00	640,00
006. 00. 1	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	300,00	300,00
002. 04. 1	صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	1 000,00	1 000,00
003. 04. 1	صندوق إنعاش الإستثمارات	للتذكرة	للتذكرة
005. 04. 1	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	300,00	300,00
006. 04. 1	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 325,00	2 325,00
001. 06. 1	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	280,00	280,00
002. 06. 1	صندوق التكافل العائلي	160,00	160,00
003. 08. 1	الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس	للتذكرة	للتذكرة
004. 08. 1	حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	22 910,14	22 910,14
005. 08. 1	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200,00	200,00
006. 08. 1	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	712,14	712,14
007. 08. 1	صندوق الموازنة و التنمية الجهوية	للتذكرة	للتذكرة
008. 08. 1	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	566,50	566,50
009. 08. 1	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30,00	30,00
010. 08. 1	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	443,00	443,00
011. 08. 1	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	500,00	500,00
012. 08. 1	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	300,00	300,00
002. 09. 1	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني	370,00	370,00
001. 11. 1	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22,50	22,50
001. 12. 1	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	860,00	860,00
003. 13. 1	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 439,00	1 439,00
004. 13. 1	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	100,00	100,00
005. 13. 1	صندوق التبغ لمنح المساعدات	70,00	70,00
006. 13. 1	الصندوق الخاص بمراقبة وتفتيش المؤمنين وشركات التأمين	24,00	24,00
008. 13. 1	مرصدات المصالح المالية	320,00	320,00
009. 13. 1	صندوق الاصلاح الزراعي	100,00	100,00
012. 13. 1	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	للتذكرة	للتذكرة
017. 13. 1	الصندوق الخاص بالزكاة	للتذكرة	للتذكرة
018. 13. 1	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	932,00	932,00
019. 13. 1	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع	للتذكرة	للتذكرة

ملحق رقم 1 : الموارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2012

بملايين الدراهم

.021	.13	1	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	1 000,00	1 000,00
.022	.13	1	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	240,30	240,30
.023	.13	1	الصندوق الوطني لدعم الإستثمارات	للتذكير	للتذكرة
024	13	1	صندوق التماسك الإجتماعي	2000	1000
.001	.17	1	الصندوق الخاص بالطرق	2 200,00	2 200,00
.003	.17	1	صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	16,00	16,00
.005	.20	1	صندوق التنمية الفلاحية	500,00	500,00
.006	.20	1	صندوق تنمية الصيد البحري	100,00	100,00
.001	.21	1	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800,00	800,00
.001	.27	1	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	للتذكير	للتذكير
.002	.27	1	الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	200,00	200,00
.003	.27	1	صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة	للتذكرة
.001	.29	1	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20,00	20,00
.002	.30	1	صندوق التضامن للسكنى	2 000,00	2 000,00
.001	.33	1	صندوق تحديث الادارة العمومية	10,00	10,00
.001	.34	1	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام	للتذكرة	للتذكرة
.002	.34	1	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	40,00	40,00
.001	.45	1	الصندوق الوطني الغابوي	300,00	300,00
.003	.45	1	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	14,00	14,00
.001	.50	1	صندوق دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج	للتذكرة	للتذكرة
.001	.51	1	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	120,00	120,00
			مجموع موارد و تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**44 559,58**	**43 559,58**
			3- 4 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية		
.021	.13	4	حساب الانخراط في مؤسسات بروتن وودس	للتذكرة	42,00
.022	.13	4	حساب الانخراط في الهيئات العربية والإسلامية	للتذكرة	243,00
.023	.13	4	حساب الانخراط في المؤسسات المتعددة الأطراف	للتذكرة	209,00
			مجموع موارد و تحملات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	**للتذكرة**	**494,00**
			3- 5 - حسابات العمليات النقدية		
.001	.13	5	فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية	1 000,00	للتذكرة
.003	.13	5	حساب عمليات تبادل أسعار الفائدة والعملات المستحقة على الاقتراضات الخارجية	للتذكرة	للتذكرة
			مجموع موارد و تحملات حسابات العمليات النقدية	**1 000,00**	**للتذكرة**
			3- 7 - حسابات القروض		
.004	.13	7	القروض الممنوحة للتعاونيات الفلاحية	للتذكرة	للتذكرة
.008	.13	7	القروض الممنوحة لدول أجنبية	للتذكرة	للتذكرة
.017	.13	7	القروض الممنوحة للجماعات المحلية	1,03	للتذكرة

ملحق رقم 1 : الموارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2012

بملايين الدراهم

.019	.13	7	القروض الممنوحة للعصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين	0,45	للتذكرة
.020	.13	7	القروض الممنوحة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب	11,75	للتذكرة
.054	.13	7	القروض الممنوحة للمكتب الوطني للسكك الحديدية	للتذكير	للتذكرة
.059	.13	7	القروض الممنوحة للشركة المغربية للتأمين عند التصدير	1,95	للتذكرة
.063	.13	7	القروض الممنوحة لوكالات توزيع الماء والكهرباء	22,41	للتذكرة
.064	.13	7	القروض الممنوحة للمؤسسات البنكية	5,24	للتذكرة
.065	.13	7	القروض الممنوحة لمؤسسات تهيئة الأراضي و الإسكان	17,64	للتذكير
066	13	7	القروض الممنوحة لشركة التمويل جيدة	للتذكير	**70**
			مجموع موارد و تحملات حسابات القروض	**60,47**	**70,00**
			3- 8 - حسابات التسبيقات		
.005	.13	8	التسبيقات الممنوحة للبنك الوطني للانماء الإقتصادي	0,33	للتذكرة
.008	.13	8	التسبيقات الممنوحة للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والتعاونيات الفلاحية	للتذكرة	للتذكرة
			مجموع موارد و تحملات حسابات التسبيقات	**0,33**	**للتذكرة**
			3- 9 - حسابات النفقات من المخصصات		
.001	.04	9	الصندوق الخاص بالتنمية الجهوية	للتذكرة	للتذكرة
.002	.04	9	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	للتذكرة	للتذكرة
.001	.08	9	صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها	80,00	80,00
.001	.34	9	اشتراء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	10 200,00	10 200,00
.002	.34	9	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	للتذكرة	للتذكرة
.001	.42	9	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	0,50	0,50
			مجموع موارد و تحملات حسابات النفقات من المخصصات	**10 280,50**	**10 280,50**
			مجموع موارد و تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة	**55 900,89**	**54 404,08**

الملحق رقم 2 : المـــوارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابـــات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم سنة **2012**

بملايين الدراهم

الرمز	بيان الحسابات	الموارد	النفقات
	المجال الإجتماعي		
003. 00. 1	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الإحتياطية	5,00	5,00
006. 04. 1	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 325,00	2 325,00
005. 08. 1	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200,00	200,00
008. 08. 1	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	566,50	566,50
001. 12. 1	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	860,00	860,00
004. 13. 1	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	100,00	100,00
005. 13. 1	صندوق التبغ لمنح المساعدات	70,00	70,00
021. 13. 1	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	1 000,00	1 000,00
024 13 1	صندوق دعم التماسك الاجتماعي	2000	1000
001. 29. 1	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20,00	20,00
002. 30. 1	صندوق التضامن للسكنى و الإندماج الحضري	2000,00	2000,00
	مجموع موارد و تحملات المجال الإجتماعي	**9146,50**	**8146,50**
	مجال البنيات التحتية		
006. 00. 1	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	300,00	300,00
005 04 1	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	300,00	300,00
011. 08. 1	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	500,00	400,00
012 08 1	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	300,00	300,00
001. 17. 1	الصندوق الخاص بالطرق	2 200,00	2 200,00
003. 17. 1	صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي	16,00	16,00
001. 21. 1	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800,00	800,00
001. 27. 1	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	للتذكرة	للتذكرة
002. 27. 1	الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	200,00	200,00
	مجموع موارد و تحملات مجال البنيات التحتية	**4 616,00**	**4 616,00**
	المجال الفلاحي		
001 00 1	صندوق الخاص بالإقتطاعات من الرهان المتبادل	90	90
004. 00. 1	صندوق محاربة آثار الجفاف	للتذكرة	للتذكرة
002. 04. 1	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1000,00	1000,00
009. 13. 1	صندوق الاصلاح الزراعي	100,00	100,00
005. 20. 1	صندوق التنمية الفلاحية	500,00	500,00
006. 20. 1	صندوق تنمية الصيد البحري	100,00	100,00
001. 45. 1	الصندوق الوطني الغابوي	300,00	300,00
003. 45. 1	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	14,00	14,00
	مجموع موارد و تحملات المجال الفلاحي	**2104,00**	**2104,00**

الملحق رقم 2 : المـــوارد والنفقات المتوقعة في إطار الحسابـــات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم سنة **2012**

بملايين الدراهم

	مجال الإنعاش الإقتصادي و المالي		
005. 00. 1	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	640,00	640,00
003. 04. 1	صندوق إنعاش الإستثمارات	للتذكرة	للتذكرة
006. 13. 1	الصندوق الخاص بمراقبة وتفتيش المؤمنين وشركات التأمين	24,00	24,00
012. 13. 1	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	للتذكرة	للتذكرة
018. 13. 1	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	932	932
019. 13. 1	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع	للتذكرة	للتذكرة
022. 13. 1	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	240,30	240,30
023. 13. 1	الصندوق الوطني لدعم الإستثمارات	للتذكرة	للتذكرة
	مجموع موارد و تحملات مجال الإنعاش الإقتصادي و المالي	**1836,30**	**1836,30**
	مجال التنمية المحلية		
004. 08. 1	حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	22 910,14	22 910,14
006. 08. 1	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	712,14	712,14
	مجموع موارد و تحملات مجال التنمية المحلية	**23 622,28**	**23 622,28**
	مجالات أخرى		
003. 08. 1	الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس	للتذكرة	للتذكرة
07 08 1	صندوق الموازنة والتنمية الجهوية	للتذكرة	للتذكرة
017 13 1	صندوق الخاص بالزكاة	للتذكرة	للتذكرة
001. 34. 1	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام	للتذكرة	للتذكرة
001. 50. 1	صندوق دعم العمل الثقافي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج	للتذكرة	للتذكرة
003. 13. 1	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 439,00	1 439,00
010. 08. 1	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	443,00	443,00
002. 09. 1	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني	370,00	370,00
008. 13. 1	مرصدات المصالح المالية	320,00	320,00
001. 06. 1	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	280,00	280,00
002. 06. 1	صندوق التكافل العائلي	للتذكرة	للتذكرة
001. 51. 1	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	120,00	120,00
002. 34. 1	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	40,00	40,00
009. 08. 1	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30,00	30,00
001. 11. 1	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22,50	22,50
001. 33. 1	صندوق تحديث الادارة العمومية	10,00	10,00
	مجموع موارد و تحملات مجالات أخرى	**3 234,50**	**3 234,50**
	مجموع موارد و تحملات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**44 559,58**	**43 559,58**

الملحق رقم 3 : الموارد المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الأساسية برسم الفترة 2009-2011

(بملايين الدراهم)

بيان الحسابات	موارد 2009	موارد 2010	موارد 2011
حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	26.317	28.139	29.324
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	14.386	14.175	15.185
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	4.793	5.544	6.368
الصندوق الخاص بالطرق	4.592	4.898	4.751
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3.902	4.210	4.134
صندوق التنمية الطاقية	5.807	4.128	3.967
صندوق التنمية الفلاحية	2.987	3.314	3.382
مرصدات المصالح المالية	2.139	2.602	2.776
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1.891	2.269	2.593
صندوق التضامن للسكنى و الإندماج الحضري	2.245	2.073	2.592
الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	2.083	2.143	2.535
تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1.586	1.725	1.913
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	932	1.345	1.772
صندوق مساندة بعض الراغبين في إنجاز مشاريع	1.431	1.516	1.586
الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسات السجون	1.723	1.840	1.327
صندوق مواكبة إصلاح النقل الحضري والرابط بين المدن	994	1.354	1.323
صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1.010	1.336	1.605
الصندوق الوطني الغابوي	1.217	1.252	1.230
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	352	713	1.115
صندوق التبغ لمنح المساعدات	881	904	1.098
الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	945	868	1.079
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	872	914	1.039
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	1.018	860	734
الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	272	474	625
الصندوق الخاص لدعم المحاكم	-	-	618
صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	749	1.063	616
صندوق الاصلاح الزراعي	508	552	575
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	517	480	515
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام	504	698	511
صندوق تنمية الصيد البحري	220	404	453
صندوق إنعاش الاستثمارات	570	476	370
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	437	852	331
الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية	583	374	318

صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	1.081	525	263
الصندوق الخاص لتمويل برامج اجتماعية اقتصادية	6.467	6.881	-
المجموع	96.011	100.901	98.623
حسابات مرصدة لأمور خصوصية أخرى	1.987	2.121	3.015
المجموع العام	**97.998**	**103.022**	**101.638**

الملحق رقم 4 : الموارد والنفقات المنجزة في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب مجال تدخلها برسم الفترة 2009-2011

التنمية المحلية :

بملايين الدراهم

	المداخيل			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2009	2010	2011		2009	2010	2 011	
I- لتنمية المحلية								
حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	26 317	28 139	29 324	5,6%	17 752	20 251	21 241	9,4%
الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	945	868	1 079	6,8%	660	480	580	-6,3%
المجموع العام	**27 262**	**29 006**	**30 402**	**5,6%**	**18 412**	**20 731**	**21 821**	**8,9%**
التطور السنوي ب %		**6,4%**	**4,8%**			**12,6%**	**5,3%**	

بيان الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2009	2010	2011		2009	2010	2011	
I- التنمية البشرية								
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3 902	4 210	4 134	2,92%	1 928	2 169	1 323	-17,18%
التطور السنوي ب %		**7,89%**	**-1,81%**			**12,50%**	**-39%**	

المجال الاجتماعي :

بيان الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2009	2010	2011		2009	2010	2 011	
صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري	2 245	2 073	2 592	7,4%	1 843	1 576	1 973	3,5%
الصندوق الخاص بالصيدلة المركزية	2 083	2 143	2 535	10,3%	806	1 097	1 294	26,7%
تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 586	1 725	1 913	9,8%	1 187	1 354	1 634	17,3%
صندوق التبغ لمنح المساعدات	881	904	1 098	11,7%	49	50	47	-1,8%
صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	749	1 063	616	-9,3%	594	880	479	-10,2%
الصندوق الخاص بنتاج اليانصيب	189	267	332	32,4%	6	6	6	
الصندوق الوطني للعمل الثقافي	228	281	327	19,8%	71	48	46	-19,0%
الصندوق الخاص بدعم وإنعاش الوقاية المدنية	583	374	318	-26,1%	352	193	204	-24,0%
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية	5	5	5	-0,7%	0,1	0,1	0,1	-7,0%
المجموع العام	**8 549**	**8 835**	**9 736**	**6,7%**	**4 909**	**5 203**	**5 684**	**7,6%**
التطور السنوي		**3,3%**	**10,2%**			**6,0%**	**9,2%**	

في مجال البنيات التحتية :

بيان الحساب	المداخيل			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2009	2010	2011		2009	2010	2011	
الصندوق الخاص بالطرق	4 592	4 898	4 751	1,7%	2 677	2 752	2 826	2,7%
صندوق التنمية الطاقية	5 807	4 128	3 967	-17%	1 680	161	349	-54%
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1 891	2 269	2 593	17,1%	625	1 042	1 116	33,6%
صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	994	1 354	1 323	15,4%	97	231	372	96,2%
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	872	914	1 039	9,2%	18	49	22	11,5%
الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة	272	474	625	51,7%	22	115	281	261%
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	437	852	331	-13%		852	331	
صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	1 081	525	263	-51%	816	520	58	-73%
الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب	242	133	80	-43%	110	53	15	-63%
صندوق تحديد الملك العام البحري والميناني	57	68	79	17,8%	3	2	7	64,7%
المجموع العام	**16 246**	**15 614**	**15 052**	**-3,7%**	**6 046**	**5 776**	**5 377**	**-5,7%**
التطور السنوي		**-3,9%**	**-3,6%**			**-4,5%**	**-7%**	

في مجال الفلاحة والصيد البحري :

بيان الحساب	المداخيل			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2 009	2 010	2 011		2 009	2 010	2 011	
صندوق التنمية الفلاحية	2 987	3 314	3 382	6,4%	2 201	2 167	2 525	7,1%
صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1 010	1 336	1 605	26,0%	175	233	430	57,0%
الصندوق الوطني الغابوي	1 217	1 252	1 230	0,5%	541	572	695	13,4%
صندوق الإصلاح الزراعي	508	552	575	6,4%	1	0		-100%
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	517	480	515	-0,3%	230	139	118	-28,3%
صندوق تنمية الصيد البحري	220	404	453	43,5%		71	94	
صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	131	149	158	9,9%	20	24	22	6,3%
صندوق محاربة آثار الجفاف	24	24	24					
المجموع العام	**6 615**	**7 510**	**7 942**	**9,6%**	**3 168**	**3 206**	**3 886**	**10,8%**
التطور السنوي ب %		**13,5%**	**5,76%**			**1,22%**	**21,2%**	

في مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي:

بيان الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2009	2010	2011		2009	2010	2011	
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	4 793	5 544	6 368	15,3%	0,4			-100%
صندوق مساندة بعض الراغبين في إنجاز المشاريع	1 431	1 516	1 586	5,3%				
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	352	713	1 115	77,9%				
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	1 018	860	734	-15,1%	287	154	116	-37%
صندوق إنعاش الاستثمارات	570	476	370	-19,4%	94	106	24	-49%
الصندوق الوطني لدعم الإستثمارات			328				250	

الصندوق الخاص بمراقبة وتفتيش المؤمنين وشركات التأمين	153	150	144	-3,1%	4	6		-100%
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	58	58	56	-1,3%	18	11	7	-37%
الصندوق الخاص بتمويل البرامج السوسيو – اقتصادية	6 467	6 881		-100%	3 464	6 881		-100%
المجموع العام	**14 843**	**16 198**	**10 701**	**-15%**	**3 866**	**7 156**	**397**	**-68%**
التطور السنوي		**9,13%**	**-33,94%**			**85,10%**	**-94,46%**	

موارد ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المصنفة في مجالات مختلفة:

بيان الحساب	الموارد			النسبة المتوسطة	النفقات			النسبة المتوسطة
	2009	2010	2011		2009	2010	2011	
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	14 386	14 175	15 185	3%	1 648	1 009	1 383	-8%
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	932	1 345	1 772	38%	226	353	707	77%
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	247	320	380	24%	23	15	7	-45%
صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني	354	333	351	-0,5%	343	278	313	-4%
صندوق دعم الأمن الوطني	132	156	249	37%	14	2	30	46%
الصندوق الخاص لدعم المحاكم			618				335	
الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون			193,57				213,20	
صندوق التكافل العائلي			123					
صندوق تحديث الإدارة العمومية	30,8	37,5	43,0	18%	3,3	4,6	3,0	-3,6%
حسابات أخرى	4 498	5 281	4 756	2,8%	1 128	1 366	1 010	-5,4%
المجموع العام	**20 580**	**21 648**	**23 670**	**7,24%**	**3 386**	**3 027**	**4 002**	**8,7%**
التطور السنوي ب%		**5,2%**	**9,3%**			**-11%**	**32,2%**	